٣٠ (٨٢٣)

شرح الزرقاني على شرح القاني على خطبة مختصر خليل

٢١٧ر٢ شرح الزرقاني على شرح اللقاني على خطبة مختصر
ش • ز خليل ، تأليف الزرقاني ، عبدالباقي بن يوسف
-١٠٩٩هـ • كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا-

٤٨ ق ٢٨ س ٣٠ x ٥ر٢٠ سم

نسخة وسط ، خطها مغربي وسط ، بها أكل
٧١٠٤ أرضة •

الاعلام (ط٤) ٣ : ٢٧٢
الخزانة العامة بالرباط ٢/١ : ٢٩٣
١- المذهب المالكي أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ •

ف ١٤٥٠٠ / ٦
١٧ /٧/ ١٤١١

بسم الله الرحمن الرحيم   صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين كلما ذكره
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون يقول العبد الفقير العاجز عبد الباقي بن
يوسف الزرقاني أسعده الله بفوز الأمان هذا شرح لطيف على شرح خطبة
الشيخ خليل للعلامة الشيخ ناصر الدين اللقاني جمعته من شرح شيخنا العلامة الشيخ
علي الأجهوري على الخطبة المذكورة على وجه الاختصار مشيرا له بـ ج
ومن خط والده ومن حاشية العلامة الشيخ أحمد الزرقاني محشي المختصر على هذه
التعليقة مشيرا له بصورة ع وأشير للحطاب بصورة ح وللتتائي بصورة ت
[illegible] والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة
جدير وهو حسبي ونعم الوكيل وجعلته مزجا تسهيلا **قوله** لما كان تأليف
هذا الكتاب لما حرف وجود لوجود تختص بالماضي تقتضي جملتين وجدت
ثانيتهما عند وجود الأولى ولم يغن عنها جاء إذ يراد منه والجملة الأولى هنا هي قوله
كان تأليف الخ صغرى وقوله والثانية هو قوله بد المصنف بها وكلامه قياس من
الشكل الأول المحذوف النتيجة بقوله لما كان تأليف الخ صغرى وقوله وكلما هو
كذلك الخ كبرى وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ دليل الكبرى والنتيجة
المحذوفة للعلم بها أو للاستغناء عنها بجواب لما هي فهذا الكتاب نطلب فيه
الابتداء بالبسملة وسنذكره آخر التعليقة أمر آخر فالأولى اتيانه به غير
منصوب يعني أنه تعبير بالأمر وهو بالرفع قول السيوطي في حاشية البيضاوي
البال الحال والشأن وقال الشيخ عميرة والبال أيضا القلب كالأمر الشيء
وعظمه قد يلمح فيه صاحبه لا شتغاله به أي بصاحب المعنى كأنه هذا بال قلب
أي يلهو قلبا فالأحاديث تعبير الملك قوله حلا ندرداية وقيل شبه بذي قلب
على حكم الاستعارة المكنية بغير ما به أي شرعا ويصير جملة خبر
وكلما هو كذلك تطلب فيه الابتداء بالبسملة   مصرح والمراد به هنا كحم

فقال بسم الله الخ بالبسملة لا بالحمد الخ الابتداء الله بدأ المصنف بها لقوله صلى
الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر   وفي رواية
بهذا اللفظ أنه روي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر وروى الخطيب
في جامعه عن أبي هريرة رضي الله عنه لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع
وأخرج الرهاوي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم وليس
ثم رواية فيها بسم الله فيما يريد وإن الرحمن الرحيم وهي مختومة بقوله فهو أبتر
كما في خط الناصر فيها ونقيب عليه قاله تلميذه محمد العيشي ونقل الشيخ رمان
بالمعنى ونسبها إليه نسبة أخرى بلا واحدة وهي كلامي ... وقوله لا يبدأ فيه ببسم
الله يحتمل أن يكون المراد لا يبدأ فيه بهذا اللفظ وهو الظاهر ويحتمل أن يكون
المراد باسم من أسمائه التي يذكرونه بقصد ذكر الله وأورد على هذا الاحتمال
أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تعم فيكون المعنى كل أمر لا يبدأ فيه بجميع أسماء
الله وهذا غير مراد **وأجيب** بأن المعنى فيهم أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة
تعم إنما تصلح للعموم إذا دل عليه قرينة والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك
أي العموم مشتغل بها الأمة قاله ح ومعنى أجذم وأقطع وأبتر هنا قليل
البركة غير معتنى به شرعا أي من حيث كماله فلا يرد ما قال إن الفعل إذا لم يصدر
باسمه تعالى فلا يكون تاما معتدا به شرعا كالوضوء والأجذم لغة من ذهبت
أصابع كفيه والأبتر لغة هو كان ضد وأن الذنب ولا ذنب له والأقطع من قطعت
يده إلا أو أحداهما كالتحريف على ما بقله البركة تشبيهها بما فقد ذنبه أو يده
تكمل خلقته بها وبما فقد يده أي التنبيه بعضهم بمثابة البعض وعلوته التحصيل أو هي
مقدار ما بعد الشيء يتوصل بها إلى ما هي وتحصيله بالكل وكل منها عليه على سبيل
التشبيه البليغ والاستعارة على الوجهين فيما حذف منه أداة التشبيه وجعل المشبه
به خبرا   والمختار الأول أنها المصنف بها فقال بسم الله بالرفع الا مثنا أحاصل
بالذكر البسملة بالحاجة النفسية والكتابة على ما هو متبادر من حط الناس
مراده الأشهاد بذا بها خطا ولا ينافيه قوله فقال لأن المراد قال بخطه إذا تعلم
أهل اللسان **قلت** لما كان للموجود أربع وجودات وجوده في العين ووجوده
في الذهن ووجوده في العبارة ووجوده في الكتابة ناسب أن يصدر كل نوع في الوجود
بما يناسب ذلك النوع فكأنه أشار بذكر اسمه الكريم أول الوجودات
العينية هو وجوده سبحانه وأول الذكر اسمه وأول النقوش نقش اسمه

انتهى واعلم أن تلك الوجودات الأربع مرتبة أعلاها الوجود العيني ثم الوجود
الذهني وهما حقيقيان ثم الوجود اللفظي ثم الوجود الخطي وهما مجازيان فالجناب
الأقدس من تلك الوجودات موجود الوجود العيني أي الخارجي أي المتحيز بالأحد فقد افتتح
واستفتح بوجود كل شيء ووجوده الذهني بمعنى معرفته عند العباد المعتد بهم
كعلماء الآخرة أو العلوم المعتد بها واسمه أول الأسماء وأولها لفظا وأول
الأفعال أيضا الخطي من الوجود الخطي لا شيء إلا لفظه تعالى ليثبت الأذهان
المعارف ولا أن العبد لا يستقل بالمؤثرية ما لا وأنه لا يحتاج إلى أن يتكلف (?)
مراقبة تعالى وجلي معه أن يتوجه قبل الشيء ويتبرك بذكر بعض أسمائه المرجبا به الأقدس
الفياض مستمدا منه ثم يشرع فيه ولهذا أشير وجاءت به كلام فيه بالخ ونفيس
على معاني انتشرت بالشعبة إلى نفوس الأرض لا تعالى فإنه عج تنبيه
قول بعض المالكية إنها ابتدأ اقتداء بالكتاب العزيز أراد أنه مبتدئ بها لفظا
وخطا قبل الفاتحة فلا يرد عليه أنها ليست من الفاتحة عنده فأحتى (?) يحتاج للجواب
بأنه مبتدئ بكتابتها فقط لأنها تندب لفظا أيضا وهذا غير الصلاة النافلة
وإن قلنا ليست آية من الفاتحة كما في ح وإنما هي فاصلة بين السور ولا ينافيه
قول الفخر طبعي بتفسيره والصحيح قول مالك إنها ليست آية من الفاتحة ولا من غيرها
من القرآن لا يثبت إلا بالتواتر القطعي لا بخبر الآحاد قال ابن العربي
ويكفيك أنها ليست من القرآن اختلاف الناس فيها والقرآن لا يختلف فيه والأخبار
الصحاح التي لا مطعن فيها دالة على أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا
غيرها إلا من النمل وحدها انتهى منه ونقل ح عن ابن بكي التونسي أجمع علماء كل
أمة على أن الله افتتح كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم انتهى أي فهو اقتداء
بالكتاب العزيز إنما اقتصار على الأشياء وإنما لجمعه سائر الكتب ونحوه
ويدل أن النووي نحو في بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب كما في الجامع الصغير
ولا ينافيه أن السيوطي جزم بأنها من خصوصية النبي وأمته لقول بعض
المحققين المختص به وبأمته البسملة بلفظ (?) لا تعالى على هذا اللفظ انتهى
وما في النوادر عن سليمان ترجمة عما في كتاب سليمان فإنه لم يكن عربيا فالمساواة
على الخصائص أو يحمل قول التونسي اشتمل كل كتاب على حقيقته قبل نزوله من السماء
وبعد نزوله الإعلام بها إلا بأنها باسم الأسماء إلا بالملك العربي وذكر بعض عنه كل نبي
بلغة قومه كما في الفيوا، ويذكر جزم الفاكهاني (?) بأنه النصف من شعبان عن سفيان

ولا ينا

ولا ينافيه ما للتونسي أيضا ما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان ولا يكتب إلى
بالأمر يكتب باسمك اللهم حتى نزل بسم الله مجراها ومرساها أي تيمنا بها وفي عدم
الحاجات أي افتتاح الفيها أو البسملة يحتمل أنه لم يعلمها لا بعدها حكى من الأمر
بكتابته ما تقدم بناء على أن ولا الفاتحة وعلى أنها ليست أوراق لا ينافيه أيضا
ما سيأتي من أن معاني الكتب المنزلة مجموعة في القرآن ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ٢
ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة فإن ذلك يقتضي أن البسملة خاصة بالقرآن إلى
قلت لأن المختص بقراءة بالملك العربي على معنى التي تنت كما مر
أي أولى أشار إلى أن الباء زائدة والأولى تتعلق بشيء قال وقد يقال إنها
زائدة فلا تتعلق بشيء انتهى والحق أنها متعلقة بمحذوف لا بالحمد خلافا لمن زعمه
قائلا إن بسم الله حينئذ مقدم والحمد مبتدأ مؤخر والتقدير حمد الله وصف الأول
مانعة التأليف أولى قال ح ثم على تقدير الفعل يحتمل أن يكون الجار والمجرور
متعلقا به ويحتمل أن يكون حالا من فاعله والباء على كل إما للمصاحبة وإما
للاستعانة وقوله أي أنه قال البلقيني وأما كون المتعلق مقدما على
الرحمن الرحيم بقضية الابتداء بالاسم وإفادة الاختصاص والتقدير عاما أن يكون
المقدم مؤخرا عن بسم الله الرحمن الرحيم بكمالها لئلا يقع الفصل بين الموصوف
والصفة بالفعل فتعين تقديره في هذا الموضع قال ولم أر من تعرض لها قاله
السيوطي في حاشيته على البيضاوي وعلى وجه تقدير التأليف الخاص وإن لم يكن
فعلا بقوله لأن الذي يتلو البسملة أي يعقب لفظ بسم الله الرحمن الرحيم هنا مؤلف
بفتح اللام قبل الياء ولي تأليف والثالث لما كان الفعل في العام المحذوف أي بين وبدل
عليه فليس المراد أنه يوجب تقديره دون غيره ويدل على المراد قوله وبذا الخ
أولى بالرفض الخ قال البيضاوي تبعا للزمخشري الذي قوله مبتدأ لأنه باد خال القافية
وما زال عليه توجيه من البيضاوي كلام الزمخشري كما في قف
وكذا يعم كل فاعل أي ومثل إضمار الفعل قاله ح وفيه إشارة إلى أن العبارة وكذا
بالكاف بالكلام من وكذا من ما يجعل التسمية أي بعض ما يجعل التسمية مبدأ له فإن التسمية
إنما جعلت مبدأ للمعوذة كالتأليف ولا كل والمعنى إنما هو الفعل الاصطلاحي
الدال عليه فهو كلام حذف مضاف مثلا أنه قال الذي يجمع الكلام التعدي بين
الاسم ونحو لدى أي إنما رفيقا معنا وغيره في غيره أولى من أن يضر ابتداؤه
الأمثلة بعضها لغات معتمد لا بأنه اسم مجموع تقديره اسم فلهذا كان متعلق ابن الخ

محلا عاما وبأنه مستقل بالقصد بالتسمية من وقوعها مبدا بها بتقديم أو وقع في المعنى
وأجيب عن الأول بأن ما في بأنه يفيد وفي المستقر جعلا عاما محله الذي لم توجد
في بنية الخصوص بل وجدت قرينة فدم خاطا بأنك إذا قلت زيد على الفرس أو
العلماء أو في البصرة كان المقدر راكبا ومعدودا ومقيم وعن الثاني بأن معنى الابتداء
بما ذكرتها قبل الشيء ونحوها حاصل فيما اختاره لا يقال لا تقديم يخالف امتثال الحديث
معنى يفيد وفي تقدير ابدأ مطابقة الحديث لفظا ومعنى فيكون أولى لا فيه لفظ
لا يفيد الكمال لأننا نقول معناه ممنوع أو يشمر شيء كما قال أتوا المقصود المعتبرة
فايلا فأما إلا مثال معنى الجزء والتسمية لا تقديم فعله أن يقول في الحديث كل أمر
ذي بال لم يبدأ فيه أو لم يبدأ فيه ابدأ أتم لفظا مطابقة لأن العام لا يطابق الخاص
ويدل عليه لأنه لا إشعار للخاص بالعام فالأولى تقديره للعام بالخاص وما رجح به تقدير
الفعل أنه يفيد التلبس أو الاستعانة أو المصاحبة على التبرك بنفسه وقد يجاب بأن
المراد بالابتداء بما ذكرتها قبل الشيء مع التلبس ابدأ بنفسه وبأن مرار الامتثال
هو ابتداء بالتسمية لا تقديم فعله كما هو في المقصود وسواء جعلت الباء للملابسة
أو المصاحبة أو الاستعانة كما تقدم ما قبل ابتدائي أو كاتب الشيء وجعله أو [illegible]
دال على ابدأ يفيد وجد ما يطابقه ويدل عليه فالجواب أن قيل الخاص في موجود
في الخارج لفظا أو فعلا فعلا بل دليل الخ أما أنه ليس كذلك بل موجود ونبه الظهور
وبأن المراد أن الخاص وجد بعد البسملة ما يطابقه ويدل عليه بخلاف العام فإنه
وإن وجد ما يطابقه ويدل عليه لكنه ليس بعد البسملة بل مثلا في مقام التأليف
وجد بعد البسملة ما يطابقه ويدل عليه بخلاف ابدأ الذي لم يوجد بعد البسملة
ابتداء مثلا لأنها سبب المبتدأ وبما كما وجد بعد البسملة في آية فتكون قرينة ثانية
فإن قلت ما وجه ذكر قوله يطابقه مع قوله ويدل عليه وهلا اقتصر على قوله
يدل عليه فيقول العام ما يدل عليه قلت لا اقتصار على يدل عليه يشعر
بأن ابدأ ليس له ما يدل عليه وليس كذلك لما عرفته فذكر قوله ما يطابقه ليس
[illegible] بل المراد أن ابدأ ليس بما يدل عليه لأنه مطابقة إذ لا آية فوية ذكرية في
المطابقة فائدة عج ويفوته إذ لا [illegible] لا المطابقة [illegible] قول
بعضهم يقوم منها بحث وهو أن قوله يدل عليه أن أراد أنه لا يلزم المطابقة فليس
ما يدل على أن ابدأ أيضا مطابقة لأنه ليس [illegible] لفظ موضوع لهذا المعنى وإن
أراد أنه لا [illegible] ما يدل [illegible] عليها بلا [illegible] لا [illegible] أو ابتداء

إذ عطف على ابدأ لزيادة لا إضمار فيه لأن الظ وقع [illegible] فيحتاج إلى إضمار [illegible]
خاطر ولا فيه إضمار المصدر بعا عمله الجار والمجرور وعلى كلمات ومن المخاطب
والنظام أبيه ومتعلق الجار وإضمار العامل ليس فيه ذلك لا بأعلمه [illegible] فإن قلت
تقديم الابتداء ليس بخلاف الأولى بل مشع لأنه يلزم على تقديره حذف
المصدر وإبقاء عمله وهو ممتنع لأن المصدر لا يعمل محذوفا وقد أجاب عنه بعض شيوخنا
بأن محله حيث لم يكن مبتدأ بل [illegible] يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر [illegible]
تقييده لكونه غير مصدر وأجيب أيضا بأنه يعمل محذوفا في الجار والمجرور كما ذكره
شيخ الإسلام في الجواب الأول [illegible] لأن المصدر الواقع مبتدأ لا يحذف إلا ابتداء
وبما يعمل محذوفا وما ذكروا وجه مصدرية [illegible] مع الفاعل ونصب المفعول
والظرف والجار والمجرور [illegible] الجملة لا يعمل محذوفا وما ولا [illegible] عمله في الخبر
بالجهة الأولى وهو في الجار والمجرور [illegible] بالثانية [illegible] جواب بعض شيوخنا
[illegible] عج وأجيب عن أصل السؤال بأن بسم الله ليس معمولا [illegible] والمعمول
[illegible] انفعال المحذوف أو الفعل المحذوف الواقع خبر المصدر المحذوف لأن التقدير
ابتدائي حاصل بسم الله ثم كان [illegible] قوله لزيادة إضمار فيه بعد
أيضا لوجود الجملة السابقة أو بغير [illegible] ابتداء [illegible] والجواب [illegible]
وقع التقييد [illegible] بكلامه [illegible] على من [illegible] به ومعلوم أن الابتداء كان [illegible]
جميعه إذ لا [illegible] على الابتداء فليس [illegible] ما يطابقه ويدل عليه فائدة وتقدم
المعمول بسم الله المنصوب محله بابتداء أو ابتدئ أو الذي يرفع محله على الخبرية
لابتداء أو مع متعلقه إذ كان بل جعل الخبر كائن بنفسه كما هو الصحيح في النحو
وبسم الله معموله [illegible] ونصبه [illegible] كما هو [illegible] عج معناه
إذ في بسملة [illegible] أوقع أي أثبت وأمكن [illegible] جميع صور جعل [illegible] التسمية
مبدأ [illegible] لا اختصاص بهذا الحكم بتسمية المؤلف [illegible]
[illegible] تعالى اقرأ باسم [illegible] المعمول [illegible]
[illegible] تنبيه يقال للمعمول [illegible] متعلق
[illegible] والعامل متعلق [illegible] والمتعلق [illegible] بالكسر [illegible]
المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل [illegible] المعمول [illegible] العامل
[illegible] قوله بسم الله مجراها [illegible] العامل [illegible]
[illegible] والمعنى بسم الله [illegible]

بعد

وإن ربما وقعا بمعنى الحي وكالموسى كما يتوهم أهل العرف والراجح جعل بسم الله خبرا
مبتدأ كما نص تبعا للبيضاوي في البسملة وإن صدر سورة هود بجعله متعلقا باركبوا
حيث جعله حالا من الواو في اركبوا فيها بسم الله أي مسمين أو قائلين باسم الله وقت إجرائها
وإرسائها أو مكانهما على أن المجرى والمرسى للوقت أو المكان أو المصدر والخطاب لنوح
لقومهم وأيا ما كان خبرها أو بهم واتصالها بالفعل حالا ثم قال أو جملة من مبتدأ وخبر انتهى
فإن **قلت** إنه إذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير في اركبوا يكون العامل فيه اركبوا
لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا
قلت إطلاق الحال على نفس الجار والمجرور فيه مسامحة من قبيل
إطلاق اسم الكل على الجزء أو من قبيل إطلاق اسم المتعلق على المتعلق لأن الحال في الحقيقة
متعلقه معا أو متعلقه فقط لأنه إذ تقديم المعمول أهم قال **قلت**
صرح الشيخ عبد القاهر بأنه لا يكفي أن يقال قدم لأنه أهم بل لا بد من بيان الاهتمام
أجيب بأنه لا يكفي في الاهتمام مع السكاكي لا على وإنما
المعارض المخصوص فلا حاجة إلى بيان الاهتمام **قال** السيد عيسى وفيه
نظر إذ لا طلاق كلام عبد القاهر قال والجواب أن كلام عبد القاهر فيما إذا لم يظهر
وجه الاهتمام كل الظهور وما ظهر كل الظهور كما نحن فيه فإن وجه الاهتمام ظاهر
انتهى واعلم أن معنى الصيغة وما بعدها من صيغ أفعل التفضيل قد استعملت
بدون المفضل عليه من جامها أن يقال إن المفضل عليه إنه أعلم وكان أفعل خبرا جاز ذلك
الاستعمال كما في الله أكبر ويقال أجري عن معنى التفضيل مؤولة باسم الفاعل أي عليم
أو بالصفة المشبهة كما في قوله تعالى وهو أهون عليه إنه يسير شيء أهون عليه من شيء
وأدل على الاختصاص زاد البيضاوي بعد مدبر التعليم وأدخل في التعظيم وأدهم
للوجود لأن اسمه تعالى مقدم على الغير إذ كيف وقد جعله آلة لها من حيث أن الفعل
لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى انتهى وقوله وأدهم للوجود أي لأن
الأسماء بالذات يستحق أن يكون لأن ذكر على الذات كما أشار له والبعض وبين الاهتمام
والاختصاص أن ذلك يقتضي أنه على مدعى الشركة كما سيذكره و... وأما
وأيضا مراده الاختصاص **قال** الشيخ الإسلام على البيضاوي
ومعنى اختصاص بسم الله في الابتداء جعله من بين الأسماء أي أسماء غير الله مختصا بالابتداء
وإنما قال أي الجواز بنحو الاختصاص إضافة المصدر في الابتداء لأنه لا تقديم الخبر
لأنه أكثر استعمالا في الاختصاص من الإضافة انتهى وما تقدم من أن التقديم والحال بالواو

مؤكدة للحجة نسخة وقال **قوله** لأنه أهم وأدل على الاختصاص لبد
لأن التقديم من حيث هو لا التقديم معنا أنه موجد على التشبير معا وأشار بذلك إلى أشار
بذلك إلى أن التقديم قد يكون للاهتمام وقد يكون للاختصاص وأفعل التفضيل
هنا على بابه لأن العامل يهتم به أيضا ومع التقديم يستفاد الاختصاص من مفهوم الجار
والمجرور أشار إليه بقوله النعت الذي ... وجه الأدلية على الاختصاص أن المشركين
كانوا يبدؤون في أفعالهم بأسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى حتى يتميز
وكان معنى التقديم منهم ليد الاهتمام إذ ليس عندهم غرض التبرك والتعظيم لا للاختصاص
لأنهم لم يكونوا معاندين للتبرك والتعظيم باسم الله تعالى بل كانوا يتبركون به أيضا بدليل
ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله **قال**
الشيخ عميرة في شيخ الإسلام ونزاعا ... يجعلون موجبا على الموجد أو
يقصد بعبادته قطع الشركة للأصنام فيكون قصد الابتداء ... للاختصاص قال
ويصح أن يكون قصد قلب الأولى وجد لكا ... شك وجود الله سبحانه وتعالى
إنما ومثلا من الموحد لا ... انتهى أي أو ... والمشرك على الكلام لا حقيقته
التوحيد ... مع الله غيره فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء أي جعله من
الأسماء منفردا فلذلك أي قصد الابتداء على اسم الله كما قصر اسم الله على الابتداء كما
يتبعوا ... منعه ... تعالى يختص ... يشاء يجعلوه مقصورة
على من يشاء دون غيره لا بالعكس وكذا قيل وكذا في إياك نعبد معناه نخصك بالعبادة
أي نجعلك منفردا بها لا نعبد غيرك نعم قد تدخل الباء على المقصور عليه والشائع
الغير في معو الأول فائدة في حاشية الكشاف **للاهتمام والرد عليهم** جعل الاهتمام علة للاختصاص
مع أن كلا منهما علة للتقديم فلا ينبغي أن يجعل أحدهما علة للآخر والجواب أن
الاختصاص لما كان يلزمه الاهتمام فكأنه أشار للشيخ بقوله بيان الاختصاص أي
والاهتمام واقتصر على الأول لأن الثاني لازم له قال **وأورد على ما ذكر من أن التقديم
للاختصاص اقرأ باسم ربك** فإنه لو كان التقديم مفيد الاختصاص ... كلام البلغاء لا شيء
على الله إذ لا يجب على الله شيء أي يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لا كلام الله أمور عناية
ما تجب رعايته ببلاغة واجبة بأن اسم فيه أي في كلام الله ... رعاية الفراق
قيل الجواب لا يحتاج إليه لأن الأولى أن الأعلى كون التقديم للاختصاص **والجواب**
أنه على عكس العرم من أن الاهتمام يكون علة للاختصاص وما ... الجملة الثانية
من **الاهتمام** أشعر المعلول الذي هو للاختصاص فائدة إنما أول

سورة فهي لنا على الصحيح لا كما ذكره بعض الناس من انها لا تكون الا مقروءة ما لم يعلم بعينه مجاز من
الطلا واسراجه وعلى ادكر اومجاز بالحذف اي اول بعض سورة ثم تعاونه ان يا فيها بعد سورة
المزمل والمدثر فكان الام بالغ اداة امر باعتبار معنى المعارض ووجه كان الاصبة المعارضة
مفردة على انه انه ان المعارضة تقتضي المقام وا بلاغة مطابقة الكلام تقتضي الحال
قاله ابن القاسم وان كان ذكر الله امر بعينه اي اسم الله انه **وفي قيل** =
اول ما نزل سورة المدثر **وفيل** فاتحة الكتاب حكاهما شيخ الاسلام في
المطول وهو النسا اي اول ما نزل سورة المزمل وقيل سورة نون واستغرب نزول المزمل
قبل المدثر قال واول سورة نزلت بالمدينة ويل للمطففين انتهى **واما** اخر سورة
نزلت بجملتها على ما ... استغفار وسورة النصر على ما صحح الاسلام على المطول وهو اخر
سورة نزلت اقتلها ايضا ما صحح البخاري عن ابن عباس وابن الخطاب واستشهد عن ابن عباس
ابن عازب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فاما ... تقارب زاده النبي امر واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله وقيل لقد جاءكم رسول من انفسكم الا ييسر **وقيل** فان تابوا واقاموا
الصلاة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم فالحال ... ومن المشكل على ما تقدم قوله تعالى
اليوم اكملت لكم دينكم فانها نزلت بعرفة عام حجة الوداع وظاهرها اكمال جميع الفرائض
والاحكام وبه اخرج جماعة منهم السدي **وقال** ابن جرير لم يعمر ... حلالا ولا حراما ... الله ورسوله
وانه انه الهدى والدين ... الكلالة انها نزلت بعد ذلك **وقد** اشكل ذلك ابن جرير **فقال**
والاولى ان يتاول انه اجاب بان المعنى كملت لكم دينكم بانفرادكم بالبلد الحرام
واجلاء المشركين منه حتى حجه المسلمون فانفرادهم لا يخالطهم المشركون فيها بهم
فباحث المطول بان باسم ربك متعلق باقرا الثاني لعلو المعمولية وحذف الباء فيه مع ان
الفعل متعد بنفسه لانه تدل على التكرير والدوام كقولهم اخذت الخطام واخذت
بالخطام مطلقا ... بوصل الاعتماد من غير زائد المطول **جواب** ثانيا **فقال**
والاحسن ان الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها
والمفعول محذوف وكلاهما ... في القراءة وانها ... للاستعانة والملابسة اي مستعينا
باسم ربك او متبركا ومتعلقا به انتهى وانما كان احسن من جواب السكاكي ... به
السلامة من الحاجة الى ... عن تعديد ... مع انه متعد بنفسه
... والاقوال جواب رابع بقوله ولا يبعد على التقديرين الصحيح وهو كون التسمية من
السورة ان تجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول **القوله**
باسم الله انتهى واستند ابن على ان ... وكسرة الباء ... ما كان من ...

الاسماء موضوعا على حرف واحد ان كب مع عامله بعد وان لم يجز فصله وان لم يكب مع عامله يجب
فصله فانه ارتضى **ومرجوح** اي قاعدة الحروف المفردة اي حروف المعاني المقابلة بالاسم
والفعل ونحو واو العطف والفاء والباء الموحدة والتاء المثناة فوق واللام
والكاف لا حروف المباني التي يتركب منها الكلام ان تفتح لكونها كلمة بها اسمها ... نفع
في الابتداء والسكون ... بحيث انها في تتمة موافقة السكون لخفة ... في
الحروف ضعيفة يناسبها الخفة لكن ... ربما على الا ... فتخففت الا انه لا كسر
كسرت الباء **قال البيضاوي** لاختصاصها اي تمها وانعي الملازمة بين الحروف **بلزوم الحرفية**
والجر اي بامتناع انفكاكها عنهما فيكون اللزوم لا يعني معا من الحروف و... فرضوها
الباء على الفصول ... استعمال العرب وكل من الحرفية والجر يناسب الكسرة
الجر ملحوظ بمتقدم كذا الجر ... واما الحرفية فلاقتضائها السكون الذي هو عدم
الحركة والكسر ... لذا العرب ... وجد في الافعال ولا ... المتمحض من الاسماء
... الحرف و... بكثير وظاهر قوله الحرفية والجر انهما ... ومقتضى
لام ... والعطف وبابه الملازمين للحرفية والثاني ... باب التشبيه الملازمة للجر وقيل
المجموع دليل واحد جانب معا ونفي النقض بواو القسم وتائه **واجيب**
بان عملهما يناسبه الباء وكذا الجر اذا ... والمصنف ان اتم التعليل بحيث لا يرد عليه
شيء من الحدود الا ... ومعناه كان امتيازها من الحروف بامتناع انفكاكها عنهما
مطلقا بخلاف الحروف المذكورة فان الفاء والواو ينفك عنهما الجر فتكون الفاء حرف
مضارعة والواو ... والكاف ينفك عنها الحرفية وتكون اسماء بمعنى مثل
واما ... من الحرفية والجر ... وثانيه فانهما ... القسم والكلام
في المطول كما هو مبين ... الكلام انه ... الخطاب وضمير المتكلم للعي وبينهما
... التاكيد ... المضمر المخاطب والغائب لمناسبة فتحة الكاف
... فيما ... ثقل وهو الكسر ... اثقل منه وموضع ... محل
الغائب واعلم ان الباء الموحدة تفتح اذا جعلت ... بالحد لانه من باب علم
... القاموس ... شرح ... ومنه حديث ...
عليها بالنواجذ ... انتهى ... اسم ... الخ
من المضارع ... بالمضارعة ... **الشيخ** ... على
المجامع الصغير ... حديث ... والجر ... من
انتهى ... القاموس ... عند ... الاسماء ... كما في المحيط وغيره ...

وابن وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة واست وايمن الله وايم الله واسم التي
حذفت اعجازها وهو على الاول ما اصل اسم سمو بضم اوله او كسره مع سكون الميم فيهما
وبكسر ميمه وفتح السين ولا تجمع على اسم كجلس واجلس ولم يسمع قاله الشماز
والى هذا اشار بلا اصل هنا لا حرف لا اعلال كما يقال الاصل قام قوم فلا يشتق منه كقولهم الصدر
اصل الفعل قح يعني ابي وابيه وبيرنوه يشتق من الثلثة وبه عند البصريين
ومعنى لا اشتقاق وتجيبه قول الشيخ من الاسماء التي حذفت اعجازها
كما كتبه مع ما فيه حيث قال اني لا اوايلها كما هو مذهب الكوفيين هل قيل بعد
لعند الخلاف فايدة فالجواب نعم لان من قال بالاشتقاق فمن السمو وهو العلو يقول
انه لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند وجودهم به اسمائه ولا به صفاته
وهو قول اهل السنة ومن قال انه مشتق من الوسم يقول كان الله في الازل بلا اسم ولا
صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسماء وصفات وهو قول المعتزلة اي وزعموا انه يبقى
بلا اسم عند فناء الخلق كما نقله عنهم الفكهاني وهو اشد خطأ من قولهم بخلق القرآن
وعلى هذا الخلاف ونعم الخلاف ايضا في الاسم والمسمى انتهى ولعل وجه الاشعرية ان
القول بصفة واحدة والاسماء صفات متعددة له وجواب عن الكوفيين بانهم يقصدوا
الى اللفظ عن اسم بقطع النظر عن مسماه ولازم المذهب ليس بمذهب فلا يلزم
على كلامهم ما جرى على مذهب المعتزلة وبعد ذلك ما عند قوله اي ما من قوله
فايدتان الاولى حيث ذكر لا اشتقاق في اسماء الله تعالى فالمراد منه ان المعنى المذكور
ملحوظ فيه لذلك الاسم ولا يشترط في المشتق ان يكون مسبوقا بالمشتق منه واسماء الله
قديمة لانها من كلامه حتى انكر قوم الحلاوة لا اشتقاق وقالوا بعدم ذلك فقالوا انما يقال
بمثل اشتقاقه السلام فيه معنى السلامة وهو اي حال معنى الرحمة قالوا والاشياء مشتقة
من الاسماء بخريف معنى اي حيم واما الرحمن اشتقت لها اسما من اسمي وقال
حمار وشق له من اسمه لكي يجله فذو العرش محمود وهذا محمد وهذا تكلم من العلوم نظر
انتهى كلام ح قال عبج ولعل وجه النظر ان اسماء الله تعالى بعضها حادث
لا تزال منه وان كان معناه قديما ولا اشتقاق وانما هو بالنظر للفظ انتهى وقوله
وهو الذي ساق تعالى ان تكون صفاته مخلوقة واسماؤه محدثة اي معاني اسمائه كما عين
به المحلي في مباحث اصول الدين من جمع الجوامع وهي انه نظر للفظ ورد على ابي الحكم
نفى بي انه سلمنا على كلامي معا تنبيه عزو ح كذا التنبيه وغيره
الى بيت المتقدم لحسان خلاف ما اخرجه البخاري في تاريخه الصغير عن علي بن زيد من غزوة
بخلاف

لا بخلاف ولا منافاة لقول الخميس ان حسانا رضي الله عنه بيت ابه كلابا اشعر وشق
مبني للفاعل معطوف على ضم وقوله قبله بالصفة وضم اسم النبي الى اسمه
اذ قال الخمس المؤذن اشهد فاصل باب بنوا ومعنى احذفت عجزهما ومعنى الواو ولكن في الاستعمال
وقوله خصص الاعجاز بالحذف لكونهما محل التغيير ثم لم تحذف اوايلها احتياجا عن الاجحاف
بل حذفت حركتها وبنيت اوايلها على السكون اي اني من ان اوايلها السكون محط التخفيف
ومن فيها اي بنيت كل التخفيف واستعمالا لانها ان تحتم تحركها او ايلها تقضي او فيا سا
وهذا انهم يقولون اصل اسم سمو واختير قوله وبنيت اوايلها على السكون فتا
حذف عجزه ولم يبنوا الاول على السكون كيد ودم وادخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل تثبت
في الابتداء وتسقط في الدرج يحصل من قوله اعانت كل من التحريك والحذفات بعد الا لكان وحركنا
في الابتداء لا من تم ابهم اي بهمز ابي صفة العرب وعادته فهم ابتدئوا بالتحرك فهو تعليل
المقدم لا لا فغلق ويتقوا على الساكن لانه ضد الابتداء فجعلت علامته ضد علامته
ولان الابتداء عرفي فيناسبه السكون لانه عدم من كان الابتدا ولكونه وجوديا ناسبه
الحركة لانها وجودية وفي قوله ابهم اشارة الى جواز الابتدا بالساكن وهو الحق
وانه يقع البعض اي امتناعه لكونه لم يخل عن كونه وبشاعة سلمت منه لغة العجم
الموضوعة على غاية الاحكام والخلاف فيه غير مرة والمد والبيان قلنا ثم الخ
لا يمكن النطق به والواو ... كان بالفتح ويشمل اي بنزله اي تكون الاسم من
للحتم فيه اي تغييره على اسماء جمع اسم واسام جمع اسما خرج به الفكهاني وغيره
وهو جمع الجمع لا جمع الجمع ... وسمي وسميت ووجه ذلك ان اصل اسماء اسماو وقعت
الواو رابعة اثر الف فقلبت همزة واصل اسام اسامو قلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها وحذفت الضمة لانه استثقل ثم الياء للثقل الساكنين واصل اسم سموا
اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء واصل سميت سموت وقعت الواو رابعة ولم ينضم ما قبلها فقلبت ياء
ولو كان ماخذه من الوسم لقيل كما قال الكوفيون لقيل وسماء او وسام وفي الاول اواسم
وفي سمي وسيم وفي سميت وسمت والقلب بعيد جواب سؤال تقديره ان الشأن ... فيهما
لا يقال ان في الامثلة مقلوبة قلبا مكانيا فان اصل اسماء اوسماء فقلبت بان اخرت فاؤها ...
لانها فصار اسماو وثم اعل اعلال كساء فان اصله كساو فقلبت همزة لكونها بعد
الالف المقصورة واصل اسام اوسام فاخرت الواو الى اخر الكلمة فقيل اسامو ثم حذفت
ضمتها فقيل اسام واصل سمي وسيم فقلبت الواو بان اخرت ثم اعل اعلال جري تصغير جرو

وانما كان منفذا بعده لانه خلاف الاصل لانه ليس من التغيير الذي اقتضاه اعلال القياس ومع بعده
لا يخرجه لنوع تعريف الكلمة بل لتوجد كلمة متوقف الاصل فيها وبجمعها وتصغيرها
وجميع فقط ديبها كيف وشان الجمع والتصغير رد الاشياء الى اصولها ويعز على ان قوله
غير مخصوص ليس تعليلا لعلة مستقلة وانه اعطفه اي مختص بالواو **وقال الشيخ**
عيسى ان القلب بعيد لانه لا يكون الا في المهموز لانه من جملة تعاريف الكلمة تثبيتها المخواص
ولا قلب فيه بالتقاء والسم بين والكو بين **وفـــــــايدة** لاسم ثمانية عشر
لغة نظمها عـــ بيت ثلث من اسم بها مع سم سمه كذا سمات سمي بدا
وأما قال بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك على تقدير ان تكون للمصاحبة والاستعانة
على تقدير ان تكون للاستعانة بذكر اسمه اما الاول واعظام لان التبرك لا يكون
الا بالاسم **واما** الثاني فلان الاستعانة حقيقة وان كانت بذاته تعالى لكنها وقد
قال تعالى وابتغوا تستعين لان كل النطق بواسطة تحصيلها لا كل بذكر اسمه تعالى جعل
مستعانا به تحصيلا وتجميلا او للفرق بين اليمين والتيمن لان قولك بالله كذا يحتملهما والمتبادر
منه اليمين فان قال باسم الله تعين التيمن والتبرك والاستعانة لان اليمين تكون بالله
لا باسمه فان قيل ان هذا الجواب يقتضي ان يكون اليمين مفيدا بالموضع وفيه خفاء
ويقوله والتيمن اذ والاستعانة فيه اكتفاء على حرسي ايل تعيكم اخر اذ وايهما ثم ما
تقتضيه معنى العبارة المعقدة جميع ابيات مران بسم الرحمن يبين لخاتمة
نعلمه انفي ابو عمر صاحب الخطاء من ان بسم الله يمين تكفى والجواب ان الا جاء بالله اليمين
وباسم الله التيمن والاستعانة بحسب العرف حتى يقود بها اليمين فتكون يمينا ولم تكتب
الالف على ما هو وضع الخط جواب عما يقال ان قواعدهم ان وضع الخط على حكم
الابتداء والوقف لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها لا يتبع وعشر من مثلة استثناها ابن الحاجب في شافيته فكان
ينبغي ان تكتب الالف هنا لثبوتها في الابتداء كما تكتب في باسم ربك وتقدير الجواب
ان الاصل لكنه خولف هنا لكثرة الاستعمال لفظا واستتبع تخفيفها خطا
فحذفت لفظا وخطا لكثرة الاستعمال مع ان الحمل يبقى الاصل بالكلية بل وصولت الباء
فدر نقص الالف عوضا عنها ودليلا عليها وتخفيفا للحرف الذي ابتدي به كتاب الله
قال بعضهم وانما طولت الباء لتكون ربيئة لان الف اسم الله فيكون الابتداء باسم
الله ابتداء بسم الله فيا عمى ميدها نه ليس من عمل الجاهل فادرس مبنيه لان الجاهل انتهى
قـــــال فيمـــل تطويلا الباء عوضا عن الذاهب بناء التخفيف الموجب لحذف

ان الاسم **قال أبو** التطويل الباء اخف من اثبات الالف لان الاسم لا التطويل عوض
عن الالف محصل التخفيف بقدر نقص الالف فانه الحسين عيسى ثم انه يوجد من حيث الشبه وهو
لا تمرد بيشيء انه تطويل الباء لا تمروا عليها اي لا تجعلوها الالف كالكلمة فلا بد
تطويلها كما تقوم وسيأتي في الجواب عليه الصلاة والسلام لمعاوية بن كيته
كاتبه البسملة وعين معناه ولا تسم بلا الف وفيها اعم بالنعت حيث قال والدخل عليها مبتدا
بها بمزة الوصل نطقا في النطق العربي بذلك والصورة الخط الكتب معنا لا الحمزة الحذف
بصورة الالف كما اشار اليه بقوله على ما هو وضع الخط والذي الكثرة الاستعمال الوضع
اتصال الباء باسم لا اتصال لا يكن انفكاكه فلا يرد عليه ان الله بها لا تحذف منه لكثرة
الاستعمال **قـــال** ابن وخوبها مختص بالله وبالباء وقال الاخفش لا يختص
باسم الله بل يجري به غير بسم الله الرحمن الرحيم وبسم الرحيم **وقـــولـه**
لكثرة الاستعمال علة لعدم كتبها وجه بسملة شيخ الاسلام ان علة العينة في بسم المصحف
فانه قال **قـــإن قلت** لما حذفت في بسم الله دون الرحمن الرحيم
مع انعام الجميع معه وصل **قلت** لما لا يفاسا كلمة الجمع وحكمه العروضي
انتهى فليحذف منها حرفا والله قال البيضاوي واصله الاصل ما هو الكلمة ان تكون عليه
الاله بوزن فعال منكي كما في الكشاف اوصفة كما في البيضاوي بمعنى مالوه اي معبود
وقول الشعراء اطول اليه بعهد خاطال التي يسعليه حذفت الهمزة اي فهر حذف بهاسي
الله منكي او عوض عنها بعد الحذف حرف التعريف فصار الاله ثم جعل علما تشخصيا بعد
الادغام والتفخيم فصار الله وعلى ما للشعر حذفت الهمزة الثانية المكسورة التي من الاله لا
الاولى التي هي جزء من ال المعرفة ويكون موطه وعوض عنها حرف التعريف معناه وقصد
تعويض ما التعريف عنها علا بناء انها موجودة قبلها وبها ايضا معنى قصر التعويض
على الكل مع الكلمة كالاه اي من زيد وصار التعريف بالعلمية دون ال تخلوها قبل
فصار التعويض عار التعريف بها **وأجيــب** ايضا على ما للسعر بان معنى
قوله وعوض عنها حرف التعريف الا انه بق واما قبل الحذف بوجوده غير لازم ثم حذف
الهمزة على ما للبيضاوي غير قياسي لعدم وجود شيء قبلها وسوى الحذف لا علة بالتخفيفا
ويعبر عنه بالحذف اعتباطا بعين مهملة وعلى ما للسعر قياسي وهو ان يكون بعد نقل حركة
ما يحذف الى ما قبله والحذف غير القياسي ويجب معه الادغام والتعويض بخلاف القياسي
فلا يجبان معه من تمام الكلام من كلامهم وجوبهما في الجلالة لا لان يدعوا ان وجوبهما معه
من خواص هذا الاسم الشريف **قـــال** الشيخ عيسى قال الله ما يبنى وينبغي على

الجزم القياسي وعدمه ووجوب الادغام بعد الحذف وعدمه فان اعتبرهما وجب الادغام
وان كان الحذف القياسي وعدمه بعد نقل الحركة للساكن قبله فان اعتبر التعارض ومعه
النقل وجب الادغام ايضا وان لم يعتد بالتعارض جاز الادغام وعدمه اي مع ان الكلام
كلامه وجوبه مطلقا فلزم اجمال الحميد وابن القاسم الحذف في كلام الشيخ على انه للتخفيف
مورد شيخنا انه مر تسمى للذات الواجب الوجود الخالق للعالم للغرض من مفاده انه موجود
بان الذات المسمى لا بان اعتبارها في المسمى ولو كان المسمى مجموع الذات والصفة وانه
يعسر كذلك بل المسمى الذات وحدها قال ابن القاسم وقوله انه تيسر كلامهم انه لم يقل
بذلك احد مع ان شيخ الاسلام في حاشيته في المطول الواصلة الى الوصل والفصل صرح
بذلك ولا كان التعويل عليه عندهم لا ابن القاسم ولذا تبع في نفي المشايخ انهم يقولون
ان الموجود الواجب الوجود الخالق للعالم تعيين للموضع لا من تتمة التعريف قال شيخنا
انتهى نص قال عج واطلاق ابن القاسم للحميد وينبغي على القول بصحة القول بان
الرحمان مثلا اسم من اسماء الله تعالى فعلا لما نذكر بياء ان معناه مذهبا لا يصح اي لا نه
اعتبر على هذا القول في مفهومه جميع الصفات التي من جملتها الرحمان فلو قال الرحمان من
اسماء الرحمان ومعناه يصح وعلى ما لابن القاسم والحميد وهو المعول عليه يصح والصيغ
ثلاث الله من اسماء الرحمان فلا يصح اتفاقا على كلا القولين اما على ما نذكر بياء فظاهر واما
على المعول عليه فلان الله اسم للذات بقطع وان الرحمان اسم للذات وصفة الرحمان الثانية
الرحمان من اسماء العزيز مثلا لا يصح كذلك اتفاقا الثالثة الرحمان من اسماء الله يصح على
المعول لا على ما نذكر بياء قلت ما تقرر انه اله بمعنى مالوه اي معبود
مبني على انه ماخوذ من اله بفتح اللام اي عبد مبنيا للفاعل او للمفعول او ماخوذ من الوله
وهو التحير كما قيل وهو جعلها لصفة اضافية هي كونه معبودا للخلائق ومحيرا للعقول
وقيل ليس ماخوذا من شيء وانما هو علم جامد لا اشتقاق له وهو اختيار الخليل
وسيبويه والمازري وابي حنيفة والشافعي والخطابي والغزالي انظر المواقف وشرحها
قال عج وقوله للذات الواجب الوجود اي التي يدل انه اقتضت وجوده فان قلت
هذا يقتضي ان الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الاشعري واختاره ابن السبكي
ان وجود الشيء عينه اجاب ابن السبكي في منع الموانع بان المراد بزائد انه المتصور
في الذهن بالذات انه زائد عليها وبوجوده انه خارجية اي الشيء الواقع اي انه ثابت
في الذهن يكفي تصورها في الحكم بكونها خارجية وهذا ابطل رد لما يقال انه كانت الذات
سببا للوجود لزم تقدمها عليه والغرض انها علة في الخلا والذات على الله تعالى انتهى

وزعم بعضهم

وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته وهو انه في لا يكون وجوده انه موجد
لها او لمفهوم المستحق للعبودية ومعبودات استحقت العبودية في مفهومها مثله والذات
وحدها وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان اسم جنس الخص في فرد لان
مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف نعلم ذلك
وقد اجمعوا على ان لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان اسما لمفهوم كلي لما افاد التوحيد
لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة انتهى لا يمنع النقض عن انحصاره في الخارج في فرد
زاد في المطول عقب هذا كله وايضا فالمراد بالا لا في مثل الكلمة
اي يخص لا اله في كلمة التوحيد اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه واما
مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بحق كليا والله اعلم للفرد الموجود منه اي لكلي منحصر في فرد اي لا يستحق العبودية
في الوجود او ما جوزه الا الفرد انه في موجد الا للعالم انتهى الرحمان الرحيم قال
البيضاوي اسمان بنيا للمبالغة من رحم ... وحسبها بقوله بنيا للمبالغة اي صيغا لقصدها
وليس معناه انهما من صيغ المبالغة لانها عند الجمهور منحصرة في ثلاث بكثرة وليس واحد
منهما منها وهي فعال وفعال ومفعول بل معناه انهما بنيا صفتين لافادة المبالغة ولا
يدخل رحيم في احد صيغتي المبالغة فعول وفعيل وفعل لان محل كون فعيل من
صيغتها حيث عمل النصب وانه لم يكن صيغتها رحيم لا يعمل كما بابه قال
الله ما يبنى عن بعض الشيوخ من صفات الله تعالى التي على صيغة المبالغة كرحيم
وغفار وغفور كلها مجاز اذ الصيغ في الاصل موضوعة للمبالغة ولا مبالغة في صفات
الله تعالى انما المبالغة ان تنسب للشيء اكثر مما له وصفات الله غير متناهية في الكمال
لا يمكن المبالغة فيها وايضا فالمبالغة انما تكون فيما يقبل الزيادة والنقص وصفات الله
منزهة عن ذلك انتهى وبعلم ما في هذا القائل انما صفات الله تعالى للمبالغة في احد امرين
دون الاخرى ولا يخفى ان الذي لا يقبل الزيادة هي صفاته الذاتية اما الفعلية فيقبلها راجع
شرح بعملة الشيخ زكرياء وما سيأتي للشيخ مولانا وما في لا بلغية من ... باعتبار
الكمية والكيفية فيه هذا والكلام انه لا ينافيه فتامله ثم افادة معاني الصيغتين
بالهادة واما الصيغ المبرزة لا بلغية المحضة في خصر فانها تعبر بها بالحقيقة على
انه فيمنع انهم قصروا الحصر كذا للواوبة من رحم فيه امران لا وانه جار على قول
الكوفيين وهو مخالف للراجح من اشتقاق الفعل والصفات من المصدر والجواب ان في الكلام
مضافا محذوفا اي من مادة رحم او من مصدر رحم واختار صيغة الماضي على صيغة المصدر

للتنبيه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق وانه بعض الشاه كالخروج والقبول فقد يشتمل على
حروف لا تعتبر فيه وقد يقال ان الابتداء بمعنى الاخذ وذلك لانه اوسع من ذلك الاشتقاق ولام
الثناء ان الصفة المشبهة لا تشتق الا من لازم ورحم متعد والجواب ان الفعل المتعدي قد
ينزل منزلة اللازم فلا يعتبر تعلقه بمفعول بل يكون القصد الى نفس الفعل ويعزا وجه
او يجعل لازما بالفعل وينقل الى فعل بالضم ومعزا وجه ثالث ورحم في كلام **الشيخ**
يصح ان يضبط بالكسر باعتبار اصله ويجاب عنه باحد الجوابين السابقين ويصح ان يضبط
بالضم ككرم راجع كذا فائدة الوالد كالغضبان الممتلئ غضبا من غضب لازم
والرحيم نحو العليم بمعنى كثير العلم وذا بعد المبني من علم المتعدي بعد جعله لازما او
نقله الى فعل وتمثيله بهذا رد لما قد يتوهم ان فعيلا كرحيم من صيغ المبالغة المبوب
لها بفعلة لما تقدم من تخصيصها بما يفعل الغضب والرحمة في اللغة رقة القلب وانعطاف
اي ميل نفساني وشفقة يقتضي التفضل والاحسان بمن يوجد ورحما بالاختيار وكذا يعتبر
ذلك في صورة استحالة المعنى الاصلي والله كما سياتي ومنه اي من الرحمة بالمعنى المذكور اي من
هذا اللفظ الترحم وهو منبت الولد ووعاؤه في البطن سمي به لانعطافها على ما فيها
واشتمالها عليه وقد علمت ان المراد بالانعطاف معنى الرحمة الميل النفساني اي الشفقة
واي فيه لا الجسماني كميل الجسم وانعطاف الرحم على ما فيها ميل جسماني فلا يظهر وجه قوله
ومنه الرحم عنه يعني في الاشتقاق والتشابه في المعنى فلا يقال الرحم بمعنى [illegible] ومشتق
من الرحمة بمعنى [illegible] نحو اذ لا يتم في الا رحام الاشتقاق [illegible] لسواء
لو امتنه [illegible] وجه الاصلية ومناسبته له في المعنى ويمكن ان يقال الانعطاف سببا
للعطف فانسجم ان الرحمة التي معناها الميل النفساني لا انعطاف الرحم الجسماني لان
كلا منهما سبب للعطف ويكون فيه استخدام اي من الرحمة لا بالمعنى السابق [illegible] ورد
ان رقة القلب لا يتصور في حق الله تعالى فكيف يحمل الكلام الرحمن الرحيم عليه فجعل بيان
قاعدة كلامية بقوله واسماء الله تعالى التي على جهة لا يمكن ثبوتها لله تعالى
انما تؤخذ باعتبار الغايات التي يمكن حصولها عنه فيما ادنى الرحمن الاحسان والتفضل
بالارادة والاختيار التي هي افعال اي نتائج التي [illegible] المبادئ التي لا يمكن اتصافه
تعالى بها مثل [illegible] القلب والغضب التي تكون انفعالات في النفس والتعاطف
اي نتائجها ومن هذا القبيل الغضب والمكر والاستهزاء وربما انتهت مقابلته الافعال
بالانفعالات [illegible] تعلمها كما في [illegible] صفات الذات اي
ارادة التفضل والاحسان وصفة الفعل اي نفس التفضل والاحسان [illegible] فحصل

كالثانية

كالثانية عند الماتريدية ورد بانه [illegible] انما نسب الاضافات والرحمن بعد ما تقرر في
الرحيم في اصل المبالغة ابلغ اي اكثر مبالغة من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة
المعنى كما في قطع وقطّع بالتشديد فان التشديد يدل على التكثير **قال الجوهري** في
يقال كبر بالضم يكبر اي عظم فهو كبير وكبار فاذا افرط قيل كبّار بالتشديد انتهى
ونقض كلام الشيخ بحاذر فانه ليس ابلغ من حذر بل الامر بالعكس ورد بان التي
فيه بعد تلاقي الكلمتين في الاشتقاق واتحادهما في النوع بان يكون كل واحد منهما
اسم فاعل او صفة مشبهة ومعنا ليس كذلك لانه صفة مشبهة [illegible] على
الدوام والثبات [illegible] الجبلية [illegible] اسم فاعل
ولو سلم فالقاعدة اكثرية [illegible] ابلغ [illegible] الامور الجبلية [illegible]
[illegible] ابلغ [illegible] على زيادة [illegible] لم يدل على ثبوته [illegible]
[illegible] ما ذكر من المبالغة انما يؤخذ باعتبار الكمية اي كثرة [illegible]
واخرى باعتبار الكيفية اي قوة [illegible] وعظمه في نفسه وقد يقال [illegible]
قد يؤخذ باعتبار الشمول [illegible] رحمن الدنيا [illegible] الرحيم بالدار الدنيا
الا ان يحمل على [illegible] الكمية قيل في الدعاء الماثور يا رحمن
الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر [illegible] اي الرحمة في الدنيا
كثيرة على هذا المعنى [illegible] لانه يخص المؤمن [illegible] وعلى الثاني اي الكيفية
قيل في الدعاء الماثور ايضا يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا [illegible] الاخروية
كلها جسام [illegible] فيناسب تخصيص [illegible] واما النعم الدنيوية
[illegible] بعضها [illegible] فيناسب اللفظ الثاني قيل واما ما روي
ايضا على ما [illegible] يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما [illegible]
النعم [illegible] وبالعموم [illegible] كلام [illegible] الوالد وقال
الشيخ [illegible] الوالد [illegible] الا تا [illegible]
وانما الوارد [illegible] رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما انتهى ولا يقال انما يستدل [illegible]
نقول يستدل بالماثور الشائع في كلامهم الجاري على قانون اللغة وان لم يكن [illegible]
وانما قدم الرحمن والقياس يقتضي [illegible] الاعلى لتقدم رحمة الدنيا
بمعنى ان الرحمن [illegible] ورحمة الدنيا على كل حال سواء اعتبر الكمية او الكيفية بخلاف
الرحيم على ما مر [illegible] رحمة الدنيا متقدمة في الوجود فناسب ان يقدم اللفظ الدال عليها
ومعنى الرحمن [illegible] الترحيم يدل ايضا على نعم الدنيا **قلت** الرحمن



به اعلى نعم الدنيا على كلا الوجهين المتقدمين كما مرّ واما رحيم فيدل عليها على الثاني فقط
فقوله لتقدم رحمة الدنيا بكلامه غير ... واما بالمعنى الاول فالدلالة على رحمة الدنيا
على كل حال ... رحيم فانه على اعتبار الكيفية فقط ... وكانه جار كالعلم
في الاختصاص فناسب ان يقارن العلم ... والله ... اي رحيم وذلك من حيث انه لا يوصف
به غيره اي رحمان غيره تعالى لا يجوز ... لاستعماله ... معناه ... الذي
الصيغة المعبرة له بعد التجوز بارادة المنعم كما مرّ قال ... واما قول بني حنيفة
في مسيلمة الكذاب رحمان اليمامة **وقول** شاعرهم فيه سموت
سموت بالمجد يا ابن الاكرمين ابا وانت غيث الورى لا زلت رحمانا فمن تعنتهم في كفرهم
قال ... اي ... لاستعمال غير صحيح ... في كفرهم ... نبوة مسيلمة
دون النبي صلى الله عليه وسلم كما لو استعمل كلام لغير الله في غيره ... من التعنت
وقيل ... لا اعتداد به وقيل انه معتد به والمختص بالله المعرف باللام والشمي
وتخصيص التسمية ... اولى ... البسملة لانها تقال بسم الله فقط كما في الصحاح انه قال
بسمل الرجل اذا قال بسم الله **بسم** الله الرحمن الرحيم كما قال الشنواني
على الشيخ ... مع انه ... الجميع ... الاسماء ... فصل
البسملة عليها لا فضل ... على البسملة ليعلم القارئ ان المستقبل ... بجامع
... مراعاة الصفة للموصوف ... المعبود الحقيقي
... الذي ... هو مولى النعم كلها ... الجملة ... الرحيم
باعتبار معنى الرحمة ... تعالى ... باعتبار انها صفة فعل ويحتمل ...
على انها صفة ذات ... عاجلها ناظر الى رحمان ... باعتبار الكمية
والى رحيم باعتبار الكيفية وآجلها ناظر الى الرحيم باعتبار الكمية والى الرحمان
باعتبار الكيفية جليلها ناظر الى الرحمان باعتبار الكيفية ... الرحيم
ناظر الى الرحيم باعتبار الكيفية ... **فوائد** تتعلق بالبسملة
الاولى قال بعض الحكماء بان الله تعالى جعل افتتاح كتابه بحرف الباء واختار ...
على سائر الحروف لا سيما على الالف ... واثبت مكانه الباء
وقال بسم الله عشرة معان منها ... وتكبر ... والباء
انكسارا وتواضعا ... وضعها الله تعالى ... لما تواضعت
رفعها الله تعالى كما ورد من تواضع لله رفعه الله تعالى ومنها ... تفتتح
الشفة ... الجهر ... الشفة به كما تفتح

باب ... وكان ... الافتتاح ... الذرية ... الست بربكم جواب بلى فلما كانت
الباء اول ... نطق به الانسان وفتح به وكان ... الخصوص ... افتتحت الحكمة الالهية
اختيارها من سائر الحروف فاختارها ورفع قدرها واعلى شانها واظهر معانيها واعز مكانها
وجعلها مفتاح كتابه ... كلامه ... وفاته وتقدمه
على الحروف ... بحذف الالف من بسم الله ... الباء ... لا ... تعظيمها وتفخيمها
اي ... الالف وانبتها مكانه ... ذاته وصفاته وجعلها معدن كلامه وتنبع
... فيه كما روي عن ابن عباس ... قال ... باء ... مع اصحابه
... عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان عيسى ابن مريم ارسلته امه الى الكتاب ليتعلم فقال له المعلم قل
بسم الله فقال عيسى وما بسم الله فقال له المعلم ... فقال عيسى الباء بهاء الله والسين
سناؤه والميم ملكه ... الرحمن رحمان الدنيا والآخرة رحيم الاخرة
... الحديث ... الكتب ... الله ...
... وثلاثون ... التورية ...
والتورية والانجيل ... ومعاني الكتب مجموعة في القرآن ومعاني القرآن
مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بائها
ومعاني ... **قال** ...
... وجه الجمع ... المقصود من كل العلوم وصول العبد الى الرب والباء ...
الالصاق ... المقصود ... الرازي وابن الخطيب
... الحمد لله رب العالمين ... **الثالثة**
... الكمية ... البسملة متعلقة بالحمد لله ... لا ...
... ولا ينبغي ان يتكلف ... محذوف ...
... الرحمن الرحيم ... الفعل كما قلت
لا يثني على الله تعالى الا باسمائه الحسنى واما ... لا تعمل عمل الفعل
لانه ... واما ... فتضعف عن العمل ... التعليل
... واعلم ان ... عمل المصدر ... الجمهور واختار جمع
... جواز عمله ...
لا ... الفعل لانه ... منه ... نفسه
... وعدم ... لا يتسع ... كر قال بعضهم ...

ذلك بعضهم جمرة اللفظ والمعنى بل القصد معا منا الى تفسير الجمل التي تعلقه
لا يخفى انه يعنه تتعلق بهما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاوية
الق الدواة وحرف القلم وانصب الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم
وضع قلمك على اذنك اليسرى فانه اذكر لك **الخاتمة** عدد حروف البسملة
الرسمية تسعة عشر حرفا عدد ملائكة النار عليها تسعة عشر وعن ابن مسعود رضي الله
عنه من اراد ان ينجيه الله من الزبانية التسعة عشر فليقرأها يجعل الله له بكل حرف
منها جنة من واحد منهم فيقولون فيه كل واحد منهم فيما فوقهم فيها استطعوا وقوله
الرسمية لعله من قوله تنبيه والبسملة بالمخالف اليه بسم الله تسعة عشر
حرفا عدد ملائكة النار الخ لا الاولى لا تسن للاستغناء عنها بتطويل الباء كما قال والف
بسم ساقطة ايضا اي الالف التي بعد الباء وقبل السين التي تسن في بعض المصاحف
فالمراد الحاء ومنه الصحف لا قياس عليه فيما قال الا فيها ساقطتا من الرسم كما ان
لا ولى الف بسم ساقطة من النطق التكون واما الف اسم ... بينكون ... نقص من غير
رسم وعن معاذ بن ... تنبيه بقوله الرسمية ثم لا بد من اعانة عد الجلالة
اربعة حروف كما ان سم لا ازيد **الشامية** قال تنبيه ... ذكر
في الف موضع وثلاثمائة وثلاثين موضعا من القرآن وجعل بعضهم موضع ثلاثمائة
خمسمائة اثنين وقوله ثلاثين خلاف ما في ... التوكيد مع تصريحه
بالاخرة تنبيه بانه قال وذكرت في القرآن الف مرة وخمسمائة وستين وقيل الف مرة وخمسمائة
وستين وقيل الف مرة وثلاثمائة وستين اثنين **الثامنة** قال الحكيم ان من ...
... البسملة اول كل سورة من القرآن ... سورة ... بقوله
فعل مضارع اتى به ليبين بنية الكلمة بقوله تقلت حقه عينه الى فائه تخفيفا لاجتماع
ضمة لا تحصل الا بانضمام الشفتين في شفوية ومن الواو مع سكون الحرف الذي قبلها
ومن القلب فلما كان فيه اثقال وكون خفيفا اي ثقل الحرف كان على حرف شفوي خفيف
بخلاف ... الا بالسكن الصحيح قبله ولم يجز في المنقول عنه وليس نقل ضمة عينه ليتحقق
به الاعلال الذي هو المضارع باصله به الاعلال اي الماضي وهو قول بفتح الواو كما
لا ... ذلك ليس تعليلا ... انه يعلها واتى به ايضا ليبين انه يفعل ... النقل لا ... بسكنه
قبله وليس من اكد كما زعم بعض الشيوخ على انه ليس بقول بل ... وقول مصدر مجرور
متعلق بما تعلقت به البسملة من او ... ذلك الحمد العظيم الذي الوقف اشار الى فعيلا
بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول اي المحتاج تعبيس للفقير وعنه بيان المحتاج اسم فاعل وهو قال ان

المحتاج

المحتاج ويجوز المفتعل ثم يستعمل ما ذكر به ذاته لعجزه وضعفي اخذا معقول من جملة قول
المصنف ابن العفيفي اي اذا الطلوع على نفسه العفيف اخذا من قوله تعالى انتم الفقراء الى
الله قال الكشاف لان الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان الفقير اضعف كان افقر
وليل جعل الضعف علة للافتقار وقد شهد الله سبحانه على الانسان بالضعف في قوله
تعالى وخلق الانسان ضعيفا لا يصبر على النساء والشهوات قاله الجلالين وقال البيضاوي
لا يصبر على الشهوات ولا يحتمل مشاق الطاعات انتهى وتفسيره بما بذلك البيضاوي
زيادة في قوله محتاج وقوله وقد شهد الله الخ لا الاحتياج ينشأ عند عدم الصبر وقال
الله خلقكم من ضعف اي من ماء مهين ثم جعل من بعد ضعف اي من ضعف الطفولية
قوة اي قوة الشباب ثم من جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة ضعف الكبر وشيب الهرم
قاله الجلالين وهو جار على قراءة الكسر اذا اعتبرت نكرة فيعين وذكر **الشيخ**
... على الانتصاب بالضعف المستفاد من قوله يعني وضعفه المخطئ اسم مفعول
من اخطأ اي ماخوذ منه وحق يقوله بضم الخاء بالبناء للمفعول في محله واي
الاصل اوسع وكذا الذي يشتق واجرى كلامه على مذهب الكوفيين من ان المشتقات
الفعل وانما اجرى على مذهب البصريين من ان الاصل المصدر وقدر في الكلام مضاف
اي من مصدر اخطئ فلا يحتاج لقوله بالبناء للمفعول لان المصدر يشتق منه المبني
للفاعل والمفعول معا ولان ... بالبناء للمفعول على ان الا ان المخطئ اسم مفعول
لا يبنى غالبا الا من فعل يبنى للمفعول ويجوز بناؤه للفاعل ذكره التلمساني ومعنى
اللفظ مما يتحد به اسم الفاعل واسم المفعول اللفظ ... وتحقيق اللفظ لزوال الحركة
الفارقة بينهما بسبب الادغام ووزنه مفتعل من الخطء وزنه اي مشتق من المصدر المجرد
فاصله مختطء وانما اشار الى انه فيه ميم وتاء مزيدتان اي زيادة التي يجمعهما قولك
سألتمونيها وتاء الافتعال الزائد تبدل طاء بعد احد حروف الاطباق الاربعة
التفخيم بالحرف لا يجمع ما تقدم اذ جمع قلة لانها اربعة وهو من ثلاثة لعشرة وجمع
الكثرة فما فوقها لان السابع نهايته عند النحويين وتعاب على الشيخ بانه يستعمل
احدهما في الاخر مجازا كما في الشموس وغيرهم وبان الشرط صحيح بما يفيد ان اسم
الجمع ثلاثة الى عشرة والاختصاص جمع الكثرة بما لا نهاية له وهو الضاد
نحو مضطجع والصاد مصطبر ويجوز فيه البيان والادغام بقلب الثاني للاول دون
عكسه والظاء المعجمة نحو اظطلم فتقلب الثاء طاء ويجب الادغام لاجتماع
المثلين نحو المطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام والطاء المثالثة نحو

اخصلم فيجوز فيه ثلاثة اوجه البيا ر وادغام اما للاول فانه شاذ وعكسه فيه روي
بالوجه الثالث فوثّقه هو الجواد انه يعطي فايده عجوا فيظلم احيانا
فيظلم ره روي معكزا قروي فيظلم قال الشموني وروي ايضا فينظلم لا كسر
ليسرما غرضه ولا يجوز فيه مضكم الادغام الضاد في الطاء لزوال الاستطالة الضاد بالادغام
اي استطا يتمام الى مرضو ونظاهيرا انطلب فخرج اللام ونحوه الاعنة ان اللام فيها يجوز كما
الظاير **فـــالـــه** الشيخ خالد على الجرمية اي اللام التي قبلهـــا
ومعناه المجلد اسم مفعول معرب بضم الميم وسكون اللام وفتح الجيم وهو اخص من
العقيم فيكون نعتا لـه المراد يكونه اخص اي في العموم فهو كان انسا بالنسبة الى
الحيوان وليس المراد انه اعرف كما ظنه بعضهم فاعترض على الشيخ بانه يقتضي
انه نعت بالمساوي في المعرفة او الادون وهو خلاف كلامهم وانما كان اخص
في المجهوم لانه لا اختبار له بخلاف العقيم بمعنى المحتاج لا الحاجة لا تناسب الخيار وهو
شاذ عا الجمع و بالسلام واعلم التناذ انه لو عمل لا ولعقدي في التناذ ما احتاج الى به
مرجع وريكا ريقول بعدني رحمة ربه لها او اليها ونيسرنه له في تركيب المصنف لا اريد في
انه له مخزون للعلم به من نكينه التي بمعنى المنوه لا العقيم والمضطر يتعديان بالى
قال الله تعالى انتم الفقراء الى الله انما اشكو بثي الي قوله لرحمة ربه والرب
في الاصل مصدر واثنيه والمراد به اي الرتبة المحيي في معنى التربية اي الاصلاح يقال
رب زيد الاديم اي اصلحه وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة
كالصوم والعدل وقيل هو نعت حقيقة لا مبالغة فهو عكس على المبالغة واختار
المصنف الاول وان كان مجازا لما فيه من المبالغة والسلامة في كلفة كما بيّنّاه وكان النقل
اسم فاعل على مثال الوزن فقليل فيه جمع الاول لفظا ومعنى من قيم بفتح الراء من به
بكسر الراء وضمها فهو رب اي فهو صفة مشبهة من فعل متعد لا كر بعد جعله لازما
او نقله الى فعل بالضم لقول المشتم تيم بالضم والكسر يقال من الحريث انه نقم فاقصد
شيخ الاسلام فهو نعت اسم قال [illegible] في نقل كلام ابيض وفيه معنا شيء لا ان اب معنا
مضاف اليه لا قبله لكن رحمة فيما تأتي كونه وصفه به خلافه في الاية اي رب العالمين
فهو مضاف فيكون مضاف اليه فالوصف فيه كظاهر لا كرفته في الموصوف معنا
مخزون اي رحمة الله ربي انتهى ثم سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه فهو من
صفات الذات وصفة الفعل الاولى هو الظاهر لا يجوز الوصف به وبضمها اي بل
بها فيكه كما نعلم **والثـــانيــة** معنى ما يجوز الوصف بها وبضمها كان جملة

والعز

والخضب ويطلق الى ايضا على الهدي ومنه الحديث بالنثور ومن ابد لا نعم ربي من الله بغفار
العلم قبل كباره وفي الجلالين في ولكن كونوا ربانيين علماء عاملين منسوب الى الرب بزيادة
الالف والنون تفخيما انتهى ويطلق على الخالق والسيد والمعبود والعلم ولا يطلق معنى ما ولا ينكر
على غيره الا مقيدا بالاضافة نحو كقوله ارجع الى ربك ومن المنكر ربيها غير ورفال
جميعه البيضاوي وغيره خص فوائد الى مفيد الحين لا يقال اعركم رب ويقال سيد ومولاي
واجيب بحمله على الكراهة على ما قاله ابو السعود المفتي وحمل الشهاب عنه
على الشعوبية اي خلافا الاولى فلا ينافي الكراهة وحمل قوله لا مفيدا على الحل وعليه
مع الكراهة والتشبيه ولا ينافي ذلك وروده في القران لانه اخبار عن كلام يوسف عليه السلام
وشرع من قبلنا شرع ما لم يرد ناسخ وكذا قوله انه ربي وهو بعيد لانه متبع ملة ابيه
كما قال واتبعت ملة ابائي وضمير رحمه عايد على الموصول بالوصف المتقدم [illegible]
اي المتالم فبليه نشأ من تبا التعظيم قلنا لانه يجبر الحلو لا انكسار الخاطر اي
يقول ما الحلو بالتعا لا ان الذي سيغني في مجازيته كل من التعظيم مستعار من قوله اي المتالم
نبله وتوضيح لذوي فوقه لانكسار عوانه كما تجمد في [illegible] بانها
في المشتقات كذلك المجاز الى سل الجاري في المشتقات ونبه له صرح علماء المعاني بلطف
عدل عن المنكسر الواقع في الشراحي المتضمن لانكسار الذي هو نعت اي الخطاء على المتالم
الذي سبب الالم فيه القبح والتركيب [illegible] في بعض انواع الانكسار وهو الحيوان عاقلا وغيره
لا في نحو الوعاء كما نقول عن الحكماء والحلو الخاطر الذي هو المجانس فيه نكت
بانه فوق المجانس كما يذهب عليه الحلف عليه مجاز المجاورة على القلب الذي
هو محل المجانس المذكور وكل منهما مجازي من مجاز الحال واسم السبب على مسببه راجع
لقوله الحلو الانكسار واسم الحال على محله راجع لقوله الخاطر ويكرم الخاطران
يكون اسم فاعل من خطر الرمح بالميم كما هو الثابت في خطه كما قاله اليعيشي اي انتهى كما
في الصحاح بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال اصح الله فهو صحيح وصحاح
بالفتح والعبارة على اللغة كثير من كتب الصاد على انه جمع وبعضهم يحكي بالنسبة
الى تسمية هذا الكتاب واثبت [illegible] الى تخص الطلب منه اعارة كتاب فغلب [illegible] انه
[illegible] وفيه بالدلالة بابه منه الصحاح فليس له [illegible] وقل يلام فيتنى
معه لعجم كي يلقى صحاح الجوهري فانه [illegible] غيره معتنى [illegible] الكتاب
في بها بل المشهور الكسر كما قاله التنبيه فات المناوي وهنا كتبته على القاموس
فهو وصف حقيقي للقلب [illegible] اي اخص [illegible] وليس الكلام

لا مجاز واحد مجلا مبه على مجاز ان **فائدة** ما يقع به الانس من المعصية
وغيرها مما لم يخص من ابن الاودي الهاجس وهو ما يلقى فيها ولا يؤخذ به اجماعا لانه ليس
بفعل الى العبد **وانما** هو وارد لا يستطيع دفعه **الثانية** الخاطر وهو جريانه
فيها وهو ايضا مرفوع **الثالثة** حديث النفس وهو ترددها هل يفعل او لا
وهو مرفوع لخبر مسلم ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم تتكلم به او تعمل
الرابعة الهم وهو ترجيح قصد الفعل وهو مرفوع ايضا وجعله
المرتبة تعني والحسنة والسيئة فلو الحسنة تكتب له والسيئة لا تكتب عليه فجانب
الفضل ثبت لا وبالثلاث كما هي ثبت عليها عقاب لا يترتب عليها ثواب اما الاولى بكما مر
واما الاخيران فلعدم القصد **الخامسة** العزم وهو قوة ذلك والجزم القصد
به وهو مؤاخذ به على المعتمد وهو قول الاكثر ويكتب سيئة ويثبت السيئة
اذ ترقوا منها لا ندم بعملها بعد ويحصد عنه لها جمع غير خوف الله فان تركها خشية كتبت
له حسنة على ما جاء في الحديث لا ان في الهم الثاني كما مر جوابه من اجلي بالعزم او نحوه
بذلك **تنبيه** تقدم للباقلاني وانه هل يثبت العزم على المعصية فعله
المعصية في الكبر والصغر والحقارة والعظم بالعدل على انها مثلها بالاثم الى اخر ما هي
او لا يثبت الا ان العزم عليها يحكم نب ونسبة الحر وليس كفعل المعزوم عليه وجزم غيره
بالثاني **وقوله** في الحديث ما لم تتكلم به او تعمل اي فان تكلمت او عملت بما
حدثت النفس به من المعصية لم يتجاوز عنه وهل يكتب حينئذ وزرا او وزرين حديث
النفس ووزر التكلم او العمل وربما يشهد له كلام الحديث الا في التكلم او العمل لا فيه
فيه وانما الذي يفهم من قوله ما لم الخ انه لا يتجاوز عنه حديث النفس وانما يكتب
عليه وزر واحد وهو وزر التكلم او العمل فقط والاول عليه الشبكي في شرح المنهاج
ولده في الحليات كابنا ذ فما يلقى ان الهم اذا كان لا يكتب حديث النفس اولا انه لا يعلم
والثاني هو الاولى المنصور حديث ومن هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب كما اشار
له بمنصوصه يقدم على مفهوم حديث ما لم تتكلم الخ كما هو القاعدة في القاعدة
الاصولية **وقوله** في الرابعة ان الهم بالسيئة لا يكتب عليه اي ما لم يتكلم
بتلك السيئة او يعمل فان تكلم بها او عملها كتبت عليه بلا ونس من المرتبة الثالثة
ويجري ذلك ايضا ما مر على الشبكي في كتابه **وقوله** في الرابعة ايضا ان
الهم لا يكتب عليه سيئة اي ثم ينظر ان تركها خوفا من الناس او عدم شهوة مثلا لم يكتب
له حسنة وان تركها خوفا من الله كتبت له حسنة كما افاده قوله في الحديث القدسي

الثاني كما مر في الهم اي من اجلي وقوله في الرابعة ايضا ان الهم بها لا يكتب عليه ولو كان
الهم بها في الحرم ولا ينافيه قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم لاحتمال كون ارادته مصممة
بالعزم المصمم فيكون من المرتبة الخامسة وان فيه مبالغة ما انهم علما ذلك ايضا لا العنوان
فعل فيه الظلم بالفعل كما يفيده ما في الجلالين ونصه عقب بالحاد الباء زائدة بظلم
اي بسببه بان ارتكب منهيا ولو شتم الخادم نذقه من عذاب اليم اي بعضه ايضا اشتمل
وقوله في الخامسة هل يثبت ان العزم على المعصية الخ اي واما العزم على
الحسنة فهو كفعلها لا كرتبة بحسب العزم عليها الهم بها الوارد في خبر ومن هم بحسنة
فلم يعملها كتبت حسنة كاملة وفي الفواكه عن العلقمي ان معنى قوله كاملة غير ناقصة
اي في عظم القدر لا للتضعيف الى العشر انتهى **وقال** فيه لما نشا
عن الهم انه يتوهم انها تنقص كاملة بين ذلك بقوله كاملة انتهى وانظر
ما الهم وبين العزم على الحسنة والهم بها نعم ان ثبت ان العزم عليها يكتب عشر امثال
عن الهم بها ويبقى ان ما الهم وبين العزم عليها بين فعلها الذي فيه عشر حسنات
فالعزم على الحسنة ان كتب حسنة واحدة لا يساوي الهم على ان حسنة وان كتب عشرا
ساوى الفعل فانظر جواب في هذا نقلا عن علقمة لعلكم تعقلون والتقوى قال البيضاوي
في قوله تعالى هدى للمتقين المتقي اسم فاعل يحتمل حذفه اسم من وقى فالمتقي
ويحتمل خبرهم بالنصب على المدح رفعا على الابتداء على مذهب سيبويه والخبر مؤنثه
مرفوعهم ومعناها لولا الخصر لا نحمل الغاية لا المعتمد بها معنا نيوطئ بذلك لمعرفة
بنية الكلمة هل هو او ايضا ماخوذ او مشتق من محض رفولهم وقال فالتقى ولم يقل
توفي مع ملايمته لقوله المتقي اشارة الى ان المعتبر في اظ بنية الكلمة المصدر
الجرد دو الذي يدور بناء ذلك تبيينهم للمزيد والوقاية فرط الصيانة
واما فتحها بمعناه المتقدم وتضمين الكلم الصيانة معزاه اللغة يدل قوله
وهو ايضا المتقي في عرف الشرع اسم للذي يقي نفسه عما يضره في الاخرة وله ثلاث مراتب الاولى
التوقي عن العذاب المخلد التبري عن الشرك وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى
اي الشهادتين كما في الجلالين ومن قال انما يتقبل الله من المتقين فلتمام الطاعة
من العذاب وان كان سببا ولا بد وسيانها بعد ولو لا التقبل الطاعة لابد بقي لا تجتنب عن كل ما فيه
ابن شرح بوثيم بضم الياء وفتح الهمزة وتشديد المثلثة المكسورة من فعل كان ينهي
او نهي لكعدم فعلها في ... التقي ... من تعطيه هتى على نعمه ذكر ابي هتني
الصغائر ويجوز جعلها جارة اي منتهيا التجنب الى الصغائر عند قوم فيه اشارة

إلى خمسة وهو كذا لما ان المعول عليه انه لا يزول عنه التقوى بارتكاب الصغائر حيث لم يصر
عليها وكلامه في تلو صفاته حسنة وعبارة البيضاوي وفي كلامه ترد ان الخطاب يكون في الصغائر ثم الا
وظاهر كلام غيره ان في الآية تنبيها على ما شنع عليه وان الخطاب انما هو في غيرها انها حيث لم يصر
عليها فمن يكون باجتناب الكبائر امتثالا لا لعدم شهوة او خوفا وهو مامور عنده اي سالمة
ويدل له ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم اي صغائركم **وقوله**
ان الحسنات يذهبن السيئات مع ما ورد في سيئاتي وبعدها يدل لبعضه الصلوات الخمس
والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر وفيه قال
بعضهم او لا بد من التوبة منها ايضا وهو ظاهر قولنا في مسالة في اخر هذا التوبة في بيضة
من كل ذنب وفيه قال بعض من قال بعض الشيوخ فيه فعز من اجل مسالة قوة وقال بعضهم
معناه ان ما حيطه صغيرة من تبعة جديدة وقبلة ونحو ما فانها مغفورة بقطع اي نو ومعنى
ما في اخر معناه صغيرة غير من تبعة بكبيرة اي كالتطفيف حبة انتهى الشاذلي فهو مفسر
اخر اذ ما قيل على هذا الجمع ان الصغيرة غير التي تبعثه لا يكفر هذا الا التوبة وهو خطابه
اي احد من تكفير بها بالحسنات ونحوها ولم ينص فيها ان التوبة انه زكي مجتمع في المسالة
ثلاثة احتمالات وجوب التوبة عينا على الفور كالكبيرة ومقوله تعقب الا انه في
ووجوبها عينا لا على الفور بخلاف الكبيرة ووجوب احد الامرين التوبة او الفعل
المكفر **قال** وكان يرد على السبكي الخ ... في الشرع وانما هو معنا
ويقول ليس مراده ان الشرع في تعبير التوبة بل مجرا الذنب وما بعده تاج الدين وقال
الله في ارادة ووجوب التوبة عينا على الفور من كل ذنب نعم ان ... عدم التوبة من
الصغيرة جاز ان المكفر ان كفرت الصغيرة تير وتم الصغيرة وعدم التوبة منها
وينبغي ان يكون مراده بكفيه عدم التوبة تكفير تاخيرها لا ان التوبة تسقط
بالمكفر لتصريحه بوجوبها عينا فهي كالصلاة وغيرها من الافعال الواجبة فائدة
ع وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو ان اهل القرى
امنوا واتقوا الله يا ايها الذين امنوا لا يشغلكم اموالكم بفتح اوله وفتح ثالثه المعجم مضارع شغل ومنه شغلتنا
اموالنا وبضم اوله وكسر ثالثه من اشغل وهي لغة رديئة لا كرحدر
في القاموس بانها جيدة **قال** شغله كمنعه شغلا ويضم واشغله لغة
جيدة او قليلة او رديئة انتهى وتبتل اي ينقطع اليه بالعبادة بشر اي بنفسه
وجسمه الواحدة شيء نفي انتهى القاموس وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته انتهى كلام البيضاوي وفيه حق تقاته ابو

خوه رضي الله عنه كما في البيضاوي بان يطاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى ويشكر فلا
يكفر انتهى لكنه منسوخ او مخصص بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم **وقال**
أبو الحسن على الخ رجوعه كتابة الناسخ والمنسوخ ما نصه في الآية اتقوا الله حق
تقاته حكي محكي عن قتادة والسدي وابن زيد واني مع الراسم انها منسوخة بقوله
تعالى فاتقوا الله ما استطعتم واكثر العلماء على انها محكمة انتهى الآية تكون
مخصصة لها والى انه اشار البيضاوي بقوله حق تقاته وما يجب منها وهو بذل الوسع
في القيام بالواجب والاجتناب عن المحارم لقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قال التفتوا
في التلويح اي عطفها على العمل من عطف الخاص اولا ... لكن ان
يراد بها المعنى الاول بل الثالث او الثاني وايد بها المعنى الثاني بالعمل يتغاير مفهوما
مفهوما انه مفهوم فعل الطاعة ومفهومها التجنب عن كل ما يؤثم كما في ويلزمها
وجوده في الذي هو التقوى بالمعنى الثالث المذكور العمل ومعنى الا ان يراد بالعمل جميع
الاعمال الصالحة التي منها ان ... واما ان يراد بها
مطلق العمل وجنسه فهو يغاير التقوى وجوده كالمعنى الثالث انه قد يتحقق منه طاعة
وصوم وحج ويتركها مثلا الغارتكب **فقال** يلزمها وجودا في بد وينفك
عنها وجودا ايضا وقوله وان ايد بها المعنى الثالث فهو يغاير مفهوما وينفك عنها
وجودا ايضا وجودي ... وبلزمها ايضا **قوله** بها مساويا وتعلق غيره
مراده ونسال ... المعنى الثالث بهما مثلا زمان اي يلزم من العمل الصالح
وجود التقوى ويلزم من التقوى وجود العمل الصالح اما الثالث فكلامه واما الاول
فكان ... **الاعمال** الصالحة والله اعلم انتهى فلا اعتراض على الشيخ
كما وقع لبعض من خليل ابن اسحاق بن موسى كذا في نسخ ومقرا الصواب كما في
تنبيه ... وابن حجر وفي بعض نسخ الشيخ بعد اسحاق وابن يعقوب وهو
في ابن غازي وصوابه موسى قال ... **قال** ابن غازي انه ابن يعقوب وهم لا ...
الذي وجد بخط المصنف موسى الشهير بابن الجندي المالكي توفي رحمه الله
في الثالث عشر من ربيع الاول سنة ستين وسبعين وسبعمائة تبع ابن غازي والتلي
فانه انما قيد من حجر انه بعثه تسع وستين وسبعمائة وهو اجود ابن لها من ابن غازي
لكونه من بلده مع زيادة كونه حافظا الخ قال ... صاحب شرح
متن الطالع للبيضاوي وفي المنهج ... ما نصه ... وسبب
الحكمة هو لغة الوصف بالجميل يعني باللسان وتقاوم وصف فلانا بكذا اذ نطق

له به فهو مو امو لغوا غيره معو لغة الثناء باللسان محمود ه خاص ومتعلقه عام اي سواء
كان في مقابلة نعمة ام لا ولاجل كان معنى الوصف باللسان الحلو تعرض في شرح المطالع وزاده
ايضا حامر قال الثناء باللسان سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل او بعضها بل جمع جميلة
ومعنى المزية النعامية على المتصف بها كالغني والعلم والحسن وللفواضل جمع فاضلة ومعنى
المزايا المتعدية كالانعام والتعليم والتكرم ابدا الى الغير واستشكل بانه ان اريد
نفس ذات الكمالات فليس بشي من الكمالات متعدية ذاته وان اريد تعديه واثارها
فالعلم والقدرة ايضا متعدية ولاثارهما الى الغير **والجواب** ان المراد
بالتعدية بها ما يتوقف تعلقه وتحققه على تعدية اثره الى الغير كالتكرم فانه سخاوة
النفس ولا كرتحققه وانطابه بتوقف على تكرم الغير وغير المتعدي ما لم يتوقف
تحققه على تعديه لاكثر كالعلم والحسن كما قاله السيد عيسى واعلم ان اركان الحمد
اربعة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه والتعريف يشتمل عليها اذ الوصف يتضمن
واصفا وهو موصوف **والثالث** قاله بالجميل ويتضمن الرابع وصرح به
بعضهم وهو النص في حيث قال الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واعلم ايضا
ان المحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا بل يحمد بما ليس له فيه اختيار كصباحة
وجهه واما المحمود عليه فلابد ان يكون اختياريا فوصفه بحسن وجهه او بالعلم ان كان
لاجل انعامه للواصف او غيره يسمى حمدا ولا يسمى مدحا فيكون الشيء الواحد محمودا
به ومحمودا عليه كوصفه بالكرم لاجل انعامه للواصف او غيره فان ذكر لا لاجل الانعام لم يكن
حمدا هذا مقتضى قول السيد الا ان قال بمعنا من اعتبار قيد ان يكون
بازائه اي اختياري ومعنى المحمود عليه من نعمة او غيرها معا ولا ينافيه ما تقدم ان متعلقه
عام ومن قولهم ان النعمة في الثناء للفويد سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل لانه
جعل المحمود عليه اختياريا لا يقتضي قصره على النعمة بل يشمل النعمة وغيرها
كحسن الخط وجودة الغناء ومعنى كذلك ايضا المراد بالمحمود عليه الباعث على
النطق بالمحمود به ومعنى العلة ومعنى القلبي انه قد لا يكون باعثا كحمد الله لعباده
فان افعال الله منزهة عن البواعث والغرض سيدي عيسى على جهة ايهم ذكر في
التعظيم والتبجيل ولم يقل على التعظيم وحذف جهة اشعارا بان المعتبر في الحمد ليس
نفس التعظيم في الكلام الذي هو موافقة افعال الجوارح **قح** بل المعتبر فيه
كونه في جهة اعني محا ... وكذا الحال في التعظيم الباطني كما سيذكره
واشعارا ايضا بانه ليس المراد من الجميل ما هو بحسب الواقع ونفس الامر بل بحسب

ادم

ان عم والاعتقاد ويجب في المحمودية وعليه كونه كما لا في ذاته او في اعتقاد الواصف
وفي اعتقاد الموصوف بل عم الواصف فيدخل الوصف بالكلام مثلا اذا اعتقد الواصف
او الموصوف حسنه في الاخبار على التعظيم ومنه قد يتفق بهذا النفي وافو فينبغي
ان يجوز الحمد بما كان جميلا في زعم غيرهما ايضا اذ يكفي قصد التعظيم بما يعتقد
الواصف حسنا وتعميم الموصوف حسنه بل عم الواصف يكفي قصره بما يعده غيرهم حسنا
ايضا يلفي ... انه الحسن والحلية ... ان يقال لم يعتبر ذلك لعدم جهة الحسن وخصوصها
فتامل قال السيد عيسى ايضا **تنبيه** ما تقدم من ان الوصف خاص
باللسان وانه مطابق واما في حد بانه الثناء باللسان انما هو بالنظر للغالب في الواقع والا فلو
وجد التكلم بغير جارحة اللسان كما اذا خلق الله الكلام في يد انسان بالحمد كما ذكر
فمن اثوبه انه مشاهد لك بقولك لكن لا يكفي النظر في خصوص الالة المعتادة لها
في خرق العادة في كونه بالاله ما قلوه وضع الله القوة الذي في اللسان والحلوق خارجة اخرى
كما هو المنصوص في القيمة وقالوا الجلود تشهد علينا والتاويل من باب الالحاد
ومنشا الفساد والتوبالحروف ان الكلام على الا تطاق بالجميل على الجميل تعظيما **حل** هو حمد كما مو
وجد الوجيه اولا فانه امر اصطلاحي ولا مشاحة في الوضع والاصطلاح **وتمام** النقول التالد
والوجه المعقول انه حمد فانه لا بد منه كونه بالالة من الالات التي هي سبب في صدور الحمد
المخصوص فتنبه لذلك فانه مما تخضوا له قاله السيد عيسى ايضا قال السنواني في حاشيته
على بسملة الانصاري **قال** السيد على الحي حلة عصري السعد في حاشيته على مختصر
المطول من شرح الطالع لكن الجميل في قوله بالجميل وهو المحمود به كمال **تناول** للانعام
اي الوصف به وغيره من مكارم الاخلاق راجع يقوله وغيره **ومحاسن** الاعمال
راجع بقوله للانعام وعينه لها وتفي غيره من ثم **قاله** ابن عمار الملفاند
ويحتمل ان يكون كل منهما تفسيرا لقوله وغيره ويكون اللف ههنا مثل التشبيه ومما مكارم
الاخلاق الباطنة كالعلم والحلم ومحاسن الاعمال الظاهرة كالصوم والصلاة والزكاة
والحال انه لم يقيد صاحب شرح المطالع الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة
حوالحمد فقد يكون واقعا بازاء في حاشيته على السيد وانما شرط صاحب شرح المطالع
ويحتمل بازائه المفعول لانه تعبيره ايضا كون الكل الوصف على جهة التعظيم كما هو
وبالحمد فانه لو كان في الكلام فقط لم يكن على جهة التعظيم وحمل بعضهم التعظيم على
الظاهر والباطن على الباطن وقدم في الثانية بالتبجيل ان ادى التعظيم **و**فائدته
عكسه احد المترادفين من امر يحصل الجمع بين الظاهر والباطن من جهة لاتباع المفتتحين لكماله

لا اعتناء بشان التعظيم وفيه من شرائط اعتباره خاصا او باطنا وغير تخصيص احد مما بالكلام
واللام بالباصر فالد عشر على الشيخ اذا الشيء انه الحلو ينقص فانه للعهد الكامل ويد اعلى
ان الديما استفاده معنا والتجميل لانه اذا لمحمود على مطابقة الاعتقاد او مخالفته او بعمال
الجوارح ثم يكن حمدا حقيقة بالشتم او نحو بكسر الهاء مخارج يجري يقيمها زالت عنه
ثيابه وتجرد عنها في الحر سراية وبمعنى تجرد الشيء المجعول عن معنى كما معنا واما يرى بفتح
الراء في الماضي وفي المضارع بمعناه نزل او نضم للاحل عجج تعالى عن نحو بفتح الهاء ومعناه نزل
والضم فيه مضارع حصل الشاعر يكسر يجري فزعا معناه زال عنه ثوبه
فهذا ما يفادي فيه اعتبر في الحمد لغة فعل الجنان والاركان بسبب قوله على جهة التعظيم مسمع
تعبيره المتقدم مع انه خاص باللسان لانا نقول كل واحد منهما كما اشترنا اليه قولنا وانما
اشتمل شرك لكون فعل اللسان حمدا وليس شيء منهما جزءا منه اجعل من كبا كلا ولا جزئيا
له اركان كليا ثم ان الجميل في قولنا بالجميل يتناول الاختياري وغيره كالقوة مثلا
والسبع وبقية الصفات الذاتية **وانما** قال ان الثانية غير اختيارية
لا اختياريته فيها على الشبه بالعدم وتعلقه بقدرته تعالى فقد كان الحموم اوما
للمدح وهو قول غير الجمهور اي على جعلهما مترادفين فيقول اليمنه عليه لا يرى انك ياس
العرب قالت مدحت اللؤلؤ على صفائه اي شدة بياضه ولا يقال حمدته على ...
وهذا بناء على جعل الباء في قوله بالجميل بمعنى على ويكون محمودا عليه وتباذنه الجواب
انه محمود به وهو الصواب لا عليه قابلا معرفة والتعريف من الموصوف بالجميل سواء كان
اختياريا للمخاطب او لا كالحسن فانه لا وعم وارخص بالاختياري وحده لزم ان لا
يكون وصفه تعالى اي وصف المخلوق له تعالى بصفاته الذاتية حمدا فيقال الكلام كله
في حمد المخلوق اما حمد الله نفسه فهو وصفه بصفاته وافعاله قاله ... وقد يجاب بانه
مشاول لها لانه ... الحمد لغة مراعتبار فيه زايد وهو ان يكون الوصف بازاء امر اختياري
هو المحمود عليه من نعمة او غيرها مما يختص الحمد بالفاعل المختار دون المرتج
انه يجوز فيه ان يكون المشروح عليه كالمشروح به مما ليس باختياري انتهى
اشار بهذا الجواب سؤال تقريره ان الجميل محمود به لا محمود عليه لا ...
الشرح وصف بالجميل ... بينهما عموم وخصوص ... فاجاب بانه
لا بد من اعتبار فيه زايد الخ وعلم بهذا ان المحمود عليه لا يكون الا اختياريا سواء كان
نعمة او غيرها كحسن الخلق وجودة ... **فان قلت** هذا لا يشمل
وصفه تعالى على ذاته ولا على صفاته الذاتية كوجوده ... القدرة **واجيب**

عن الاخبار ثم انه تعالى لما كانت كاملة في ثبوت تلك الصفات في نفس الامر لذا اجعل العبارة
يستعمل بها واعلما وباسرها لما كانت مبدا الافعال الاختيارية نزلت منزلة الشيء من ذاتي فانه
فالمحمود عليه فعل اختياري وهذا التاني بعلم جواب اخر اي او الوصف على الذات
اي ذات الله تعالى فانه محمود مع انها ليست بفعل اختياري وان التعريف المذكور للحمد
المخلوق واما حمده تعالى فيعرف بانه تعالى بصفاته وافعاله كما جرى عليه المتقدمون
قاله الشيخ عيسى **فان قلت** ما معنى حمد العباد له تعالى مع انهم
ما دلت ما يجوز فيها الحادث به تعالى **قلت** انه اذا تعلق الحمد لا يلزم
من التعلق القيام به لتعلق العلم بالمعلومات وكونه قبل شيء او بعده فانه يتصف
ويصير معنى بقوم به لا ان النسب امور اعتبارية كما ذكروه في الصفات لا معاني ما الصفات
منها ما يقوم معناه بالموصوف كالعلم والقدرة ومنها ما لا يقوم به ككونه قبل كل شيء
ونحوه ومن ذلك الصفات لا معاني **واجاب** عنه بعض الفضلاء بان الحمد مصدر ومبناه
للمجهول فيكون انشاء من ذلك معنى المحمود به وقيل اللام هنا للتعليل بمعنى ان الحمد ثابت
لا جل الله كما في قولك انه او لله وليست الدار فانه باللام كما لا يخفى لله علم النهاية
الواجب الوجود كما في المطول قال في شرح التلخيص الحمد لله على ما انعم وعلم من
البيان ما لم نعلم ولم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم استحقاقه الحمد
بوصفه دون وصف بل للاشارة الى انه تعالى لا يحتاج الى انه تعرض للانعام بمقيد على ما انعم
كقول الحسن مبنا على ما ... اي من انعم بعد الدلالة على استحقاقه الذاتي تقييد الحمد حيث
لم يقل الخالق او الرازق **تنبيه** معمول له نقيض ذلك هو جميعا على تحقيق
لاستحقاقه اي جميع نعماء الله بازاء ذاته الكاملة مع قطع النظر على الصفات فان له
السيد عيسى وزاد وما قيل من انه لا معنى لكمال الذات الا باعتبار صفات كاملة فهو عجيب
المنع انه لا شك ان حقيقة الكمال لا تعلم فهذه انما هي بهذه كاملة بخلاف حقيقة النقص
كالجهل لا الصفة بها ولا نقص الكمال نقل الكلام بها ويتسلسل قاله عج **وقال** ...
ما حاصله تقييده بل انما تعرض للانعام الخ ان قول المصنف الحمد لله بجمع الخ مشتمل على ...
الذات وهو كاف او وهم الانعام وهو التاذ **فان قيل** كان المناسب تقديم ...
اي عطفه بالواو ويعلم ان المقصود حصرنا **فالجواب** ان ... بمعمول الفعل مقدرا
اي كما قال الشيخ ... تقديم الحمد لاقتضاء المقام من مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم باعتبار نفسه هذا ... بعضهم متعلق
بقوله بفعل مقدر ان الله هو المحتاج للعون ولا يحصوب لوجود النصب جوازه وكانه ...

على متعلقه ليرتبط به المنفي اعني لا بالحمد المذكور لان الجملة فاصل بينهما وهو اجنبي

خاص على ان الخبر الجار والمجرور وكذا على الصحيح من انه محذوف والجار والمجرور متعلقه

لا كنه يفيد ما فيه ح لان المتعلق الخبر وكذا معمول الخاص على ان الخبر مجموعهما ويكون

مع الجزء بالنسبة الكل فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح من اقوال ثلاثة فلم يلزم

الفصل باجنبي قلت للحمد جهتان جهة ابتداء وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها

يعمل في المفعول الفضلة فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا فيه ولزم فصل معموله

باعتبار جهته معموله باعتبار جهة اخرى وهو ممتنع نظيرا للتغاير الجهتين منزلة

تغاير الذاتين فنا قيل ومن يلاحظ المغاير كما اشار اليه ولا يصح جعله تعليلا لقوله في فصل

معموله لان الفصل موجود حقيقة لا شيء يلزم فيه وايضا لا يلتئم مع قوله نظيرا ومع ذكره

من المنع هو الحق لان الحاجب والمالكية والجامي وغيرهم للسعد في حاشية الكشاف

من ان تغاير الجهتين يجوز ذلك وانه ليس كتغاير الذاتين يرد قال الاصلاح وامي ولمان

اياتي والمراد معنا يقابل وقال النووي قوله بواجب نعمه اي بما فيهما حتى يكون معها وذ

يتوقف به كلا التفسيرين بالبحث عن لا نهار الحمد بلا خوف اي من ابتعد اذ لا بلا فيما

لا انه اجعلت اللام للعهد اي حمد الله الذي حمد نفسه بقليل وبلا منتهى ايه اي زاد وقع

بحسب ما كان الكلام انه قد يحسن لا نه تعليل اوله قيل لما ادعى واجب

بجعل الواو ولما تبينا بما خلت على جملة مشتملة اسميا ما بيانيا تعاعل بمعنى فعل

كتواني اي بقيع النوم من الوهن وهو البطء فالمد الجاري ويدل على اصله بين

المشاركة لان الحمد نعمة يتوقف دلالته على تفصيل اي النعمة باعتبار ان الحمد بعينه شبه

استمني ام زيادة النعم ومن تقتضي زيادة الحمد اي النعمة والحمد كل منهما ياتي بعد الاخر

فالحمد يتلو النعمة والنعمة تتلو الحمد فكل منهما بصاحبه ما تعلق به الاخر وصلة

الكلام على اعراب نظم جرا ومعنا ما وقال ابن معاذ اللفظ بقوله ويمكن بغاية الخ عنه

منه بل لانه انما يتم لو اسند الى يلاحظ اي لفظ البحث مع لم يسند معاد له يقال وانما اسند معا

للنعم خاصة النعم لا ان يقال يلزم من استناد الى يلاحظ اليها استنادا معا اليه انه مع جملتها

فكانه قال يوالي النعم التي ابتدئ اي التي كل اخرى كانها بين مقابلة لا يلاحظ زيادة

عليها النعم والنعم جمع نعمة بكسر النون واما بفتحها التنعم وبضمها المسرة وبمعنى

انعام او بمعنى منعم بدون لا والاولى لا ان الحمد على الصفات اولى منها على متعلقاتها

لا نه انه تعلق بالصفة دائم بدوامها بخلاف تعلقه بمتعلق الصفة فانه ينقطع بانقطاعها

كما اشار اليه انقطعنا ان في اي بقوله بمعنى انعام الخ ولعله انما ياتي منه لو قال المصنف

يوالي النعم واما مع قوله نزى اي ما لا ونعم ان يكون بمعنى المنعم به لا الانعام لانه ايه

وقد يقال ان الانعام ايضا يتزايد باعتبار متعلقه فان الحيثية وقوله دائم به وامصا

نكر فان الانعام صفة فعل ومعنى حادثة يتجدد دائما وقوله وقد يقال الخ في الحد انه يقال

الانعام متزايد بمعنى ان متعلقه متزايد وان فلا انعام شيء واحد سوا تعلق بامر او بامور

فائدة عج وقوله في الدا ابو بذلك مدلول كلامه لا انه اذ عين مدلول كما قد يتوهم

قال قوله لان الحمد على الصفات اولى منه على متعلقاتها وجه ذلك ان الحمد على الصفة

حمد بلا واسطة والحمد على النعمة حمد بواسطة والحمد بلا واسطة اولى وقد يقال بقول

حمله على الانعام ينافيه قول المصنف الصفة الغاية لانه تعالى لا

ولا تنقص انتهى ما قلت نعل الخاطر به قبل قوله لانه وعلى الحمد

فالى انه تعلق الحمد بالنعم اي من النعم يخرج عنه النعم الاصلية كنعمة الايجاد والحياة

التي تعرضت الزيادة كالشمع وغيره بصرف بعده قوله عليها

بل هو حذف ما بي ايه وعلق الحمد بالنعم لتناول الجميع وكل واحد تناهى النعم

هذا السؤال مبني على من النعم متعلق بتزايد واما على انه بيان ايه اذ على النعم التي

شانها التزايد فلا خلاف تعلق التزايد تارة على النماء فيعرف كقولهم تعطيه ما لا

يعرف والزيادة ما زاد اي لك وتارة على الاعراض فيكون معناه ان زاد منه التي

على ما بيده وما زاد بمعنى زادت لحو استبعده عج

فالمفهوم معد الله ان الضمير المرفوع راجع للشيء المذكور لا لله ايه لوك عليه

جاء مع ان الحمد لي فدل احتمال سقط لا سند لاك قال وهو مقتضاه ان معنا

الاطلاق وقع به كما منها انتهى ما قلنا المقصود من ذكر الحمد هنا حصول البركة بسبب

لتحصيل ما يتلو المشار اليها بقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد

الله فهو اجذم وقد جاءت البداءة فيه بالتسمية وبقوله يقول الحمد لله يال عج ليس غرضه

بهذا السؤال معارضة حديث البسملة بحديث الحمد لله بل غرضه كل من حديث الحمدلة

دال على طلب البداءة بها والمصنف لم يبدأ بها لما يشير اليه قوله المقصود الخ قم

قلت ويدل ايضا على ان غرضه ذلك قوله قلنا يمكن الجواب عنه

او معارضة الحديثين يجاب عنها للتفسير بالبداءة حينئذ الشيخ وقد نقل قوله يمكن الجواب

فان غرضه ما ذكر عج حتى يكون الجواب عنه ما هو المقاصد مما للمؤلف

مع المعارضة وقد يحمل ان كان غرضه ذلك لا ينافيه انه يلزم منه ذلك التعارض

بين الحديثين ايضا باحد الجوابين المذكورين وما زيد عليهما كما ابانه الحمد

في الحديث المتعلق به ثبت المتقدم ليس المراد به قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلي
الذي ذكر لما انه الوصف بالجميل [illegible] وبالتسمية انه فيه وصف الله بالجميل وذكر الحمد
بلفظ [illegible] للتأكيد لقوله يعكس بقوة حديث البسملة وجاء الحمد اولا فاما حقيقة ومعنى كون
الشيء اولا وعلى الاطلاق قبل كل شيء [illegible] اضافية ومعنى ذكره اولا بالاضافة الى شيء دون
شيء واخر [illegible] بذكر الحمد قبل المقصود بالذات فان قيل واجاب عنه بعض شيوخنا
بجوابين احدهما انه يحمل الابتداء على العرفي الممتد من حين الابتداء في التصنيف
الى الشروع في المقصود قال [illegible] من الابتدار بالعاطف على البسملة من
جمع ما بينهما حتى لا يكون الحمد تابعا ثانيهما ان البسملة والحمدلة لما جمعتا
وامتزجا صارا كالشيء الواحد انتهى والجواب الثالث [illegible]
من غير عاطف والمصنف فصل [illegible] اللهم الا ان يقال ان الغرض من
حصول الجمع بينهما في الجملة فان قلت [illegible] على الجوابين
[illegible] فالجواب من وجهين احدهما بناء على تقديم المتعلق [illegible] انه لو عطف
الحمد لله [illegible] عطف جملة اسمية على فعلية وهو خلاف [illegible] ثانيهما انه [illegible]
اشارة الى ان [illegible] مقصود بالابتداء ايضا [illegible] ما لو عطف فانه يكون
تابعا كما تقدم انتهى كلامه واجيب ايضا عن معارضة الحديثين بحمل
الباء في بسم الله على [illegible] او الملابسة [illegible] للاستعانة
[illegible] والباء في بحمد الله على [illegible] واجيب
ايضا [illegible] عن الجواب الاول للشيخ وهو انه لما تعارض روايتا البسملة مع
رواية الحمدلة تساقطا ورجع الى رواية المطلقة [illegible] ورواية
بالثناء على الله كما ذكره ابن السبكي [illegible]
ثم انه [illegible]
كان التعارض [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] على قاعدة الشافعية [illegible] عند على قاعدة المالكية [illegible]
عام والمقيد خاص ولم يحمل عليه المطلق [illegible]
[illegible]
مع زيادة [illegible] التعارض بين روايتي البسملة والحمدلة انما يحصل بامور خمسة احدها
ان يراد بالابتداء فيهما الابتداء الحقيقي ثانيها ان يكون [illegible] ثالثها ان يكون
الباء في بسم الله وفي بحمد الله [illegible] للاستعانة والملابسة

رابعها ان يكون المراد بالابتداء الابتداء العرفي خامسها ان يكون المراد
بالبسملة والحمدلة الواردتين في الحديثين خصوص لفظهما لا لفظ البسملة والمفهوم الكلي
للحمد اي الوصف بالجميل [illegible] التعارض فبعضهم اقتصر على منع الاول
فقط بحمل الابتداء في احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي كما مر وبعضهم اقتصر على منع الثاني
[illegible] وبعضهم اقتصر على منع الثالث
بجعل الباء [illegible] للاستعانة [illegible]
[illegible] وجعلها للملابسة [illegible] بالشيء على وجه
الجزئية [illegible]
[illegible] على وجه
[illegible] للاستعانة
للخيالي والكمال [illegible] للسعد ولا عبارة [illegible]
[illegible] العلامة ابن القاسم [illegible] وبعضهم اقتصر على
منع الرابع [illegible] وبعضهم اقتصر
على منع الخامس بحمل البسملة على [illegible] والحمدلة على العموم الكلي [illegible] الوصف
بالجميل على الجميل الاختياري كما تقدم ايضا [illegible]
ذكر المعارضة بين الحديثين [illegible] في البسملة
والحمدلة واما ذكر [illegible] الشكر [illegible] فقال
والشكر وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما اذ [illegible] لو اطلع
عليه على تعظيمه [illegible] والشكر الجنان ولا يقدح فيه الجهل [illegible]
كما لا يقدح [illegible] اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع [illegible]
ما يقال لا [illegible] اعتقاد الجنان من اقسام الشكر [illegible]
بالنسبة الى المعتقد واما غيره فلا يطلع [illegible]
[illegible] باللسان والجنان والاركان واستدل
عليه [illegible] بقول الشاعر [illegible] ثلاثة يدي ولساني
والضمير المحجبا واستشكله [illegible]
[illegible] باللسان والجنان والاركان [illegible] واجاب
[illegible]
[illegible]

ثم بين أن بين الحمد والتعريفين المذكورين أعني الحمد والشكر اللغويين نسبة فقال ذكر بينهما أن
بينهما عموما وخصوصا من وجه الجار والمجرور متعلق بالأمر بعده عموما باعتبار جهة أخرى
يجتمعان في مادة يصدق عليها خصوصهما كثناء باللسان في مقابلة إحسان فهو حمد وشكر لوجود
خصوصية الشكر اللغوي وهو كونه في مقابلة إحسان ومورد الحمد اللغوي خاص ومتعلقه عام
والشكر اللغوي بعكسه وينفرد كل منهما عن الآخر في مادة بجهة عمومه فينفرد الحمد في ثناء
باللسان كحمد الخلق لا في مقابلة إحسان وينفرد الشكر بثناء بغير اللسان في مقابلة إحسان
والتمثيل لا يخفى وقد علم ولا يخفى أنه بين بينهما عموم وخصوص من وجه من ثم فهذا مورد
معه وضبط وعارض ضير وثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق والتعارض العموم والخصوص
والمعنى وخاص الحمد والشكر معا والثلاث ما صدقات مادة الاجتماع ومادة الافتراق
والمادة الصيغة والمتعلق النعمة وغيرها معا وأما الحمد والشكر الشرعيان فقال الشيخ إنهما
لم يحققوا فيهما أن الحمد ليس عبارة عن قول القائل الحمد لله إلخ بل هو
فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل إما فعل القلب أعني
الاعتقاد فإن قلت الاعتقاد من مقولة الكيف فلا يكون فعلا **وجوابه** أن المراد
بالفعل معناه ما قابل الانفعال فيشمل الكيف والفعل عندهم كون الشيء مؤثرا في غيره
كالقاطع ما دام قاطعا والانفعال كون الشيء متأثرا عن غيره كالمنقطع ما دام منقطعا
والكيف هو الوصف الخاص كالزرقة للأزرق والاعتقاد بالتصاف بصفات الكمال بالاتصاف
أي التمام كما في الصحاح **قال** وفيه ثلاث لغات أن إلخ كسر الميم وضمها
عند قول المصنف كمل أي بضم الميم والكمال فلا يكره عند أهل اللغة أو فعل
اللسان أي ذكر ما يدل عليه أو فعل الجوارح وهو الإتيان بأفعال دالة على ذلك والشكر كذلك
ليس قول القائل الشكر لله فيه بل هو صرف العبد من إضافة المصدر لفاعله
جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما يحتمل أنه في جميع أوقات النعمة
ويحتمل ولو في بعضها **والأول** أقرب وتعميم فإنه يقتضي أنه لا يتحقق الشكر إلا
بصرف اللسان مثلا للشكر من جميع أجزاء زمن وجوده ولا خفاء في تعسر هذا أو تعذره
ولاحتمال الثاني يدل عليه كثرة الشاكرين فيما في قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور
[illegible] قضية المساواة في خلقه خلق لأجله المخلوق أي
[illegible] إلى ما في قوله أنعم الله لا إلى ما في قوله ما خلق أي إلى مخلوق
خلق لأجله المخلوق أما أنعم الله به من السمع والبصر وغيرهما ومعناه بعد المخلوق
خلق المنعم به من السمع وغيره **وفيه** أن جعل ضمير خلق راجعا لما أنعم الله به وضمير نعم

عائدا على ما في خلق أي الشيء في خلق ما أنعم الله به من السمع وغيره لأجله الشيء وفيه
أن الوصف جرى على غير من هو له مع عدم إبراز الضمير ومعنى المعنى يصير أن السمع وغيره
خلق لأجله الشيء وهو أن الشأن يحتاج **قول** الشيخ الإسلام والشكر عرفا صرف
العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله ونحوه في جملة التخصيص
وزاد ومعنى يكون في جميعه العناية أحرى قال تعالى وقليل من عبادي الشكور أي
العامل بما عني شكر النعمة وقد نقل عن القاضي ابن الخطيب أنه عاش مائة وستين
سنة ولم يتمتع بعضو من أعضائه فقيل له في ذلك فقال لم أعص الله بعضو منها انتهى
وأعطاك أجله تعميم خلق وهو المكاتب لما للشيخ الإسلام ويحتمل أن أعطاه بفتح
تعميم خلق وحذف تعلقه له لأن ما قبله عليه ولأجله متعلق بصرف أي أنه صرف
ما أنعم الله إلى ما خلق لأجله أن الله خلقه الوصف المذكور ويحتمل رجوع لأجله للإنعام
المفهوم من أنعم لأنه يقتضي أن صرف السمع مثلا لا على السمع ومعناه الحمد النظر إلى
مطالعة مصنوعاته أي الاطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيب والحكمة
لا يفتقر صرف القلب إلى التأمل والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته
سبحانه وتعالى والسمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضاته وما ينبئ عن الاجتناب عن منهياته
عز وجل وكل متعد بالنفس يدل أن تجتنبوا الكبائر لتضمنه معنى المجاوزة أي
فتجاوزوا ومنهيا عنها وعلى هذا التعريف بينهما يكون الحمد العرفي أعم من الشكر
العرفي أي الكلام فيهما مطلقا صفة مصدر محذوف أي عموما وخصوصا مطلقا يجتمعان
في مادة وينفرد أحدهما بجهة عمومه لا عموما وخصوصا وجهيا كالمتقدم وتيسر التراجم
دائما وهو أعم عرفيا أو غيرهما لمنافاة ذلك لكون الكلام معناه الشرعي كما لا يخفى
لعموم النعمة الواصلة إلى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل إلى الشاكر انتهى
قال السيد على الجرجاني وتقريره ذلك مع تحقيقه وزيادة أن المنعم المذكور
في تعريف الحمد العرفي مطلقا لم يقيد بكونه منعما على الحامد وغيره فيشمل ولما قال في
الشكر إنه قد اعتبر فيه منعم مخصوص وهو الله سبحانه حيث قال أنعم الله به عليه وما
يوجب نعمته واصلة إلى عبده الشاكر جملة حالية تفيد أن معنى الوجه أعني
فيه أن المنعم مخصوص وهو الله وكون نعمته واصلة إلى عبده ويكون الحمد أعم من
الشكر عموما مطلقا وجد فإن فعل القلب واللسان وغيرهما مثلا فيكون حمدا وليس
شكرا إلا إن فرد إلى الشكر يحول لا أن حيث قال جميع ما أنعم وجه ثالث
وهو أن الشكر المتعلق بالنعمة يتعلق بغيره يتعلق بخلاف الحمد لا يقال



هو الوجه الاول بعينه لانا نقول الوجه الاول اعتبر فيه الخصوص من ان يكون المنعم
هو الله وكون نعمته واصلة منه الى عبده كما مر ومعنى الثالث اعتبر فيه الخصوص من واحد
فقط وهو كون الله هو المشكور فقط وما يقال ان الخ اعلم قبل معنا ان النسب اربع
التباين والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتساوي الشامل
للتساوي والترادف وان النسبة قد تكون بحسب الحمل والنسبة والوجود كالنسبة
بين الانسان والحيوان وقد تكون بحسب الوجود فقط كالنسبة بين الوضوء والتيمم
فان النسبة بينهما العموم والخصوص لكن بحسب الوجود لا بحسب الحمل وتشترك نسبة
بحسب الحمل دون الوجود ابدا كما هو بين ثم ان النسبة بحسب الحمل لا تكون الا انفصالية
واما بحسب الوجود فتكون انفصالية وقد تكون بالجمع اذا علمت هذا
فالنسبة الواقعة في هذا البحث كما نبينه واحدة منها بحسب التحقق والوجود
وتفي النسبة الواقعة بين الحمد لغة والشكر اصطلاحا فان الحمد لغة هو الوصف
بالجميل الخ لا يحمل على معنى الشكر اصطلاحا وهو صرف العبد الخ الا بان يكون عين الشكر
اصطلاحا لكنه منه وجزء معنى الشكر اصطلاحا وجزء معنى الحمد لغة وما عداه لا
هو بحسب الحمل والوجود وقد توهم بعضهم ان النسبة بين الحمد اصطلاحا والشكر
اصطلاحا بحسب الوجود قايلا لان الوصف باللسان مثلا الذي هو معنى الحمد اصطلاحا
لا يحمل على معنى الشكر اصطلاحا الذي هو الجميع لانه جزء والجزء لا يحمل على الكل
الا ترى زيد يده وهذا ايضاح المتوهم الذي اشار له بقوله وما يقال من ان النسبة
بالعموم المطلق انما يصح بحسب الوجود دون الحمل الخ [illegible] كلا مضايقة
لان الحمد كما في القلب مثلا فيما خلو لاجل جزء من الجميع غير محمول عليه
اي على الجميع فلا يقال الشكر هو القلب لا اعتبار له في الوجود [illegible]
متى عرفا من اجزائه ولا يحمل عليه الا جميع اجزائه واشار ترتيب ما تقدم التوهم بقوله
وغلط من باب اشتباه الشيء وما صدق عليه فان ما ليس محمولا على الشيء هو
ما صدق عليه اعني من القلب وجزء لا بمفهومه المذكور وايضاح ما تقدم انه مع ان معنا
التوهم غلط لان الوصف باللسان ليس هو معنى الحمد اصطلاحا بل هو من ما صدق
معناه الذي هو فعل الخ كما هو ظاهر ومنشا الغلط اشتباه المفهوم بالما صدق تامل
ثم رتب على قوله اعني من القلب وجزء لا مفهومه المذكور قوله لا يقال ضرب الجميع
افعال متعددة فلا يصدق عليه فعل واحد حتى يصح ان يخبر عنه بالجزء فان الشكر اصطلاحا
لا الشكر افعال الحمد فعل لانا نقول هو اي الشكر فعل واحد اعتبارا لا كثرة

لا كون تعدد متعلقه كالبناء وجعله ابد المتعلق بالوصف في الجزء لا ندوصف البناء
في العقو فيصح ان يقال الشكر اصطلاحا حمد اصطلاحا نظرا لاتحاد ذات الفعل الذي هو
الصرف وان تعدد متعلقه اذ اقول الذي كالقلب والسمع والبصر وغيرها لانه بقطع النظر
عنها كما يقال الضرب من زيد من فعل واحد من عوض في القلب مثلا وتحقيقا به تحقيق زيد لا
تقول الخ ان المركب فرد وصف بالوحدة الحقيقية كبرى واحد والاعتبارية كعسكر
واحد وصف بالجميع من قبيل الثاني وحمل بعض قوله اولا بفعل واحد على انه
واحد بالذات ما عنى عن كلامه تخالف الفعل فيما قبل التفويض في الجميع واحدا
في ذاته متعددا باعتبار المتعلق كما اشار له بقوله هو فعل واحد قد تعدد متعلقه
وهذا يقتضي ان وحدته حقيقية وقوله معنا ضرب الجميع من قبيل الثاني يدل على انه
متعدد في ذاته واحد بحسب الاعتبار وفي الجواب بان كلا من قوله بحسب الظاهر وثانيا
بحسب التحقيق اشهر وهو وهم انه لم يفد نقض واحد بالذات ثم حمل على انه واحد
اعتبارا بدليل تحقيقه كما اشرنا اليه منها كما لا يرغب فيهم ذلك على هذا الوجه عن وجه
مسكة بضم الميم هو ما صل العقل التي بها لا نديسطه صاحبه عن فعل ما لا ينبغي
وقال فيه يا اخي تامل قوله يعجبهم بما عنى به معنا لا ثم ما هنا مما كان غلطا لاشتباه
وكما حاجب تجيء قد عقل تقليد ما يأتي مقرا خبر مبتدا محذوف اذ لا في هذا او
مبتدا محذوف خبره جوازا اذ فيه اعاذكم وقد يذكر خبره كقوله تعالى مقرا لكم والواو
الواقعة بعده للحال انما الخبر وحذف المبتدا **فـال** ابن ... ثم تعقبه معنا
في هذا المقام من العضد الذي هو اغشى من الوطل وكثير من الجهة من كلام الى كلام اخر
وذلك من فصل الخطاب الذي هو اخص من فعل من التخلص والنسبة بين الحمد
اللغوي والشكر عموم وخصوص من وجه يجتمعان في مادة بجهتي خصوصهما وينفرد
كل منهما بجهة عمومه كما تقدم في الحمد والشكر اللغويين وبين الشكرين اللغوي والشرعي
عموم وخصوص مطلق يجتمعان في مادة وينفرد الشكر الشرعي لانه اخص من اللغوي
وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذا فيه
النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر كما مر واليه تقييد لانا تحرير وكذلك كما مر
باخي تامل والجميع ايضا ان النسبة الثلاثة من هذه الاربعة التي هو الشكر الشرعي
والحمد اللغوي بحسب الوجود فقط لا بحسب الوجود واكل وعلم منه ان نسب الحمدين
والشكرين ثم بينهما تاخذ الحمد اللغوي مع كل من الثلاثة بعده فهذه ثلاثة ثم تاخذ
الحمد الشرعي مع الاثنين بعده فهذه خمسة ثم تاخذ الشكر اللغوي مع شرعيه والعلم

ان معنى البيت ثلاث منها العموم والخصوص المطلق وهي الشكر الشرعي مع الثناء لانه ...
لانه اخص من جميعها والثاني العموم والخصوص من وجه وواحدة التساوي وهي الحمد
العرفي والشكر اللغوي والعموم المطلق على رأي كما اشار له الشيخ وان تلك البيت تجمع
ثلاث طرائق بحسب لا زيغ المتقدمة في نسخة نسبة انها بين معناه وعلم ايضا الخمسة
من البيت المذكورة بحسب الحمل وواحدة بحسب الوجود فقط وهي النسبة بين الشكر
العرفي والحمد اللغوي ونصها عج فقال اذا نسبنا للحمد والشكر رسمها فهو بوجيه عقل
النسب يوالف فشكر لدى عرف اخص بجميعها وحمد لغة للحمد عرفا ... الحد
عموم لوجه في سوى نسبة وفي نسبة شكر من وعارف ... اعم الحمد
في سوى الشيء فشكر لدى عرفي وحمد فيا ليف اذ الحمد عرفا ... وجود
كثمره والرضا بالموقف وثانيا تقسيم الحمد والشكر اللغويين بالمعنى ثابت في اللغة
لم يحتج لجلب شيء منها وتقسيم ما ... الشيء يحتاج **قال** واعلم
ان الامام فخر الدين الرازي قسم الحمد الشامل في سورة الانعام بهذا المعنى المتقدم
في قوله بفعل الخ وتقسيم الشكر بما ذكر مرحب العبد الخ مذكور في بعض نسخ الاصول
قيل اذ قال بعضهم فالمثنى اي نسبته تقابله للشيء حقيقة وقال البعض معا بل اشار ...
الرابة فيها صيغة مبالغة وهو شكور والثلاثة منصبة عليها وبهذا المعنى الذي هو
حب العبد الخ ورد قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور اي المتوفر على اداء الشكر
بقلبه ولسانه وجوارحه اكثر اوقاته ومع ذلك لا يوفي حقه لان توفيقه للشكر
نعمة تستدعي شكرا آخر لا الى نهاية ولذلك قيل الشكور من يرى عجزه عن الشكر
فائدة البيضاوي انتهى كلام صاحب ... اي لما علم ما صلة الى معرفته كما قال
بعضهم للمفعول الثاني اذ يقال شكرت الله على احسانه وزاد بعضهم ... الصلة
حيث اطلقت تنصب ... ثم يشكل على كونها للتعدية انه شكر يتعدى بنفسه
وانما يتعدى باللام ويجاب بان على نائبة عن اللام بناء على ... الكوفيين
القائلين بان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض واما تعليلية كما اختاره ...
بقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل ويحتمل انه تضمين للتعليل ...
ويحتمل ... انه تضمين يعلي الواقعة في ... قوله ما اولانا اي
اعطانا ... وهو ... كونها مصدرية اولى لما مر من ...
معناه الشيء ... قال ان الحمد على ... على متعلقاتها
... والشكر ... كونها اسما ... بالبعض عليه وهو متعلق باولى لا بالحمد

وبيان ... او الموصول يقولهم من البعض اي الحكماء بمعنى الاعطاء لا بمعنى الاخذ الذي
يعبر به عنها بل ... وهذا ... لكونه بيانا للمصدر وبمعنى المعنى بالنسبة
لكونه بيانا للموصول او على ... بالبعض بمعنى التفضل فائدة عن ... رحمه الله تعالى
اعترض الحطاب عليه كما يقول الحكماء اذ زعموا ان الايجاب ما يحتم ... بسبب
الطاعة من الامانة والمقصية من العقاب بمعنى ... عن الله بالنص وهو
من غير اختيار كما ... ولم يوجبه على نفسه ولا عن اختيار
لكن مع وجوب كونها عليه كما يقول المعتزلة اذ زعموا انه واجب على نفسه
اثابة المطيع ... بالاختيار ... كصرورة
... من ... بالاختيار مع وجوبها عليه وبنوا ذلك على اصلهم الفاسد
من وجوب فعل الصلاح والاصلح عليه ورد بانه لو وجب وجب عليه ...
... دنيا واخرى ولا تكليف بامر ... الكرم ... بقل الكثير لغير علة
دنيوية واخروية ولما ... من الله تعالى ... من المخلوق ... علة دنيوية
او اخروية كقصد الثواب ... تقسيم الحكم ...
يقتضي ان المصنف ... على الكثير ... دون القليل ومعنى
... المتقدم في قوله ... الزائدة
دون الاصلية ... نقول ... معنا البعض وهو يشمل معنا القليل والكثير وذكر
الكرم بعده من باب ذكر الخاص بعد العام **قال** صلى الله عليه وسلم
من لم يشكر على القليل لم يشكر على الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله **الحديث**
ابن عباد في ... وعن النعمان ابن بشير **قال** قال عليه الصلاة
والسلام من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله
والتحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر والجماعة رحمة والفرقة عذاب رواه عبد
الله ابن احمد في زوائده باسناد لا بأس به ورواه ابن ابي الدنيا في كتاب اصطناع
المعروف باختصار ... المنذري ... وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من لا يشكر الناس ... رواه ابو داود والترمذي **وقال**
صحيح **قال** الحافظ المنذري روي هذا الحديث برفع الله وبرفع
الناس وبنصبهما وبرفع الله وبنصب الناس وعكسه اربع روايات **قوله**
... لا يشكر ...
تعريض ... **قال** ابن عباد ...

اللازم من شكر النعم ما قاله الجنيد حين سأله خاله السري السقطي فقال
الجنيد كنت بين يدي السري ألعب وأنا ابن سبع سنين وبين يديه جماعة يتكلمون على الشكر
فقال لي يا غلام ما الشكر فقلت أن لا يعصى الله بنعمه فقال أخشى أن يكون حظك من
الله لسانك قال فلا أزال أبكي على هذه الكلمة وذكر في تدبر على معنى أن المؤمن وعدم
الاحتيال بشأنها وقد أنشد بعض الشعراء يحيى ابن برمك بيتين جامعين أن
يعطي له في نظم كل حي من حين ومهما العهد زمن وكانت [illegible] ومما تستعمر [illegible] ومهما
سألت الشرا مثل الشكر فقال لا ولا كثير عند يحيى ابن خالد فقلت نعم أو قال لا
بل وإنه تواريتني من قوله بعدوا ايده **تنبيه** قال أبو الشكر
وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل قال المحلي وشكر المنعم الثناء على الله
لانعامه بالخلق وغيره بأن يعتقد أنه تعالى المولي بها أو الفعل بأن
يتحقق بها أو غيره كأن يخضع له تعالى واجب بالشرع لا بالعقل فمن لم تبلغه دعوة
نبي لا يأثم بتركه خلافا للمعتزلة وجها تعتبيه **الشيخ** لا أسلم ولا كرعند قول
المصنف محض أن معنى كونه واجبا أنه يثاب عليه ثواب الواجب لا معنى أنه يأثم
بتركه وهو مما ينقض تعريف الواجب كما أنه ينقضه أيضا وجوب السعي فمعنى
الشكر الأول فإنه لا يثاب عليه كما حققه العراقي قائلا إن الثواب يقتضي سبق معتد
المثيب والغرض خلافه لا المقصود الصلاح والاصلاح والعراقي الاعتناء وبه النهاية
والاحصاء معا بلوغ الواجب في الثناء وقال بعض اشتغموا ولم يتمكنوا بعنايتهم لم يحيطوا
بالمعرفة قال السيوطي بخضيرة مختصة معا وافتتن الخيشني معنا مثلي جعلها كمعنى الحمد.
قال الخطابي لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك رواه مسلم أي
لا أطيق أن أثني عليك بما تستحق أن يثنى عليك به لعجزي عن أداء الحمد والشكر
من النعم المقتضية للحمد والشكر التي لا نهاية لها **قال** محمد الوراق
إذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر فكيف بلوغ الشكر
إلا بفضله وإن طالت الأيام واتصل العمر **و**ستأتي للشيخ عز الدين ما معنى
[illegible] أي أعرف أصحاب الحق المتقدم بالتحصيل والثناء هو الوصف
بالجميل وقول المقتضي في اللغة على ما للنووي وقيل الوصف بمدح أو بذم وحرر به
في القاموس فقال الثناء بالفتح والتبر وصف بمدح أو بذم أو خاص بالمدح وقد
أثنى عليه وأثنى إليه **وقال** النووي الثناء بتقديم المثلثة والمد
والمشهور في اللغة فقيل استعماله في الخير واستعماله في الشر مجاز وأما بتقديم النون

فقابلته بمثل ما قاله انتهى وانظر عزوه للمشهور مع تأخر صاحب القاموس عنه ووقع
اطلاعه ومذكر مراد تتبع أبو زكريا بالشر خلاف ما في الصحاح والمصباح من استعماله
فيهما أيضا وأما قوله في الخبر ومر بجنازة فأثني عليها شرا فالنصب على نزع
الخافض أي بشر وفي رواية بالشر مع ما قاله النووي **فقال** عليه الصلاة والسلام
وجبت أي النار ولمشاكلة ما قبله في الخبر من قوله ومر بجنازة فأثني عليها خيرا فقال
صلى الله عليه وسلم وجبت أي الجنة وليس أي الحكم نقضا عليه تعميم الثناء
بالوجهين [illegible] المشاكلة لما تقتضي الكلام [illegible] بإعلة وسوء الأدب
فائدة لما أنس ابن مالك وعمر ابن الخطاب رضي الله عنهما ومعهما من الصحابة بالغاية
القصوى وعمر في شيء وأنس أنصاري بالنصوص لها أفصح العرب **ففي** رواية مسلم
من حديث ابن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال مر بجنازة فأثني عليها خيرا **فقال**
نبي الله صلى الله عليه وسلم وجبت وجبت وجبت ومر بجنازة فأثني عليها شرا فقال وجبت
وجبت وجبت فقال عمر فدى لك أبي وأمي مر بجنازة فأثني عليها خيرا **فقلت**
وجبت وجبت وجبت ومر بجنازة فأثني عليها شرا **فقلت** وجبت وجبت وجبت فقال
صلى الله عليه وسلم من أثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شرا وجبت
له النار أنتم شهداء الله في الأرض أنتم شهداء الله في الأرض أنتم شهداء الله في الأرض
ورواه الإمام أحمد والبخاري والنسائي بنحوه فاعتنى وأبدا أوجه الإبطال والمشاكلة من
المحسنات البديعية أو معنى شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته أي لوقوعه عند الثاني
في صحبته ذلك الغير تحقيقا كالمثال أو تقديرا أي وقوعا محققا أو مقدرا فالأول كما
في الخبر **وقوله** تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وكقوله قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه **قلت** اطبخوا لي جبة وقميصا أي خيطوا لي فذكر خياطة الجبة
بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام **والثاني** في نحو صبغة الله عليه أي
على الله فلك ثناء وذكر له هنا والنفي هو لعموم السلب أي السلب الاحصاء عن
كل فرد وقد يقال لا يبعد أنه لا ينفي إمكان عد أفراد كثيرة من أفراد الثناءات فضلا عن
ثناء واحد فتعين أن المراد إنما هو سلب العموم أي سلب الإحصاء الواقع على كل فرد
أي لا أحصي ثناء عليك إذ الثناء عليك أي [illegible] ولا يناقضه
لا عموم السلب متضمن لسالبة كلية ومعوم شيء من الثناء لمحض ونقيض السالبة
الكلية موجبة جزئية التي هي معنى سلب العموم ومعنى بعض الثناء لمحض وعموم
السلب تسلط النفي على كل فرد فيمتنع ثبوت شيء من أفراد المسلوب وسلب العموم تسلط

قوله ومن ذا في الدين والدنيا يمنع نبوغنا بعض الامر الا علي عموم النعم
عليه الصلاة والسلام في خبر نديم البدء بركان الكلام يكن بموع كل على الا بتداء على عموم
السلب اي نعم المسماة وفصل الصلاة وندا اجابة تردد والبيد بين بقوله
بل كان بعضها في قلت الشك في ثناء التوعية لا احصي ثناء عليه هو فيه تعاليه كلها
جعل لعموم السلب لانه مختلف بل هذا المراد النوعية فقابل ان يقول على كونه
لعموم السلب في الكلام حذف اي حذف حقيقة وعلى كونه لسلب العموم في الكلام حذف
ايضا اي كل ثناء وكما قال ملا الخشني كونه لعموم السلب وعدا عن الامر فالجواب
ان الشوبر حمله على الحذف في الشيء كما هو في شرح ما ذكر بانه على عكسه بخلاف الثاني
فالاول وقد علمت المطابقة بهذا الجواب بين البعض ومعناه المتقدم على التمام فان
قلت روى ابو داود وغيره من قال حين يصبح اللهم
ما اصبح بي من نعمة او باحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر على
ذلك فقد ادى شكر يومه ومن قالها حين يمسي فقد ادى شكر ليلته كما في الجامع
الصغير وروى كما في ح ان ادم قال يا رب شغلتني بكسب يدي فعلمني شيئا فيه مجامع
الحمد وعلمه الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده ثلاثا في الصباح وثلاثا
في المساء قلت يمكن الجواب بانه ليس كله ثناء بل شكر اجمالا لا تفصيلا
وقول الشيخ هو فيها نعمة لو قال بدله لكل اولى هو فيها في
نعمة من جهل لانه كما لا يمكنه الاتيان بعدد من الثناء هو بجواب لا يمكنه الاتيان
بعدد هو نعمة واحدة وكلا هذين معنا بعيد خلاف ذلك وكلامه الاتي يبعده فلذا
ادى قوله فان قلت بما الدليل الخ فان قلت تفسير الاحصاء بالعد كما ذكرت وان طابق
اللغة كما تقدم عن الصحاح الا انه ينبو اي يبعد عند المقام فان الذي يبعد
لا معناه الا صلي ويبدو المتبادر وانما على ما فهمناه من تفسير النهاية والبيضي
فلا ينبو منه المقام لان حاصل الكلام من غير توقف معنى السؤال فلا بد على تفسير الصحاح
فيبنو عند المقام اي المتبادر من سلب القدرة على الاتيان بجميع الثناءات المستحقة لله
تعالى بمعنى الثناء على ان القدر عموم السلب مع انه لم يبين نصه مكان اولى الاقتصار
على ما ارتضاه والجواب ان المراد بجميع المجموع فالتحدي او عدم
القدرة بالاتيان والمطلوب محذوف والاتيان متعلق بعدم ويحتمل ان تكون الباء
بمعنى على فيكون معكوسا على الاتيان اي تسلب القدرة على الاتيان بيني فالتحدي هو
بجميع نعمه كلها لا على عدد له فالمطابق للمقام تفسير الاحصاء باستيعاب العد فلت لا يخفى

نعما اي العد مستلزم لاستيعاب المعدود فيصير الكلام نحو الماء زوج وهو الحد
المعبر عنه بالمترادف خطيء وارد لنفي الملازمة اي استيعاب المعدود فكانه قال لا
استوعب عموم ما في الكفاية فان قلت الممتنع عينا هو جعل
المعدود لا استيعابه بالعد قلت المراد باستيعابه ولجله كما
يشير له قوله في المسوال على الاتيان الخ بعض معنا شيء وهو ان استيعاب
المعدود اما بد استيعابه بالعقل اي عدم ممكن الاتيان به وبعض في اخر كما في
البيع واما بما استيعابه الاتيان فليس بمعدود الاتيان بالمعدود فلا لازم وبعبارة
اخرى عن الشيء يشمل هو استيعابه في العدد بالعد واستيعابه بالعقل فقوله والجاه
وقوله والجاه مع وان الا بالعقل وهو عين لازم للعد كما لا يخفى فان قلت فما الدليل
على الحمد عنه قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر وهو جل
بمعنى تعالى لا بمعنى الحمد الحسي ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى ما يستلزم على
الشيء وهو بمعنى الخبر وعبر عنه بالطلب قوله ونحمل خطيئه
فليتركه ان ذا جملة اجرا مصدر جرى اذا سحبه وهو اسما وعلى مصدر رتبة معمول
مطلقا او حال مؤكدة وليس المراد به الحسي بل الشعيم كما هو منسحب فيه من
معنى الحكم منسحبا على كذا اي شاملا له قال محشي جمع الجوامع عن العلامة
الكمال العلم فايلا الا ذلك الجيد ما قبله فعلم حمل المعنى على الا ولا تعالى والحسب
تسلسل النعم التي لا نهاية له وعلى الثاني تعالى واحل الكون بمعنى تسلسل
النعم التي لا نهاية لتوقيفه له الوعيم نهاية بدا من علم الم يكن الاتيان بحمد او
شكر هو بين جميع النعم ثم اشند على الجواب المذكور بقوله فالتعبير اعلم
ان قول القائل فمحل اما اخبار كما هو اصله واما انشاء وعلى التقدير يدل على الاتصاف
بالكمال فيكون حمدا وكذلك تشكر يدل على كونه منعما كتسلسل لا اجماعا لا
فيكون شكرا هذا كله توطئة وحل شامعل الشيخ من كلام السيد قوله
مفعول مطلق لا يخفى عليك نفس الحمد والشكر من النعم ايضا لم يكن حمدا بنا بهما
على التمام والكمال لاستلزامه تسلسل الافعال الموما لا بتمامه قوله فلتسه
ما السر هو فيه اللغة الشيء الخفي واستعمله هنا في النكتة اي فيقال التي تخفى
على الفهام اي ما النكتة في الاتيان بعد الحمد والشكر بقوله لا احصي ثناء عليك قلت لانه
لما قال كل نعمة يجب حمدها اجمالا ما من فاعل والتي ادى منها بلغة اجمالية فان قلت
تتبرع كلما مدحه لان عله الحمد بتقدير النعم اجمالا بل التي تجمع واحدة فمقابلته

اثر العز

انتم **قلت** ثم ومع وجه مقابلة نعم متعددة فكانه عدة اجمالا وكذا
الشكر ونحوه معه ايضا في قوله لا نحصي **قلت** ثم كانت الجملة الاولى في
فا بل كل الا نعمة بشكر كسر لما في اجمالها من الخفي ان يتوهم ان تلك المقابلة اجمالية
والاولى انسب لان التي يقع بها الاداء الكلية اجمالا بان الذي يسمع وهو بعضها باجماله اي
والاولى انسب لان التي وقع بها الاداء اما بعد التوقع وبان الاول … نعم كما
يبعد التعظيم يخشى بان شاركه الثواب الاحصاء مقابلة كل نعمة بحمد له شكر تفصيلا وهو لا
خارج عن طوق البشر الذي صافتهم ولا في كلام يوهم خلاف المقصود فما في وقع
الوهم ببعضهم عنه امثال … باخبار امروا التكميل وهو من الكتاب فهو عصر ما
قلت نعم لا التي بقوله لا احصي معطوفا بالواو كما في قوله والشكر له قلت لما كانت الجملة الاولى
متضمنة لمقابلة كل نعمة بحمد كانت مظنة سؤال السائل هل احصيت الثناء الواجب لك
الى اداء بعد الجملة او لا كلا هل ولا ينافي ما هو معتقد من ان الحمد انما يجب في العمر مرة
وعلو با حيث قوله بالعطف على جزء الوجه فاجاب بقوله لا احصي ثناء عليك … وترك
العطف في مثله يسمى عند علماء المعاني استئنافا بيانيا … في قوله لا احصي حسنات لا عنها
والاستئناف البياني وجعله بعضهم الاستئناف … العطف فيما ذكره … ويطلق
ايضا على الجملة الثانية او التي … وكذا الجملة الثانية تسمى استئنافا
ومستأنفة اللهم ومقتضى كلامه انه لا يصح دخول الواو او العطف على الجملة المذكورة
وهو كذلك لان الاستئناف المذكور من اقسام الفصل وهو ترك العطف في الجمل
نعم يجوز دخول الواو على جملة الاستئناف لكن تكون لغير العطف بل تسمى واو
الاستئناف كما في المغني في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ونذرهم في طغيانهم
يعمهون … الشعر ومعه اعلم … الجزم …
للعطف … على … كما هو … ويحتمل ان يكون … المصنف
العطف … لانها جملة خبرية لفظا ولا يعطف الخبر على الانشاء عند بعض
ولو كان الخبر لفظا وهو انشاء معنى **تدع** وهو في الاستئناف البياني ترك العطف
بجملة لكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى فنزلت الاولى منزلة السؤال
فتفصل عنه الجملة الجواب … كما يفصل الجواب
… بجملة العطف بالواو عن السؤال … جواب من قال
ولا … ومنه … فصل الجواب عن السؤال … فان قلت عليك
حيث لم يقل فقلت عليك جواب السؤال … ليكون … للمتشبه

وهو الجواب

وهو الجواب للسؤال فقد كان اولى … ما سبب
قال … هو الثناء عليه كما اثنى على نفسه وقد استعمل من
… على الله … الى الله تعالى التي … ينبغي اليه
كما اثنى على نفسه اي كثنائك على نفسك … على الوجهين … قوله
… على الوجهين مصدرية وقد … الثناء كثنائك … الوجه
ايضا وسكت عن خبر المبتدا … الوجه … كلا منه كما اثنى … ثناء
… مثل ثنائك على نفسك ويجوز جعل ما موصولا على الوجه … الذي اثنى
على نفسه والخبر على الوجه الثاني كلامه **قوله** ايضا كما اثنى
والكاف فيه اما زائدة واما موصولة واما مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل
والتقدير الله الذي اثنى على نفسه والله مثني على نفسه **واما**
معنى مثل الذي هو مثل ما اثنى على نفسه وسكت ايضا عن جعل هو توكيدا الضمير
في عليك … **قال** ابن مالك … الذي قد انفصل
… كما اثنى على نفسه صفة ثناء
وكذا … للنكتة … التنوين … اما
هو … في قوله عليه الصلاة والسلام … لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك … المصنف … احتياجه الى تقدير
ومقتضى كلامه ان … يصح فيه عود الضمير من قوله انت على الثناء وهو غير
… خطاب عائد على الله … عليك وكيف يقال انه يصح عوده
على الثناء … للتشبيه … على … الحرف
… على الله كما تقرر … وما … على الوجهين مصدرية تقديم
ما فيه … المصنف … **قال**
امام الحرمين … كتب ربكم على نفسه الرحمة ويحذركم الله نفسه
… **وقيل** … على نفسه … ولا
اعلم ما في نفسك … لا … على … الانبياء
… وابعد … كتب ربكم … ويحذركم الله نفسه قال …
الله اعلم … على …
… الصوفية …
… ومن … ولم …

تعسفا فإنه إيهام وتأويل كما نقله المناوي بإرغام الشيطان بذكر أو بإيذاء أن هذا
حقيقة الحمد باعتبار إظهار الجهات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد
يكون بالفعل أي الفعل الذي تلزم منه الدلالة على ما يتصف بسببه أي الفعل الذي يدعو
إلى الشيء وما جرى لأنه على ذلك الشيء وأقوى من الأول لأن القول كما يبعده عنه **قوله**
بأن الأفعال التي هي آثار الصفات ولوازمها أي الكرم تدل عليها دلالة عقلية قطعية
لا يتصور فيها تخلف من شأنه بوجه خلاف الأقوال فإن دلالتها عليها وضعية وقد يتخلف
عنها مدلولها وإنما قلنا أن الحمد بالفعل الذي هو إتيان الشيء يعرف به **مثاله**
أحسن إن أعمل بإتيان الشيء وما جرى لأنه الأقوال على معناه أقوى من دلالة على
معناه **ومنه** ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام الحمد رأس الشكر
ما شكر الله من لم يحمده بجوارحه غير اللسان وإن كان ذلك الفعل خاصا إلا أنه يتخيل
خلاف ما قصد منه فإنه إن أفتى لأحد تعظيما احتمل القيام أو الإعراض فإنه تعين للتعظيم
وأما النطق فهو الذي يصح عن كل خفي ولا احتمال فهو نص محل خلاف ما يلحظ إشارة
له النبيه كما للزمخشري وبين كان الحمد رأس الشكر بالاعتبار مع موافقة الجنان والأركان
كذا بالواسطة أي بمعنى كونه رأس الشكر أنه أحط أنواع الشكر ومن هذا القبيل أي
النوع حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته وذلك أنه تعالى حين بسط بساط الوجود وأباض
الوجود الذي يشبه البساط وتحيّر بسطه نفس جودا به فعلى وجه قولي على ممكنات
لا تحصى ووضع عليها موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وأظهرها
بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فإن كل ذرة ... الآية ناطقة
صحيحة كما الجلالين وقيل غير ذلك من ذرات الوجود يدل عليها ولا يتصور
في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لا أحصي ثناء عليك أنت
كما أثنيت على نفسك انتهى المصنف اقتبس ما ذكره من هذا الحديث والاقتباس من أنواع انتهى
البديع وهو كما في التلخيص وشرحه أن يضمن الكلام نثرا أو نظما شيئا من القرآن أو
الحديث على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه أي من القرآن والحديث وهو جائز على وجه
لا احتياج أو قصد تبرك بكلامه في قالب القرآن أو الخبر كعبارة المصنف وكقول
الرسالة وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما ومذهب المالكية الجواز
ويجوز بعض تغيير كعبارة المصنف والرسالة وفيه نقل القرآن بالمعنى كما حقق
ابن عمر وإن تعذر الثناء لأنه لم يقل فيما قال الثناء ما معناه أنه ... أعظم جلاله فحمدا
قال عج وكذا يجوز الاقتباس في المواعظ والحكم بل هو محمود

ويجوز إلى سائر الفصحاء وكان يستعمله الإمام مالك كما نقله الخطيب البغدادي في سيد
وغيره عنه **قال** السيوطي وسواكه حجة على من زعم أن سبعة تمييزه
ومنه ما هو مذموم وهو على ضربين **أحدهما** ما نسبه الله إلى نفسه
ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه كما نقل عن بعض الأمراء أنه كتب إلى عامله
إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم **ثانيهما** تضمين آية في معنى ...
ونعوذ بالله من ... **كقول بعض** الشعراء أوحى إلى عشاقه طرفه هيهات هيهات
هيهات لما توعدون وردفه من فوقه يبتغي مثل هذا فليعمل العاملون ومنها
حرام بل يخشى على قائله الكفر وعلى هذا النوع يحمل ما روي عن مالك من منعه كما في عقود
الجمان حيث **قال** وأما حكمه في الشرع فمالكي مشدد في المنع **قال** فلذا
السيوطي وتقرير التقسيم عسر جدا وقد صرح بذلك ... فإنه لا يجوز ...
والذي أعتقده عطفا على الحمد **قوله** ونسأله بالنون وهي ...
المتكلم كما قال لا أحصي واستعمل بلفظ الجمع لأنه لما كان الحمد هو معنى ما يهتم غاية
الاهتمام أدخل الغير معه طلبا للإجابة تخيل إذا دعوتم الله فاجمعوا فلعل فيهم محبون
من يقبل الله بركته ومثله الدعاء العام لقول الشافعي إن ... مهما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب
بعد ... جعلت النون للمتكلم ومعه غيره وإن جعلت للمعظم نفسه فأتى بها إظهارا
للمن ومهما أنه ممن هو نعمة من نعم الله ... مثلا للعلم ... رتبة امتثالا
لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ويجوز ... لم يبلغ درجة التأليف وكذا الكبيسة
لنفسه وقد ورد عن الإمام علي رضي الله عنه أنه **قال** أنا أبو الحسن كما قاله
الشاذلي على خليل لا أحصي ثناء فإنه إنما نفي إحصاؤه ... عبادة الله شكرا ...
أمثل بلسان النظم فإنه أمر ظاهر بدء من السؤال بمعنى طلب الإعطاء وقد يتعدى
إلى المفعول الثاني بنفسه نحو وإذا سألتموهن متاعا ونحو ما للمصنف هنا وبحرف الجر
نحو واسألوا الله من فضله لا بمعنى الاستفهام عن شيء لعدم ملائمته هنا للمقام وهو
يتعدى بحرف جر وكونه عن أكثر نحو ويسألونك عن الروح أي نطلب منه ... والخضوع
لأن السؤال يرد لا لغير ... وعكسه أمر ومن المتساوي الالتماس **وقال**
بعضهم السؤال والدعاء مترادفان ويشتركان بينهما وبين الأمر والالتماس في جميعه
الصيغة التي تدل على طلب الفعل دلالة وضعية وإنما يحصل التمييز بالمقارنة
فإن قارنتها ... الأمر وإن قارنها المساواة فهو الالتماس وإن قارنتها الخضوع
فهو دعاء وسؤال فالسؤال ما دل على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع

ومكذا اشمو ان يعطينا العطف بضم اللام وسكون الطاء وبفتحهما فانه التنوي
لغتا ومعو ما يقع عنده صلاح العبد بالمغفرة بوزن شيمة وبسر التاء لغة عمرة فمكن والقا
المراد واخر الامر بين منه اذ انه امم بعصمة او عزم عليها وقع لا بد اليها بطاعة ولذا
قال ابن تقع منه الطاعة … والعصمة اي بدل المعصية التي عزم عليها …
كقول القاموس اللطف التوفيق والعصمة وبعض نعلو … بصلاح … تقدم
لا يقع والتوفيق كما في جمع الجوامع خلق القدرة والداعية الى الطاعة قال
شيخ الاسلام والداعية الباعثة اي الشيء … مع انه لا حاجة لذكر معها … لد
الداعية اليها للعلم بها من خلق القدرة المقارنة للفعل وهذا لم يكن معها … يعقوب
انتهى وهذا ذكره الشيخ من تفسير اللطف هو معناه اللغوي ونسبه للمتكلمين
وقال الشيخ شارح منهاج النووي اللطف هو التوفيق خلافا
للمعتزلة وقيل هو … وقوله … اللطف لغة الرفق …
ما يقع عنده صلاح العبد واخرة … عن القاموس وغيره في معناه
اللغوي واما كلام المصنف … كما ذكره وتقدم ما فيه
هذا … معناه اللغوي المصنف وهكذا … اشارات … اللطيف
هو الذي … كشف … النعمة وقد قال صلى الله عليه وسلم ان
لله في كل … سبعين … والاعانة من العون وهو الظهور على
اي لا فرار عليه … بتوفيق … في جميع الاحوال وشارعه
كل من اللطف والاعانة … الثاني على مذهب … ولم يذكره … البعض
فيه … اعمال … وقيع تعلقه … عطف قوله
حال … الانسان … جميع الاحوال وفي حال …
في … اللطف والاعانة والسؤال … حقيقة فتنع … حال
ويجمع ايضا على احوال … القاموس بمعنى الاوقات … فيه قوله في
الحال وهو ما يكون الانسان عليه من الوقت الذي هو فيه … الوقت … الحال
لا انه … بيان لا منافات … كلام الشيخ … الاوقات
ولم يجز … الاوقات وكان وجهه انه … الوقت لازما للحال …
حال … وقت … الشيخ … وحال
جر ما عطفا على جميع الاحوال ونصب عطفا على محل في جميع الاحوال … محل
نصب على الظرف … قوله حلول مصدر … وفي …

فيجب عليهم ابن … الانسان قال في الصحاح واحد الانس …
يطلق على الذكر والانثى ولا تقل انسانة والعامة تقوله وسمع في شعر كانه مولد
… الصبا … انسانة فتانة بدر الدجى منها …
… انتهى … لانه … بالناس
بعضهم ببعض ولا يمكنه القيام بجميع اسبابه وقيل لانه …
لانه ينسى قال الشاعر … وما سمي … الا لنسيه وما القلب …
انه يتقلب … المعظم وهذا شامل للجمع … للمتكلم ومعه غيره وللمعظم نفسه
واما قوله … ان يراد بالانسان العموم على ان … بكل انسان
… على … المعظم نفسه لا على جمع غيره معه بان يجاب بان قوله …
التخصيص على كل انسان … على الجواب الثاني ايضا …
… في … وهو
المراد وكلام الصحاح يطلق على … ومن الغير … فقال
… عليه … ويطلق على … وعلى … انتهى …
ويطلق … للشيخ وعطف
… على ما قبلها الشامل لها عطف خاص على عام … الحاجة
… المذكور من اللطف والاعانة والصلاة من الله تعالى الرحمة
… الصلاة لا يقال … لا … ولا …
عليه في كلامه لانا نقول … عنده للمصنف وقوله …
الصلاة لغة من الله … قال في … الصواب عنده ان الصلاة
لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم ان العطف بالنسبة الى الله تعالى والى الملائكة
استغفار والى الادمي … وقول الجماعة اي ان معناها
الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادمي … احدها
… الصلاة … ما فيه …
… الحال
… الثانية انا لا نعرف … واحد … باختلاف
… الثالثة …
والصلاة … والرابعة
انه … على … المعنى … منهما

محل الأخرى **الخامسة** أنه يلزم عليه التكرار من قوله تعالى أولئك عليهم صلوات
من ربهم ورحمة **السادسة** أنه يلزم عليه جواز رحمة الله عليه انتهى وأورد
عليه أنه لا ما ينفي بعض أمور رد بعد التشهي واعترض أخذ بأن الرابع وارد وأما الأول
والثاني ففي شرح ابن حجر للشيخ زادة ما يرده كما أن الثالث فإنه جائز كعكسه نحو معه
بمعنى التكيف والكيف على أن قوله إنما يحسن الخ إنما ورد للجواز وبأنه نص زاده وجواب
على الخامس بأن الآية من باب الإطناب وعن السادس بأن المعنى عنه إنما منع التلفظ
بالرحمة على النبي لا أنه لا تليق به بل عليها والصلاة وما ذكر في عن الجماعة من أنها
من الله تعالى مثلهم الخ كما في زاده ونص المشهور بين الجمهور أن الصلاة حقيقة
في الدعاء لغة وفي العبادة المخصوصة شرعا فإسناده إلى العباد حقيقة وإلى الله
مجاز العلاقة التشبيه وقيل الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس
والجن الدعاء بخير والصلاة على الأنبياء طلب من الله التعظيم والكرامة انتهى وما ذكره
عن الملائكة في حديث البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه الملائكة تصلي على أحدكم ما لم يحدث
تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما يدل على أن الصلاة منهم تطلق على الدعاء بغير
الاستغفار وبه كما ذكر الولي العراقي ولعل حديث المشكي للصلاة كذلك ومن الرحمة
بقوله إذ غايتها لا يقال حقيقتها في حقه تعالى كما في حزب الخبيب وثمرتها عطف
تعظيم أي الإحسان إليه أو إرادة الإحسان إليه **وقال** وغايتها وثمرتها
التعظيم الذي ترتب عليها فليس المطلوب أصل الرحمة لئلا يلزم تحصيل الحاصل **تنبيه**
قال العلامة شهاب القرافي الحنفي ومن عجيبه تعلقنا من العجائب ما رأيته في شرح الخطاب
عن بعض الشافعية أن استعمال التصلية بدل الصلاة موقع في الكفر لا معنى لها إلا الإحراق
وأوقع في عبارة الشافعية وابن العربي وقال في بعض علماء الحديث إن كتابة المالكي
وقال إنه لم يسمع من غيره ولا غيره ما يقال صلى على النبي تصلية والإكرام فيه بها
في ما بل نحنه أقول وقع في عبارة السعد أيضا في التلويح وفي القاموس صلى صلاة لا
تصلية فيتبع ما قاله فيما ادعاه ومعنى دعوى باطلة رادية عن بيته **و**روا بداية
ما قال وبأنه مصدر قياسي كما مثلته ولكنه واكثر أهل اللغة لا يذكرون المصادر
القياسية فيقبض بعضهم عن معناه وقد وقع لصاحب القاموس مثله في مواضع **وأيضا**
الثاني قلنا ورد عن العرب وأثبته ثعلب في أماليه وابن عبد ربه في العقد الفريد وأنشدوا
عليه للشيخ القديم تركت المدام وعزف الغناء وأدمنت تصلية وابتهالا
وصح في بدا الدوري في مصادر الفارسية تحقيق **فقال** التصلية غاء كرد وهو رد الأول

انتهى

أشفى أي ومعناه على علم أنه تعالى يقربهم بالخطاب الشفهي على الخطاب التصلية فعل الصلاة وفعل
الدعاء وبهذا علمت ما في كلام الشيخ يزيد **فإن قلت** الشيخ سببه أن التصلية
بمعنى الإحراق فما حكمها فيه إيهام فيه لا يليق وإنه أمنع منه وأرجح نقده **قلت**
كما وردت التصلية بالمعنيين كذا الصلاة وردت بمعنى الإحراق وإليه حكاية القاموس
وغيره وفي التشهي في أحد معاني أن يتعمل الشيخ ما ادعى التشهي والسلام من الله تعالى
أي التحية معنى التحية إلى النبي ابتداء السلام من الله إليه قاله ط وأشار بقوله
أي التحية إلى أنه بمعنى اسم معنى التسليم كما يقال في جمعه مع الصلاة وبعض على
وذكر بعضهم أنه يجوز إرادة اسمه تعالى ويكون المعنى السلام يقول له لا كريحمه
ما تقدم أو بمنعه أو السلامة من كل سوء على محمد صلى الله عليه وسلم كذا
في نسخ وفي أخرى على سيدنا محمد وخبره لا تسبك وفي صلاتكم موضوع كما قاله
السيوطي وجمع المصنف بين الصلاة والسلام خروج من الخلاف أعني أنه أحد مما عن
الأخ فقال ح كما ثابع في كلام الشيخ من العلماء وبه صرح النووي وتوقف
فيما نقله ابن حجر في الصلاة والسلام فإن قلنا نعم ذكره ان يعد الصلاة ولا يصلي الصلاة إلا أنه
صلى في وقت وسلم في وقت فإنه يكون ممتثلا انتهى وأيده تلميذه السخاوي ولم أقف الآن
من المالكية في ذلك على كلام إلا ما رأيته في أحد نسخة من المسائل الملقوطة أنه يكره
في ذلك ولم يفي **قال** في شرح ... جمهور المحققين أي إفراد الصلاة عن التسليم
وعكسه انتهى مخ **وقال تت** جمع بين الصلاة والسلام لأنه يكره أي إفراد أحدهما
عن الآخر ذكره بعضهم عن مجالس الواعظين وغيره وانظر هل ذلك خاص بنبينا عليه
الصلاة والسلام أو عام فيه وفي سائر الأنبياء انتهى وفي ابن ناجي ما يقتضي
اختصاصه بنبينا وتنبيهي الذي أعتاده كتب الصلاة وتعقبه بالسلام كما بعينه ابن
القاسم على الورقات والخامس أن عكسه كذلك **وقال** عج ونعم في كتب أهل
المذهب المتقدمين وفي علمه شايعا ذكر السلام دون الصلاة عليه واحتج من
يوثق به أنه رآه في خط الباجي وهو يدل على عدم كراهة إفراد السلام عن الصلاة
فهما وإذا كان لا يكره إفراد السلام فإفراد الصلاة أولى لأن الصلاة واجبة قطعا
في العمر مرة في عين الصلاة وجوبي نحن في وجوب السلام مرة فاستشكل الأرجاع
أنه مثلها وجمع ح بدوا استدل عليه بكلام ابن العربي هو علم منقول لا من
تحلية لا بد من طبي ونسبوه للعصبي قاله السيوطي من اسم مفعول الفعل المضعف
في الشرع ومقوم بالتشديد وجعلته الاسم بعد أن نقل علما عليه صلى الله عليه

عليه وسلم كما يأتي وجوز ابن حجر ان يكون منقولا عن المصدر ايضا فقال
منقول عن اسم المفعول او المصدر مبالغة لا بمعنى الصيغة كما تكون اسم مفعول
كما هو الظاهر الكثير فلا تكون مصدر الكتابة قوله تعالى ومن فتن كلامه وقوله
حرمته كل محرم النبي ومن يريد الشيخ فقطعا بقوله المضعف ما سوى اصطلاح الصرفيين
الذي هو ما عينه ولامه الثانية من جنس واحد كشد وجاوة ولامه الاولى وعينه
ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ما فيه نبه كذا الى تسميته نبينا صلى
الله عليه وسلم ولم يسم بها احد قبله الا من شاع قبل ظهوره للوجود الخارجي
فقيل ان نبيا يبعث اسمه محمد فسمى قليل من العرب ابناءهم به وغاية ما قيل فيهم
اربعة عشر كما قال شيخ الاسلام رجاء ان يكون هو ثم منع الله كلا
منهم ان يدعي النبوة او يدعيها له احد او يظهر عليه سبب يشك به احد في امره
وسمي به نبينا بالهام من الله تعالى جده عبد المطلب مع ما انضم الى ذلك الالهام
ما حدثته به امه ورؤيا راها انه خرج من ظهره سلسلة فضة فصارت شجرة
تعلو بها الخلائق فاول ذلك بولد يخرج من صلبه ثم ولد له من تحمده الناس ويتعلقون
به تفاؤلا بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة فهو معقول ما جعله تسمى
فلعله كان الهام وتفاؤلا اي ان سبب التسمية امران الالهام والتفاؤل سيد
العرب بفتح العين والراء او بضم العين واسكان الراء كذا العجم وهو اي العرب
العموم من العرب من يتكلم سجية باللغة المعروفة كذا العجم وهو غالب النسخ
العربية فتكلم بغير معان لا يخرج عنها لانه بغير معانيه سجية ولا يقال يلزم على ما في غالب
النسخ انه يتوقف معرفة العرب على معرفة العربية لانها اخذت من العرب وتوقف
معرفة العربية على معرفة العرب لانا نقول معرفة اللغة العربية لا تتوقف على معرفة
العرب لجواز ان تعرف بتعريفها كان يقال اللغة العربية ما كان على هيئة القرآن
والحديث ومعرفة ما يعبر عن معنى كذا بلفظ كذا ومعلوم جرا ما اذا ... التكلم
بها سجية عرب انه عربي بلاد ومن الاعراب سكان البوادي منهم نحو ... النهاية
والقاموس ... الاعراب سكان البادية خاصة والنسبة الى الاعراب اعرابي لانه لا واحد
له ... الاعراب جمعا للعرب اشمي ... جمعا لكانت النسبة الى الاعراب
عربي لانه ينسب الى الواحد للجمع قال ابن مالك والواحد اذكر
ناسبا للجمع ... وقد يقال قول الكرماني سكان البادية خاصة اي العربي ...
ما النهاية ... نقلا عن ... او عجميا

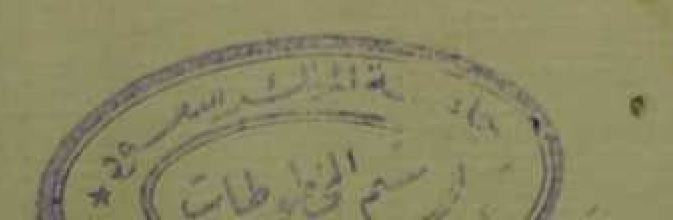
وليسوا هم الا عرب اشمي فائدة في الجامع الصغير اول من فتق لسانه
بالعربية المبينة اسماعيل وهو ابن اربع عشرة سنة قال في ... و
الانسب ومعنى نبيه من نسل الزوجين ... والمقابلون الذين كانوا بارض الحجاز قبل من بعض
وكم بعض قال في المصباح يقال العرب العاربة هم الذين تكلموا بلسان
يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المستعربة هم الذين تكلموا بلسان
اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام وهي لغة الحجاز وما والاها اشمي والعجم
وهو غير من تكلم باللغة العربية سجية على غير ما قدم ويلزم من ذلك ايضا من
كونه سيد العرب ... تفضيله على سائر الانبياء كما هو الحق ان قيل هو دال على ذلك
بالمطابقة فكيف يقال انه دال بالالتزام فالجواب انه كان يتوهم
التفضيل على غيره من الانبياء من ... ذلك بقوله ... اذ الاذان ...
تفضيله ... ان لو قال ... مرادا له تفضيله وانما قلنا المراد بيلا
يتوهم ما تقدم وقال ... لقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا
فخر قيل معناه لا فخر اعظم من ذلك او قيل معناه لا افتخر عليهم
بذلك ... لعصمته ويلزم من ذلك تفضيله على ادم ... ولده
من هو افضل منه كالانبياء نعم عليه السلام المبعوث من الله بالنبوة ...
وقال في حاشيته ... النبوة متعلق بالمبعوث وفيه اشارة الى ان الرسول
انه والرسول من بشر ذكر حر اكمل معاصريه غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة
راي وخلقا بالفتح وعفة موسى عليه الصلاة والسلام ان يلتبس بدعوته عند
الارسال الكتابة الابدية معصوم ولو من صغيرة سهوا ولو قبل النبوة على الاصح
سليم من دناءة اب وخنا ام ... علينا ومن منفر كعمى وبرص وجذام ولا يرد بلاء
ايوب وعمى نحو يعقوب بناء على انه حقيقي لطروئه بعد الانباء والكلام فيما قارنه
والفرق ان ... اشتغلت نبوته ... فكان ...
دناءة صنعة كحجامة ... بتبليغه ... بكتاب ... نسخ
كيوشع ... ومعناه افضل من النبي ...
نص على ... الصلاة والسلام افضل من النبوة فيه قال
ابن حجر الهيتمي قال ابن عمار في شرح جمع الجوامع النبوة والرسالة ليستا
بجعلية ذاتية ... عن ايصال الخطاب الله بالنبي والرسول ...
...

أو هو خوضا لهذه الكلمة الامية والمعنى لا جهة لي بقالوا معا معنيا فانيا بالنبي والرسول
نبايتهم على قاعدة التخيير والتقسيم وبالتاكيد النبي وان [illegible] تدل على النبوة والرسالة
خلافا لمن قيل لانهما وضعا لشيء بعينه [illegible] لا كسب له فيهما ولانهما كانتا [illegible] والبعض
للمعرفة واما انكار بعض الناس [illegible] عليه تعالى [illegible] اي جميع الخلائق قال الله
تعالى لانذركم به ومن بلغ وقال تعالى ليكون للعالمين نذيرا وقد تواترت الاخبار
بعمومه وهو الحق وحكى الاجماع على انه ارسل الى الملائكة [illegible] ومن بلغ
والانس والجن [illegible] وابن حمار العبسي [illegible] العلم ونازعه
الكمال بن ابي شريف بان كلام الرازي [illegible] ذلك بل لو صرح به لمنع حكاية
السبكي قول الملائكة ولاعتماد على تقسيم [illegible] حكاية اجماع [illegible] لا ينهض
على من يعرف علماء النقل [illegible] نقل الاجماع انما يكون من كلام الائمة وحفاظ
الامة كابن المنذر وابن عبد البر ومن هو فوقهم كاصحاب المذاهب المتبوعة انتهى.
على انه اختلف النقل عن الرازي فنقل عنه الاجماع على انه من [illegible]
واضعفه ح وكذا كلام النسفي [illegible] ومن ثم جمع
جمع من المحققين انه [illegible] مسلم [illegible] الى الخلق كافة [illegible] المذكورين
في [illegible] والعالم ما سوى الله وعلى [illegible] ارساله لهم [illegible] معصومون انهم
كلفوا بتعظيمه [illegible] على جميع المرسلين
تتمة ذهب بعض محققي المتاخرين الى بعثته صلى الله عليه وسلم
الى الجمادات ومعنى بعثته لها ركب فيها ادراكات لتؤمن به وتخضع له وان من شيء
الا يسبح بحمده حقيقة بلسان المقال لا بلسان الحال خلافا لمن زعمه قال في
[illegible] واما غير نبينا [illegible] رسل الى [illegible] نبينا [illegible]
حكم سليمان فيهم [illegible] وعلى
آله [illegible] على [illegible]
[illegible] قال شيخ [illegible]
[illegible]
[illegible] رضي الله عنهما فائدة [illegible]
[illegible] انهم اقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ابني عبد مناف
[illegible] وعدم نبوة [illegible] والمطلب لانه
وان كان مختار المصنف وقال [illegible] وانه المذهب ضعيف واما الاعتراض

على الشيخ [illegible] يقتصر فيه عليهم بل كل من تبعه كما عبر [illegible]
واتقياء المؤمنين [illegible] بغيره [illegible] عنده بقول المصنف [illegible] على
عمومه يشمل الانبياء [illegible] التقسيم وفي كلام المصنف تنبيه
على جواز الصلاة على غير الانبياء تبعا واما استقلالا ففي [illegible]
[illegible] ومنعها على غير الانبياء خلاف [illegible] ولم يذكر
المصنف في خطبة [illegible] مع انه ورد كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء
خرجه ابو داود [illegible] من حديث ابي هريرة [illegible] سننه [illegible]
بانه ليس المراد من الشهادة في الحديث [illegible] ما تقدم وان
[illegible] بقوله ليس فيها [illegible] لم يذكر فيها شهادة وليس [illegible] انظر عج
والصحيح [illegible] كما استعمله المصنف [illegible]
[illegible] نحوه.
[illegible] جمع افعال [illegible]
[illegible] جمع صحب [illegible] وصحب بالسكون اسم جمع
لصاحب [illegible] قال الشيخ والذي [illegible] الحنفي
[illegible] سيبويه ومثل صاحب واصحاب [illegible]
[illegible] بانه جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] سيبويه [illegible] قول المصنف اصحاب بانه
جمع قلة [illegible] بالصلاة والسلام [illegible] أجيب عليه بجوابين
[illegible] ورد بانهم اكثر من عشرة وان [illegible]
[illegible] جمع القلة في جمع الكثرة مجازا
[illegible] جمع كثرة وصاحب له جمع كثرة صحاب
[illegible] فقال جمع الصاحب صحب [illegible] وركب وصحاب
[illegible]
[illegible] سيبويه وغيره على الفرق بين جمع القلة والكثرة
[illegible] جمع القلة [illegible] اشارة الى ان الصاحب
[illegible] صحابي ولا يقال [illegible]
[illegible] الصحابي فائدة وهو من اجتمع اجتماعا متعارفا وهو
الاجتماع [illegible] مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم [illegible]

كمن اجتمع به ليلة الاسراء من الانبياء والملائكة فليس بصحابي لعدم وجوده في زمنه ح لعالم الدنيا
فما جزم به البلقيني من ان عيسى صحابي كما جزم به الذهبي وغيره لانه حي ومن بعده
وحكمه بشرع المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا من اجتمع به مؤمنا بعد بعثته
وقبل النزول كورقة ابن نوفل ومن ثم عده جمع في الصحابة والجن المجتمعون والجنون المكلفون
بالاسلام والملائكة الذين يرونه فيه خلاف والظاهر انهم لا يعدون وافتتح ح على تشكيكه
قال لا ثم في قول من نصيبه غير عام انه لا اجتمع في قولهم كان من
الحافظ ابن حجر ان النبي بعث اليهم قطعا وهم مكلفون فيهم العصاة والمطيعون
فمن عرف اسمه منهم لا ينبغي التردد في ذكره في الصحابة وان كان ابن الاثير رد ذلك على
ابي موسى المديني فلم يستند في ذلك الى حجة انتهى والتعبير براء او نقص حس
ليشتمل من رآه النبي وهو نائم او رأى النبي نائما ومن حنكه النبي كحو ابراهيم
المولود قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة اشهر وايام كما في الاستيعاب قال
بعضهم مع الحافظ زين الدين بن العراقي وتبعه تلميذه الحافظ ابن حجر وابدى التعبير
بعدما سبق الى ... وقد ذكره مع ما ثبت من زيادة باختياره تقوية وما ت على ذلك ليخرج
بتلك الزيادة من اجتمع به مؤمنا ثم ارتد ومات على ردته كعبيد الله بن جحش وعبد
العزى بن خطل فلا يسمى صحابيا **قال** البقاعي وكذا يخرج من ارتد بعد
من رآه بعد الموت وقبل الدفن كابي ذؤيب فانه لما اخبار الذي معه النبوة انقطع
وايضا لا يعد ذلك لقاء عرفا وقد صرحوا بان عدم جعله صحابيا ارجح انتهى
قال المناوي على الخصائص وشطب ابن عرفة كما في ح في خروج من بعثه
كافرا ثم اسلم بعد موته قصور فقد قال الحافظ في شرح النخبة ما نصه احترز
بقوله مسلما عما لو رآه وهو كافر ثم اسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ليس
بصحابي على المشهور كرسول قيصر وكعبد الله بن صياد ان لم يكن هو الدجال وقد عده
في الصحابة ابو بكر بن فتحون وغيره وقيل الاستيعاب **و**حكي ان الكشي وغيره ترجم
بذلك وقد ... قال بعضهم بان زيادة لا بد في التعريف تقتضي ان لا تخلو عنه
لا بد فيها من الموت عليه ليثبت الحقيقة بالتعابير ومع خلاف الاجماع
والصواب عدم زيادة هذا القيد او انه قيد لدوام الصحبة لا تحققها
كذا قرره الجلال المحلي لان الثاني عن بعضهم من الاشعري من مات مرتدا تبين انه لم
يزل كافرا لان الاعتبار بالخاتمة بخلاف اخراجه وانه يصح ان يقال لم يزل مؤمنا
لكن في معظم الاشراع نظر لانه حين رؤيته كان مؤمنا في الظاهر وعليه مدار الحكم

حكم الشرع فيسمى صحابيا قاله شيخنا يعني السخاوي في فتح المغيث قاله القسطلاني
في شرح البخاري وعدم وصف المرتد بها بعد الردة لان الردة احبطتها بعد وجودها
لا لكونه ليس فلو عاد بعد ما الى الاسلام لا لكنه لم ير المصطفى ثانيا بعد عوده
فالصحيح انه معدود من الصحابة لاطباق المحدثين على عد الاشعث ابن قيس ونحوه
ممن وقع له ذلك من الصحابة واخراجهم احاديثهم في المسانيد وقد زوج ابو بكر اخته
للاشعث وقيل لا لان الردة تحبط العمل عند ابي حنيفة ونص عليه الشافعي في الام
ورد بان معنى نص الامام انها تحبط الثواب لا نفس العمل وافق قواعد ابي حنيفة
فيتجه عنده القول فانه في الام لا حبط ونص ح واما من ارتد ثم اسلم فهو صحابي انتهى لكن
في تتب الظاهر ان ثبات على الاسلام بعد ردته غير صحابي لما سيأتي
وان الردة محبطة بمجردها انتهى وان حمل احباطها على احباط الثواب لا العمل
لما تقدم عن الاصحاب فلما يكون ما يأتي قلنا معنا لما استظهره تتب وجزم عج
بالتتب من غير عزو بل بناء على فالظاهرة انها محبطة للعمل مع ان تتب جعلها
مستند استظهاره فقط مما يأتي استظهره ح من غير عزو ومنه ايضا المواهب
الشافعية وقال عج عقبه وهو لا يلائم ما يقع هنا انتهى اي قاعدة احباط الردة
للعمل لانه نص في المذهب على عدم عوده لمن اسلم بعدها كما تقدم وعطف
الصحابة على آله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقيهم فبين الآل والاصحاب
عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو العلي والحسن والحسين وينفرد
الصحابي في نحو الشيخين رضي الله عنهما وينفرد الآل في ذريته الموجودين
بعده صلى الله عليه وسلم وازواجه جمع زوج وفي الصحاح زوج الرجل امرأته
ويقال ايضا هي زوجته للجمعة الزوج الواحد بشرط ان يكون معه احد من
جنسه والاثنان زوجان والزوج احد اثنين من جنس واحد **قال**
في المغرب قال ابن الانباري العامة تخطئ فتظن ان الزوج اثنان وليس ذلك من
مذاهب العرب وانما الزوج الواحد اذا كان معه احد من جنسه وكل واحد
زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى فجعل منه الزوجين الذكر والانثى وفي
تسميتهم الفرد زوجا بشرط ان يكون معه واحد من جنسه تسميتهم ...
بشرط ان يكون فيه اثر التقى وعطفهما بعد الاصحاب الشامل لهن من عطف
الخاص على العام تنبيها على انهن عطف على الاصحاب والراجح ان المعاطيف بغير حرف
مرتب على الاول الا ان يكون من اداة شمول العطف اعني عموا وان كان عطفا على



الاول بدليل قوله على الاصحاب ولم يقل على الشخصيص على ان الاولى قوله فيه لا العموم
لا يشمل الاتباع اذ نحا بالخاص الى ان الاتيان به اهل المعنى من التنبيه على فضل الخاص
على العام لان الازواج اشرف من الاصحاب حتى كانه اي الخاص ليس من جنسه
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات وفي بعض نسخ المصنف معنا
زيادة وذريته لطلب الصلاة عليهم مع الازواج في خبر ابي حميد الساعدي يا رسول
الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وازواجه وذريته كما صليت
على ابراهيم الحديث اخرجه البخاري هو اسقطها في بعض النسخ للاستغناء عنهما
بالال وتقع الذرية على الذكور والاناث من ذرا الله الخلق اي خلقهم قال في الصحاح
لكن كثر مهموزا وزعم انها تطلق على الاباء ايضا بدليل وآية لهم انا حملنا
ذريتهم يعني نوحا ومن معه وتثلث ذالها في لغة وقراءة الجمهور بالضم
واتبعه والهاء في بهما عائد المحب ومن اتبعه من سلف هو اليهم وعطفه على ما قبله
من عطف العام على الخاص والمشهور جواز الاتيان به والخص عكسه ثم وصف
اتباعه المذكورين بما هو من شانهم اشار الى ان الوصف هنا للمدح لا للتخصيص
حتى تخرج امته المصلى عليهم غير افضل الامم **فقال** افضل الامم
اي اكثرها ثوابا او اكثرها مناقب تفسير لا فضل اي فضائل وكان المراد به
من اكثر ثوابا ما ذكر عطف عليه لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت
للناس جار على التفسير بروايات المصنف لا ثم معنا الاتباع بقرينة الصلاة
عليهم التي لا يستحقها الا المحب واراد بمن في قوله سائر الامم الجماعات
بقرينة المبعوث وليس في كلامه تواطؤ لما صليه في اللفظ والمعنى وهو محتسب
في السجع كالذي يلهي في النظم وهو ان تكرار القافية في وعشرة ابيات او دون
سبعة على ما عند بعضهم بل في كلامه من المحسنات البديعية الجناس التام
اللفظي والمعنوي ويصح ان يراد بالامة في الثاني الذين على حرف مضاف اي
افضل الامم باد وفيه تكلف **قال** جمع تبعاتها واضافة اسم التفضيل
[illegible] معنوية لا لفظية بقيد التعريف ان كانت بمعنى فاضل
نعتا لا منه وان لم يكن بها في التانيث لان المضاف لفظ فقد يجوز فيه المطابقة
وتركها وهو الراجح ولو كانت لفظا وفضل في المصنف مشى على الراجح
جنوب من الشيرا في مكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو
وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو ومعنى هنا حاجة للزمان باعتبار اللفظ

والمكان باعتبار الرقم **قال** الشيخ خالد بفتح الفاء واما على توهم
التلفظ في الكلام البليغ وجود اما لان الشيء اذا كثر الاتيان به ويتوهم
وجوده وقد كثر في اما مصاحبتها لبعد فلذا اتى بالفاء توهما لها موجودة وهو جواب
سؤال تقريره انما تدخل الفاء في جواب شرط نحو ان جئتني فاكرمك وعلى كل شيء
فمن اجاب بان الحذف لها حرام بل على توهم وجود اما ومعنى شرط وقد علمت
سبب التوهم والثاني قوله **قوله** او على تقدير ها في نظم الكلام
مرادها وعوض عنها او لا وتعويض واعتمد الرضي ذلك بان حذف اما في مثل
هذا غير مطرد وانما يطرد حذفها مع تقرير معا اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا نحو
ربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوا البيع حقوا ونهيا نحو
فاما اليتيم فلا تقهر مع انه صرح بها فيه وتشتد كان ما قبلها منصوبا بدا او
بعيس **قال** عصام بالوجه توجيه للفاء معنا انها لا جزاء معا لذا
مجرى الشرط **وقال** الرضي ما فيه جعله ظرفا مقطوعا على الاضافة مبني على
الضم معمول المحذوف والتقدير وشيئا بعد هذا الكلام وبمقول القول محذوف
اي واقول بعد ذلك فانتبه فكلام الفاء للسببية ومعنى معنا صحة ايهم واما
اما بعد مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت اما موقع اسم هو المبتدا
والاسمية لازمة للمبتدا ويكون شرط والفاء لازمة لها غالبا فحين تضمنت اما
معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة اللازم مقام الملزوم
والفاء لا شيء في الجملة **قال** الشيخ سالني جماعة ان قيل جواب
الشرط مستقبل وسؤال الجماعة ليس مستقبلا بالنسبة لما قبله بل هو متقدم على
الاستخارة لما في سيقولا على هذا التاليف فكيف يكون جوابا **قلت**
هو جواب على ضرب من المجاز وفي الحقيقة الجواب محذوف والفهم معنا اجابه
والتقدير فاني قائل قد سالني جماعة فقوله سالني الخ هو المتاخر فلا ينافي ان نفس
سؤالهم متقدم **فائدة** اختلف في اول من نطق باما بعد على
اقوال اذكرها تتمة ونظمها بعض الحبر انه في مقال جرى الخلف اما
بعد من كان بادئا بها الاخمسة الاقوال داود اقرب فكانت له فصل الخطاب
وبعده فقس وسحبان وكعب فيعرب وكنعر ولذا اجر سادس فنظم الجميع
بقوله جرى الخلف اما بعد من كان بادئا بها عد اقوال وداود اقرب لفصل خطاب
ثم يعقوب قس وسحبان ايوب وكعب فيعرب **وقال** الحكم ابن مجد

في شرح البخاري بعد ذكره الخمسة الاول واقتصاره عليها ما نصه وفي غرائب مالك
للدارقطني ان يعقوب عليه الصلاة والسلام اول من قالها مطلقا وان قلنا انه كان
قبل ابراهيم فيجمع بانه اول من قالها بالعربية وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقول اما بعد في خطبه وشبهها اذ كتبه اي مكاتبته الى امره بعمل
كما روي عن الحارث بعون صحابيا ونحوه كان عند عبد القادر الرهاوي في اربعينه
مما فيه تنبيه وعبر غالب المصنفين بلفظة وبعد انما اختصارا واما لم يفهموا
ان المدار على الحرف وان لم يجيء فيه بلفظة اما ابا واي المفسر لا بمعنى مصل
وان كان ابا رشته كما بينه اللقاني ولهم قدم نفسه في الدعاء الصالح ايثارا على نفسه
لنفسه في الامور الدينية عنده في الدعاء وفي التاليف ونحوه كدعاء الشخص فيما
بينه وبين الله واما ان كتب كتابا لغيره واراد ان يدعو فيه لنفسه وللمكتوب
له قدم ابا المكتوب له ابتداء وقيل يبدا بنفسه وقيل يخير وعن
مالك ان كان المكتوب اليه اكبر من الكاتب بدا به وان كان الكاتب اكبر بدا بنفسه
ومعي قاعدة حسنة فائدة التتائي والظاهر ان المراد بكونه اكبر في السن
والنسب او العلم كما يشعر به خبر لا توسع المجالس الا لثلاث لذي علم او ذي
نسب ويخبر بوسعتها له وان لم يقل تفسحوا في المجلس واما من قال انه يتوسع
له مجالس الخير لاجل من له كما نزل عليه الاية وان لم يكن احد الثلاث معنا وقد
يوخذ من الايثار في الامور الدينية تخصيص الكامل وبدا الكم حين يقال انتقل الله
منكم اخذا علة للايثار المذكور من قول الصحابي عبد الله ابن عباس رضي الله
عنهما حين كان عن يمين النبي صلى الله عليه وسلم وهو يشرب والاشياخ عن
يساره فلما فرغ من شربه قال لابن عباس اتاذن لي ان اعطي الاشياخ فقال
والله لا اوثر بنصيبي منك احدا فتل القدح في يده ذكره ابن حجر في شرح التاسع
عشر من الاربعين النووية في باب صفة ان الله في على يمينه في خالده
ان ابو لبيد واننا اسنا لابن عباس ايضا وقوله فقد يحتمل مجازا فاه قال
الهروي يقال قال الشيء قالا اذا احله اشهى انه حمل ابن عباس القدح ليشرب منه
وفي القاموس وصل بقاف واستقله حمله ورفعه كقلله واقله انتهى لانه في اصطلاح
بالعرف فيه بدل القاف قال الهروي القل الرفع انتهى وفي القاموس في محل
التاء تل الشيء في يده اي دفعه اليه والقاه انتهى اي القى النبي صلى الله
عليه وسلم القدح في يد ابن عباس لما لم يسمح بنصيبه لغيره ولا يؤثر على الغير

المذكور باحة العاصي بلفظ بن حملة الله لا سيما كان وسيلة لدعائه له بعد
بالمغفرة وكل المسلمين استغنى به عن تقديم نفسه بالدعاء بالرحمة ولان العاصي
لما كان فيه انزعاج اعظم بدا باختصاصه بالرحمة اولى وللاهتمام بشان البعض
المتقدم من متعلقات الفعل على بعضها ومتعلقاته معنا المفعول الاول والثاني
قدم المصنف المفعول الثاني لما لا بد وهو ولهم وتقدم انه لا يكفي ان يقال فيهم كذا
الاهتمام بلا بد من بيان وجه الاهتمام ما لي بكر اعلى قوام وهو معالم
التقفي جمع معلم وهو الاثر يستدل به على الطريق في الحسي والطرق التقفي اثباته
الاحكام بالدليل **فان قلت** مقولة رتبة المجتهد لا المقلد
اذ التقليد قبول قول الغير بلا دليل فيكون دعا لنفسه ولمن سال له بلوغ رتبة
الاجتهاد وهو غيره مراد لقوله على مذهب مالك **قلت** ليس الاجتهاد اثبات
الاحكام بالدليل وانما هو بذل الوسع في استنباط الاحكام من ادلتها ولا يسلم ان
ما ذكره اجتهاد في الجملة فليس من لوازمه كما مر وانما اراد ان يحيط بمسائل الفقه
على الوجه المحرر والمراد بمعالمه الادلة التي يهتدى بها اليه مجاز مرسل من استعمال
المقيد وهو الاثر المستدل به على الطريق في المطلق وهو الاثر المستدل به مطلقا
ثم استعمل في الادلة المستدل بها على الاحكام والعلاقة معنا في المجاز المرسل المذكور
الاطلاق والتقييد لان مطلق الاثر المستدل به هو موجود في ضمن الادلة المستدل
بها على الاحكام والمعالم يكون من استعمال الكبير في الفقه ابتداء من غير ملاحظة
استعماله بعد الحسي في المطلق نحوهم في مثله لكن العلاقة الاطلاق والتقييد
وليس من علاقة المجاز المرسل التقييد فقط بل الاطلاق مع التقييد ويمكن ان
يكون المعالم ليس مجازا مرسلا بل باقيا على معناه الحقيقي وانما المجاز في لفظ التقفي
اي المجاز العقلي على فقد المشابهة بان يكون من الاستعارة بالكناية وبيانها
بقوله اي تشبيه التقفي بالطرق المسلوكة تشبيها مضمرا في النفس ولم يصرح
بعد التشبيه المضمر في النفس بشيء من اركانه اي التشبيه سوى المشبه ودل عليه
اي على التشبيه المضمر في النفس باثباته للمشبه شيئا من لوازم المشبه به اعني
معالم فاثباتها في المعالم له اي التقفي استعارة تخييلية اي تخييلا ان التقفي لذلك
المشبه به عليه اذ الاستعارة التخييلية اثبات شيء من لوازم المشبه به ومعنى لازمة
للاستعارة بالكناية وتبع في قوله اي تشبيه الخ صاحب التلخيص من ان الاستعارة
بالكناية هي التشبيه المضمر في النفس وهو مذهب السلف اي ان لفظ المشبه به وكذا

لازمه كالمعالم للمشبه المذكور تخييلا ق تذكرا لسكاكي الى انه ادكر المشبه مراد به المشبه
به ادعاء بقرينة اثبات لازمه فالمشبه به عنده في دار حقيقي محذوف والادعاء في مذكور
وقال في الصحاح سلكت الشيء في الشيء وسلكته بالفتح لليبوسع سكون اللام اي ادخلته
فيه فدخل ومنه سلكناه في قلوب المجرمين ما سلككم في سقر وفيه لغة اخرى اسلكته
فيه انتهى كلام الصحاح فتعديته معنى من التصنيف للمفعول بالباء في قوله فيها وفي
مبنية على اللغة الثانية وعلى جواز القياس في هذا النقل اي جعل الباء للتعدية كالهمزة
مع ان المسموع في هذا الفعل تعديته بالهمزة كما في الصحاح لا بالباء وان كان مرجوحا
التعدية ايضا كما في مثل ان يجعلها التصنيف معدية فياسا على تعديته بالهمزة المسموعة
فهذا بناء على جواز القياس في حروف النقل اي الهمزة والباء فلنا الافعال التي تتعدى لما
ان تعدينهما لما لم يكن متعديا هذا اليه اذ لو اعتمد اللغة الاولى لقال سلكنا واياهم
اياه خلنا ولو اعتمد الثانية المسموعة لقال اسلكنا واياهم ومعنى التكلف الذي ذكر
انما نشأ من اقتصاره على عبارة الصحاح والا ففي الى معنى ... باالباء به محلها
وقد ذكر الرازي في مختصر الصحاح الذي سماه مختار الصحاح بعد اللغتين المتقدمتين مختار
عقب ما نصه لم يذكر في الاصل اي في الصحاح سلك الطريق اذا ذهب وبابه دخل والحقته
سمي عن ذكره لانه مما لا ينبغي ان فصرا الشيء معانا شامعه التصنيف وبشهد له ايضا
ما اخرجه ابو نعيم عن ... قال قولوا يا رسول الله لا تستخلف
علينا قال ان تولوها عليا تجدوه هاديا مهديا يسلك بكم الطريق المستقيم انتهى وهو حجة
الحيا ... قال عمر في حق علي رضي الله عنهما ولو ... الخلافة لحملهم سلك بهم يعني
الطريق المستقيم انتهى فمعنى قول التصنيف سلك بنا وبهم ذهب بنا وبهم انعم
ومعنى المصاحبة في الباء معناه على ما للمبرد والسهيلي مصاحبة ومعونته تعالى
وارادة ولم يقل بي وبهم كالجلالة لانه ليس بل جمع لان المطلوب معنا انه في تكونه امرا
اخرويا من الدين ولا حاجة لقول ح ايضا فسر التصنيف سلك بمعنى دخل وانه بالمعروف
تعديه بنفسه قال تعالى نسلكه في قلوب المجرمين وقال ما سلككم في سقر وفي
مسلم وسلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا الى الجنة فهو ايضا معنى دخل
اي دخل طريقا الخ الطريق وطريقا في الخبر ظرف لا متعدية ومن قول التصنيف انعمت
الخ على ما ياتي للشيخ ومخرجه ان سلك يتعدى بنفسه كانه يتبين والصحاح ومعنى
دخل ويجيء في الجر كما في مختار الصحاح والحديث والرعي ومعناه ذهب والثلاثة
شامعة المصنف ونصبا على الظرفية لا على انه مفعول به قوله انعمت بنعمه ...

ويؤنث والجمع احرف وحروف كما للشاذلي بعضها شية الكشاف في سورة الاعراب ما نصه
الطريق يذكر ويؤنث مجمع على التذكير الطرقة كرغيف وارغفة وعلى التانيث
احرف كيمين وايمن انتهى ومقتضى الجمعية انه يجمع على فعل كان لتانيث فيما من علي
الفعاولي قال فيما اه ومعلا لا سم ربا عي بعده مد زيد قبل لام
اعلى الا مفرد وبالاضافة فيه امام من اضافة الاعم الى الاخص وامام من اضافة الصفة
الى الموصوف وجملة ابان وما بعدها دعائية معترضة بين سالف ومفعوله الثاني
اعني مختصرا على ... مضاف اي دنا ليف مختصر من الاختصار له بمعنى
عدم التكلم او تقليص اللفظ والمعنى بل بمعنى الايجاز ... منه سبب اخر اسد
المقصود من غير خلل فيه بافل من عبارة المتعارف ... ولذا قوله بمعنى على انه
ليس عين الايجاز والكاف زائدة بالتعجيبية ولعله بحرف جلا ينافيه في ح من قوله
لا لاختصار الايجاز يحمله على حرف الاخرى على مذهب موحد ... تقيما الحرف
ومكان انه مقابل وعند الفقهاء حقيقة عرفية او حد به المفعول اي ما ذهب اليه
من الاحكام الاجتهادية اياما من الايمة فشيء يخلو عند المتاخرين من الفقه مذهب
على ما به الفتوى من باب الحلال والظلم على جزئه لا منهم بحكم الحج عرفة لا ذلك مع
الاسم عند البعيد القليل فالاه ح وقال ح قوله اي ما ذهب اليه يجوز ان يكون
ذهب مبنيا للفاعل والضمير للامام مالك وما واقعة على المذهوب اليه ويصح
ان يكون مبنيا للمفعول ولا يصح ان يكون حمله على المكان لا نتعسف اذ لا غد
على غير حرب من الاحكام مذهوب اليها لا فيها ووجه صحة الحمل مع التعسف
ان الحكم معنى ليس حقيقيا وانما هو مجازي وكانه لم ينتقل من حكم الى حكم ذاهب
في الاحكام **فان قلت** المذهب مجاز على كلا الحملين فلم رجح الاول **قلنا**
لان المعنى يسوول الى كونه بمعنى المفعول مع ما يشهد وبين المصدر من الغرب وتقدم
ان استعماله في المذهب اليه من الاحكام الاجتهادية حقيقة عرفية لا مام مالك
بن انس رحمه الله تعالى ابن مالك تابعي ابن ابي عامر الاصبحي واسمه انس
كتاب النووي على البخاري اصبح بفتح الهمزة ونسبة الى ذو اصبح بطن من حمير
وهو من العرب حليفه في قريش في بني التيم هو مولى حليف عند الجمهور كما في ح لا مولى
عتاقة خلافا لا بن اسحاق وعد تبعا على العلمين لكنا فرشيئا ومع انه ابو جدوه
المذكور حليفهم كما علمت لا انه منهم قوله المراد به مذهبه ما قاله هو واصحابه
على طريقته ونسب اليه مذهبا جريا على قواعده واصله التي بنا عليه

منه معيد وليس المراد ما ذهب اليه وخلاله وغيره من اهل مذهبه فائدة
في ح عن القرافي قال امام الحرمين اجمع المحققون على ان العوام ليس لهم ان يتعلقوا
بمذاهب اعيان الصحابة بل عليهم ان يتبعوا مذاهب الائمة الذين سبروا اي اختبروا
ونظروا وبوبوا لان الصحابة لم يعتنوا بتهذيب مسائل الاجتهاد وايضاح طرق
النظر بخلاف من بعدهم ثم قال القرافي ورايت للشيخ تقي الدين ابن الصلاح ما معناه
ان التقليد يتعين لهذه الاربعة دون غيرهم لان مذاهب الاربعة على
الوجه الاتم دون غيرهم ما اشهر فجر ولم يحسن اي وقت كان الاعتكاف على مذاهب
الائمة الاربعة وفي بناري الحبوطي ان كل ذلك بعد الخمسماية فائدة قال
في جواب سؤال سائل سأله عن نزول عيسى وقال للسائل انما قلتم انه اي عيسى
يحكم بشرع نبينا فكيف يحكم به هل متقيد بمذهب من المذاهب الاربعة
المتقدمة او باجتهاد منه هذا السؤال اعجب من سائله واشد عجبا منه قوله
بمذهب من المذاهب الاربعة فجعل حصر مسائل الشريعة المطهرة في مذاهب
الملة الشريفة منحصرة في الاربعة والمجتهدون من الامة لا يحصرون كثرة وكل له
مذهب من الصحابة والتابعين واتباع التابعين ومن بعدهم وقد كان في السنين
الخالية نحو عشرة مذاهب مقلدة اربابها مدونة كتبها وهي الاربعة المشهورة
ومذهب سفيان الثوري ومذهب ابن عيينة ومذهب الليث ابن سعد ومذهب
اسحاق ابن راهويه ومذهب ابن جرير ومذهب داوود وكان لكل من هؤلاء
اتباع يفتون بقولهم ويقضون وانما انقرضوا بعد الخمسماية بموت العلماء وقصور
الهمم انتهى مبينا بضم الميم وفتح الموحدة وتشديد التحتية المكسورة اسم فاعل
من بين هذا هو المحفوظ وجوز بعض كسر الموحدة وسكون التحتية والضمير عليهما
عائد على المختصر كما قاله ابن الفرات يحتمل ان يكون اسم مفعول صفة لمختصرا في
مختصرا موضحا وقول الناصر ان اللام لتقوية اسم الفاعل غلط وهو نعت ثان
لمختصرا والاول الجار والمجرور اي على مذهب لما به الفتوى وهو الاخبار على
غير وجه الالتزام قيل اختص بالقضاء ... عن القضاء وفيه نظر ان القضاء
الشرعي ... والالتزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح
الدنيا يشمل قولنا انشاء احكام من قضاء ... الاحياء عنها بانها مباحة
لكل احد وقولنا او الالتزام بالرفع اي الحكم بنفقة وشفعة ونحو ذلك وقولنا
في مسائل الاجتهاد احترازا عن الحكم المخالف للاجتهاد فلا يعتبر وقولنا المتقاربة

احتراز

احترازا عن الخلاف الضعيف المدرك جدا فلا عبرة بالحكم به وقولنا
فيما يقع فيه النزاع من مصالح الدنيا احترازا عن العبادات انه لو وقع فيها نزاع فلا
يدخلها حكم الحاكم قال القرافي اذ قصد اغنيا فلا يصح ما قيل بعض الا
اشياخ من قوله الاخبار على سبيل يخرج به انه من انشاء الحكم فانه ان القيد
المذكور بيان للواقع فقط وهو الاصل في القيد كما للسعد وتقديم المسند اليه
للاختصاص اي مبينا لما وقع الفتوى به لا بغيره في نحو قوله في الدار
زيد اي في الدار لا في غيرها فلا ينافي انه يبين فيما ليس به الفتوى اما فيه قولان او اكثر
كما اشار اليه بقوله ولا يلزم من ان فهم ما به الفتوى عليه المشاهد من تقديم
المسند فهو للاختصاص اذا بانه المختصر عليه على ما به الفتوى وذلك انه قد يقدم
معمول مبنيا عليه الفتوى فيه ذلك فلا ينافي ذكره ما فيه قولان او اكثر وخلاف وقد
يقال ما فيه قولان او اكثر فيهما الفتوى ايضا اذ يفتي بكل منهما او بواحد منهما
على الخلاف في ذلك فالاول ... وقوله او بواحد منهما الخ اي قيل انه
يعني المستفتي في الاخذ بايهما شاء وكذلك القاضي فيه القولان المتقدمان لكن
الحكم انما يكون بمعين فلا يحكم بكلا القولين معا في جزئية فان قلت
فاذا اشتمل كتابه هذا على ما فيه قولان او اكثر فما فائدة قوله لما به وحيث قلت
قلت فائدته بيان اصطلاحه في ذكر القولين غير المرجحين
وتمييزهما عن المرجحين واللام في لما لتقوية اسم الفاعل المتعدي على العمل والفتوى
في الفتوى بدل على الياء التي هي لام الفعل بها الفتح للفاء وسكون العين حال
كونها اسما لا فعلا مفتوح الفاء ان كان اسما كما هنا ... ياتي تبدل واوا غالبا
فرقا بين الصفة والاسم نحو تقوى وفتوى والاصل تقيا وفتيا ... الغالب عن
الاسم ... نحو خشيا وسعيا وريا وان كان صفة فلا ... نحو صديا وخزيا
بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاي لا بعلى بالضم للفاء مع سكون العين فلا تغيير
لامها اذا كانت ياء عن ما لا في الاسم نحو فتيا كما قال ... بالفتح والفتيا
بالضم ولا في الصفة كقصيا صفة الناحية قال في الصحاح وقريب
قصوى منه وسمي بالقصوى ... وقد ذكره الائمة ... المقيس
ذكرهما الشيخ فقال ... التي الواو بدلا ... وتقوى
غالبا جاء ... بالعكس من جاء ... وجعلوا ... يتقي
فائدة قال ح لا يجوز الفتوى ولا الحكم بغير المشهور ولا بغير الراجح وذكر عن

النازلة انه بلغ رتبة الاجتهاد وما افتى بغير المشهور انتهى ومنه ايضا جواز
العمل بغير المشهور والراجح مع ان العمل به لا يجوز وان لم يفت غيره ولا حكم كما يفيده
قول (تنبيه) ابن عرفة في الزكاة العمل بالراجح واجب لا راجح انتهى وفيه ان
العمل بغيره حرام ولو بعد غيره بفتوى او حكم قال (تنبيه) وينبغي للمفتي التحرز
في الافتاء قال علماؤنا يشترط في المفتي تقوم الفقاهة عن ثلاثة معان عن علم او جهل
ومعاداة بذلك نصحا او غشا ومعاداة وجه الله او الرب انتهى (تتميم)
اذا لم يجد الشخص نصا في المسألة في مذهب امامه ولا وجد ترجيحا من جهة مداركه
في الكلام انه يسأل عنها في مذهب الغير ويعمل فيه ولا يعمل بجهل ويؤيده معنى
ما قاله ابن عرفة في شرح قول الرسالة وتشتغل عما ينتفع به كثيرا العمال الظاهرة
مفقودة فيعتمد الانسان في المتبوع عليه في المذهب فان لم يجد فالقول من الخلاف
فان لم يجد فالشاذ من المذهب فان لم يجد فبقول العلماء خارج المذهب ولا يخرج
عن اقاويل العلماء فانه ح (فان قلت) كيف يتصور شاذ في المذهب
مع عدم وجود قول مقابل لان الشاذ بدون وجود فضعيف وقول مقابل فان لم يجد
نص في المسألة للمتقدمين وحكم المتأخرين فيها شاذ لعدم جريانها على سنن
القياس مثلا كذا اجابني شيخنا العلامة الشيخ علي الشمرنسي حين تقدم عنده لما
بعد توقف في السؤال سنين ثم ينبغي الجزم بضعف قوله فان لم يجد فالشاذ الخ
لان العمل بالراجح واجب كما تقدم عن ابن عرفة فالعمل بمقابله حرام وجزموا
بتقليد المذاهب كما مر ح فحيث جوزوا التقليد جزموا ونصوا على وجوب
العمل بالراجح طرا لان الانتقال الى مذهب الغير عند فيه عندنا شذوذ واجمعوا
حرمة تقليد الضعيف بطال الشاذ وصرح الرملي الكبير في شرح الورقات
بالانتقال وحرمة تقليد الضعيف وصرح عج في فتاويه بان كلام ابن عرفة المذكور
مبني على عدم جواز التقليد والراجح جوازه انتهى وقد يفيد الحيث تصور ان المراد
الشاذ عن فصيح كما تقدم فلا حرمة في ارتكابه ح انه لا راجح عنده فلم يلزم
عليه العمل بخلافه فيعمل ترتيب ابن غازي على هذا اشار له عج بعد ما ذكر نحو
التوقف فقال ويفيد الجواب بتقييد ذلك اي وجوب العمل بالراجح بما اذا امكن
العمل به او وجوده واما العمل بالشاذ فان لم يكن في مذهبه نص انتقل لمذهب
غيره ومعارك ولو مذهب الشافعي لانه ادرى فقواعد مذهب ما لا نص فيه
ما يفيده ابن غازي عنده قوله وان لم يجد الا على نية فيه كانه من مقتضاها

وتلك النازلة

وتلك النازلة المقلد فيها او وجد مذهب ابي حنيفة لقلة الخلاف بيننا وبينه حتى
حكي بعضهم في اثنين وثلاثين مسألة وقد افتى بعض شيوخ شيوخنا تردد
في الاولى منهما كما علمت فلا ينافي ذلك الى اخذ جواز التقليد من شاء بشرطه
التقليد انتهى فاجبت عقب على تساؤله والعادة شبيهة كعبد بعض عليه يحتمل
التعقيب وعدمه لاحتمال تأخر الجواب عن السؤال مرة فتأتي التعقيب سؤالهم
اي اجيبهم لاجل سؤالهم على حد اجيب دعوة الداع
اي اجيب دعوة الداعي لاجل دعوته المذكور فالتالي مختص على حذف سؤالهم
مركون دون ضعيفه المتقدم في والحروف فتعلق بالجبت او بجواب مقدرا
في العيش وانه يتم على حذف سؤالهم بعد الاستخارة اي طلب ما هو خير
ان ما هو الاولى والكامل خير او الاستخارة في الخير المندوب فقط وفي تقديم بعضه
على بعض كما اشار اليه بقوله فقد يكون عين امر الخيرات افضل لكونه اهم
بالاشتغال به فلا تكون في واجب ولا حرام ولا مكروه بل في مندوب
وفي تقديم بعضه على بعض كما علمت وكلامهم وان لم يصرحوا في تقديم بعضها
على بعض وفي المذ قال لا يستخير في المندوبات مثل فعلها ام لا بل يستخير في فعل
احد شيئين اذا ضاق الوقت عن فعل جميعها انتهى فقوله اذا ضاق الخ يقتضي انه
في غير ضيق الحالة لا يستخير في تقديم بعضها على بعض وفي الكلام حذف
معاطيف ومعطوف ومتعلق اي اجيب سؤالهم بعد الاستخارة والاستخارة لازم
وهو انشراح الصدر لنزله الذي فيه ومنه الحد القولي وهو الاظهر وعليه
النووي وصاحب المدخل وابن حجر وابن الجماعة وفي طبقات السبكي عن الزملكاني
انه يفعل ما استخار فيه ما فيه الخير انشرح له نفسه ام لا قال وليس في الحديث
اشتراط الانشراح التعبير وحديث الاستخارة في الصحيح عن جابر رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور
كلها كالسورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من
غير الفريضة ثم يقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك
من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال
عاجل امري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر
شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري وآجله فاصرفه عني واصرفني

عنده وافقه رد النبي حيث كان ثم ارضني به قال ويسمى حاجته استشكل الكرماني
الدعاء بحقيقة الشيء معا ولا يجوز الشك في كون الله عالما واجاب بان الشك
في ان العلم متعلق بالخير او بالشر لا في اصل العلم قاله في فتح الباري وقال غيره
ولعل المقصود منه التفويض الى الله تعالى وقيل ان بمعنى اذ او اخرج السبكي
عن انس قال قال عليه الصلاة والسلام اذا هممت بامر فاستخر ربك فيه سبع
مرات [illegible] كان دعاء عقب صلاة ركعتين كذا يظهر لي ان الاستخارة
موضوعها صلاة ركعتين ثم دعاء بعدهما كما يفيده كلام حجة البخاري والمازري
واخرج الحاكم وصحح اسناده من سعادة ابن ادم استخارته الله تعالى ومن
شقاوة ابن ادم تركه الاستخارة وفي رواية من سعادة المرء بدل ابن ادم
والشقوة بكسر الشين وفتحها لغتان قسمان الدوان فالاول في شرح
المناسك وقد ورد ان الاستخارة تستحب لغير [illegible] في ذلك على شيء ورايت
بعض الشيوخ يفعله انتهى قلت قال بعض الفضلاء يوخذ من ذلك من خبر
من استطاع منكم ان ينفع اخاه فليفعل التاكيد ح عن [illegible] بتعميم الانس
لا فيما هو معلوم في كل قوله عليه الصلاة والسلام اذا هم احدكم بالامر
ومنه اطلاق ما يفعله الناس من انه اذا اطلعت الشمس [illegible] ركعتين الاستخارة
جميع ما يفعله في ذلك اليوم ومنه ما غالبه انما ورد به الحديث فلا استخارة في مثل
هذا قال في شرح المناسك وذكر العارف الشعراني وان عن ابن العربي وابن
عراق من فعل من لا علم عنده او عنده علم وليس له معرفة بحكمة في [illegible]
الجامعة [illegible] العلية فيختار له استخارة غير [illegible] المتقدمة انتهى [illegible]
اخذ الفال من المصحف كما جزم به ابن العربي في سورة المائدة ونقله القرافي عن الطرطوشي
واقره واباحه ابن بطة من الحنابلة ومقتضى مذهب الشافعي كراهته قال
في حياة الحيوان في الباب الرابع كما تندب الاستخارة تندب الاستشارة ايضا وانما
يكون في الجائز والمندوب ايضا وفي تقديم بعض المندوبات على بعض ويقدمها
في الوجوب على الاستخارة كما صرح به المصنف في مناسكه وكذا النووي
حيث قال واستشار [illegible] انه مصلحة استخار الله تعالى انتهى فان اراد الاقتصار
على احدهما فلا استخارة كما في المدخل وانظر لو جمع بينهما واي يقدم عليه بخلاف
ما انشرح له صدره في الاستخارة وهو مقتضى [illegible] فيعتمد عليها حيث
اراد [illegible] وفي الخبر استشيروا العاقل ترشدوا قال شارحه المناوي

العاقل

العاقل في امر دينه ودنياه لا احد ممن [illegible] انتهى بمعناه وبدا لا حجة البخاري
في طلوع النخل شيئا حين [illegible] عليه الصلاة والسلام على المذكورين لا وقال لهم
لو تركتموه لصلح فلما [illegible] شيئا واخبر قال انتم اعلم بدنياكم وهو [illegible]
كانت الاستشارة واجبة عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم
تطمينا لقلوب العباد وليستن بها المسلمون واما هو فغني عنها لان الله تعالى
تكفل بارشاده قال كونه مشيرا [illegible] فهو حال مشكل من فاعل [illegible]
كما هو [illegible] الا [illegible] جميع ما [illegible] في عزوه
للمدونة بلفظ فيها ونحوه كما توهمه بعضهم واعترض على المصنف اي بالضمير
الغائب المؤنث العائد لغير مذكور سواء كان ظاهرا كما يمثل [illegible]
ربت وحملت وقيدت وسواء اتصل به اي بالظاهر في كقوله فيها [illegible]
العشا فليلة او غير [illegible] كقوله وافهم منها او اتهم كقوله ولنا
[illegible] وقوله تت عقب [illegible] اذ [illegible] فيه
قصور واما ظهر ما نقله بعد عن البساطي [illegible] من كلام الشارح وقوله
بعد واول ما نصه [illegible] معنى التاويل في [illegible] وحملت وقيدت وكذا
كما هو [illegible] انه من [illegible] شارحها واذا علمت [illegible] ما قاله البساطي
في قوله فيها وتبعه عليه بعضهم غير [illegible] مقامين الاول
الضمير الغائب المؤنث الغائب مثله كالتاء في حملت وقيدت وفي
المقام الثاني الفعل بنفسه وهو حمل او قيد او وسم واما نفسه وهو [illegible]
كما هو [illegible] الاربعة تدخل في معنى التاويل [illegible] شارحها كما قال [illegible]
وقع اختلاف مقام بمقام فائدة عج على ان تت نفسه اجاب عن البساطي
[illegible] المقام الاول [illegible] اغلبي [illegible] يشير [illegible]
[illegible] التاء التانيث على ارادة القول [illegible] في موضعين [illegible] في الحج
وفيه ان [illegible] وقوله في الشركة وفيه [illegible] وكلام المصنف
ما يصرف الاشارة بالمؤنث الى غير المدونة كقوله في الشفعة وعاود [illegible]
سمع وكقوله في الطلاق [illegible] وغيرها معا للمدونة التي هي الام
واطلاقها على مختصراتها مجاز علاقته الكلية والجزئية قليل الا غيرها كثير
ولعل معناه [illegible] مشتهر في الصدر الاول واصل المدونة سماع [illegible] الغير
وان اسد ابن الفرات وابن القاسم [illegible] اصحاب مالك واما الاول [illegible]

علما ورواه عنه ومساله عنها على اسيلة اهل العراق وبما جاب ابن القاسم بنص
قول مالك فيما سمع منه او بلغه عنه او قاله اخ ما نقل عن عياض وهو يقتضي ان اسد
اخذ عن مالك والذي يوخذ من ابن عرفة وغيره انه لم ير مالكا فقول المؤلف ومسايل
معاني الكتاب مالك بان معناه من الكتاب مذهب مالك بما يلزم روايتهما معا لما لكون ول
على هذا قوله واجابات ابن القاسم وبقيت عبارة عياض وهي انه سار اسد من العراق
ليأخذ عن مالك فسمع الصيحة ان مالكا مات وكانت تلك المسايل مع اسد سال
عنها محمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة وقدم مصر فوجد بها ابن القاسم واشهب
فزرا اشهب يقول ولم ير مالك افقها منك وقال ابن هو الا رجل يبول بجانب الحجر
ويقول هذا معكنا ثم ذهب الى ابن القاسم فعرضها عليه فاصلح له فيها وزاد فيها
قال وجعلت اساله مسالة مسالة فما عنده له فيه سماع من مالك قال سمعت مالكا
يقول كذا وما لم يكن عنده له فيه الا بلاغ قال لم اسمعه من مالك وانما سمعت عنه
وما لم يكن عنده فيه بلاغ قال لم اسمع منه والذي اراه كذا اعني الملغا
جمعها اسد بن سحنون فتلطف به حتى وصلت اليه ثم رحل سحنون بالاسدية
الى ابن القاسم فسمعها منه واصلح فيها اشياء كثيرة رجع عنها ابن القاسم وجاء
بها الى القيروان وهي على التاليف على ما كان عليه كتاب اسد مختلطة الابواب
غير مرتبة المسايل ولا مبوبة التراجم وكتب ابن القاسم الى اسد ان يعرض
كتابه عليها ويصلح منها فانف من ذلك فدعا ابن القاسم ان لا يبارك فيها
فهو من موضعه الى اليوم ثم ان سحنون نظر فيها نظرا اخر وبوبها فخرج منها
مسايل والحق الشكل الى شكله ومزجها ورتبها ترتيب التصانيف واحتج
لمسايلها بالاثار من روايته من موطا ابن وهب وغيره والحق فيها من كتب واصحاب
مالك ما اختاره وبعد ذلك كتب فيها وبقيت منها كتب على حال العام مختلطة
قبل ان ينظر فيها فلذلك تسمى المدونة والمختلطة ومعنى التي تسمى
الام واختصر معا جماعة كابن ابي زمنين وابن ابي زيد وابن البرادعي وسماه التهذيب
واعتكف الناس عليه واختصر ابن عطاء الله تعد فيه ابن البرادعي وعلى هو
الضمير عليها فيما بان المصنف غير مذكورة لتقدم ما يدل عليها اعني المذهب استشكل
هذا بان الضمير انما يمتنع عوده لغير مذكور لكونه عايدا الى غير متقدم وفيه
عن المصنف بما مر له فيما يا ذكر بعد لغير معلوم وهذا التعليل انما يناسب من
اعاد الضمير من غير ان يعين مراده فانه ققف و منهم باقوالها تشمل

يشمل كلامه اقوالا وتاويلات لا بلفظ او بعضه كما ابو محمد المحيضي وهو ابن
مامن او التاويل صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه الى غيره والمراد التصحيح
بغير رد بدليل يصير له راجحا والمصنف قد يطلقه على معناه المتبادر منه
مصحوبا بالحرف المذكور سواء كان ذلك بلفظ واحد كقوله
تاويلان او بعبارة معنى تاويل او تاويلات بالتصغير كقوله في نواقض الوضوء
واولت ايضا بعدم الخطاب فان قوله ايضا اي الاعلى انها اولت ايضا لا للخطاب
في عموم نقض الوضوء ومعنى الا للخطاب انه جعله تاويلا هو المعنى المتبادر
من اللفظ وهو اخلاء التاويل عليه حال كونه مصحوبا بقوله واولت بعدم
الا للخطاب فسماه تاويلا اصطلاحا لما فيه التاويل كقوله واول بالخلاف
وبالوفاق وتغليبا استشكل بان من باب المشاكلة ومعنى ذكر الشيء
غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا او تقديرا كما في التلخيص لا من باب التغليب
ويجاب بانه اطلق التغليب معنا على ما يشمل ما ذكر واجاب بعضهم عن
المصنف بانه يجوز ان يكون باثبات وبل ما هو اعم من قول المؤلف عند
الاصوليين حتى يشمل ما اصطلح عليه اهل المذهب من الحمل والتاويل
على انها على ظاهرها وهو حقيقة عرفية فيما ذكرنا تاويلا
اخر محتمليه ما بين معناها كان جامعا بين الحقيقة العرفية والحقيقة الاصولية
ولا يحتاج لدعوى التغليب واستشكل البدر القرافي هذا الجواب
بان فيه الجري على خلاف ما ذكره الاصوليون ومو لعوا التعقب على
المصنف بتحصيل معلوم غير المشهور ق ويجاب بان المصنف لم يصطلح
على هذا وحده بل هو من اصطلاح غيره من اهل المذهب واستشكل

وقوله

قد يطلقه بان الذي على ظاهره او غيره
ظاهره انما هو في كلام شارح المدونة لا في كلامه هو انتهى الى الاختلاف
معظم شارحيها لتعذر الاحاطة بجميعهم غالبا ويحترز به عن اسي
اختلاف شارحيها الى شارحي تلك الموضع منها ولم يتصدر لشرحها
فيهما ولما كان الفهم انما يتعلق بالمعنى لا باللفظ قال اي بفهم الفراد
منها ومشي ابا الاختبار الطائفة لا بهذه الصيغة ليلا ينافي تقسيمه
الاتي لا ئه بالنسبة للصيغة كما سنعقبه به وتجرد هذا فيهما للاختيار
اشار به لاختيار اللخمي ابي الحسن علي بن محمد اللخمي الكبير والشيخ

والاستقراء كلام العلماء انه اذا اتضح له لا يجوز له الاختيار كذا ابطه
الشيخ ومشيه ابالاحاجة للاعتراض عليه ببعض انكره ما وجه تقريره معنا
واشبه ولعله فلم يكتاب اعليه قوله فسيمه الاتي ومشيه اباالترجيح وما
بعده انتشر فانه لكل من عرم الوقوف على شفعه لا كراك كان ملتبسا بصيغة
الفعل وهي معتقه انعارضة تضاد تد باعتبار حركات وسكنات وتفسيم
بعض الحروف كضرب ورمض فيه لك الاختيار والتلبس بالصيغة
لاختيار شيئا فاله يعود نفسه لا الاختيار عن غيره وان كان الخيار ملتبسا
بالاشيء اي بصيغته مفرونا بعلي وبه ونعلا كعلى المختار والمختار والاول
فيها معوالمخ معب عنه والمفرون بالواو بعضه تارة يستعمله على خلاف
المخ معب اذا افلح عليه او اخر عنه ما يناسبه وذلك في خمسة مواضع على
ما في بعضها من اعتراض وقد ذكر نعل المعاني الكبير كذا الخصوص من تتبع
كلامه تكل على فهم جعل عجل وعليه بنزيه فيهما ياتي في غير اللخمي **قاله**
الشاذ لتبين لك الاختيار الملتبس بالصيغة المذكورة اشارة لاختيار شيئا
من الخلاف المنسوب لغيره ولا يخفى وجه المناسبة بين الفعل الدال على التجدد
والحروف وبين القول المختار المتجرد الحادث والمناسبة بين الاسم الدال على
الدوام والثبوت والقول الثابت قبل اختياره ومعه ومشيه بالترجيح لابن يونس
ـــــــــــــــ هو الامام ابو بكر محمد بن عبد الله بن
يونس اي لترجيحه حال كون الترجيح كذلك اي كالاختيار في تفصيله السابق
ومشيه بالظهور وهو الوضوح لابن رشد هو احمد بن محمد بن رشد
يكنى ابا الوليد اي لظهور ذلك الحكم له او لاستظهاره اياه حال كون الظهور
كذلك في التفصيل المتقدم **وقوله** ولا يخفى ان اوله
بالاختيار الظهور وبالترجيح لاستظهار من تبكت بالاشارة لابن رشد
يعني ان الاولى ان يا اختاره ابن بشير عنه نفسه ان يشير له بالظهور اي بعبارة
الشاذة اي شعار معا بذلك وثنا اختاره من الخلاف يشير له بالاستظهار اي بشيء
بعبارة المادة كما فيها من شعار بانه اخبر عن شيء واستظهر منه لا بالظهور
بعض فيهما كما فعل والاستظهار **قاله** ـ وليس قوله ـــ
بالاختيار وبالترجيح متعلقا بقول المصنف بالاختيار وللترجيح وهو
اعتراض على المصنف لا توجيه له وتطير بعوه عج وابدى احتمالا ثانيا

توجيها

وقال توجيها للمصنف انه تبع ما قبل المادة بالصيغة له ما هو بالصيغة
يحتمل ان المصنف قدم قوله بالاختيار للخمي وقوله بالترجيح لابن يونس فالوقف
نعيم للخمي بالاختيار تعيين له بالظهور كما عبر والاول وتعيين له عن ابن يونس
بالترجيح تعيين له عن ابن رشد بالاستظهار وقال عقب الاول **قلت**
قلت قد قدرت ان مادة الظهور تشعر بذلك من عنده نفسه
ومعنى الحرف الفعل والاسم وما تقدم ان الاستظهار تشعر بخلاف ذلك وهو
يجوز فيهما او خلاف ما حملت عليه كلامه **قلت** في شان اشعار مادة
الظهور بانه من عند نفسه انه ان اشعار الفعل الدال على التجدد بمعنى ـ له
الدالة على ذلك اقوى من دلالة الاسم عليه وكذا الامر في اشعار مادة
الاستظهار بما ذكرنا الا ان اشعار الاسم من معنى المادة اقوى في ذلك من
اشعار الفعل معها انتهى ومشيه ابا الفضل المازري اي عبد الله محمد بن علي بن عمر
التميمي المازري نسبة لمازر بعثح الزاي مدينة في جزيرة صقلية لقب بالامام
لان النبي صلى الله عليه وسلم منام افقال يا رسول الله اهو ايدعو بي به ـ
فقال وسع الله صدرك للفتيا اي الترجيح اقيل لم يقل كما قال
في غير الاختيار والترجيح والاستظهار **فالجواب** انه لما قال ذلك
تمم اعتراضه لانه اذا علمه ان المصنف قد التزم بالاشيم لما اختاره من
الخلاف وبالفعل لما اختاره من عنده نفسه ولم يوف بما التزمه في الفعل اذ
قد يشير به لما قاله المازري من عنده نفسه من غير ترجيح له بقوله كالاحسن او
الاظهر والصواب كما في قوله **قال** الشيخ في يوم عرفة وكما في قال
وفيه نظر وقد يشير بالمادة فيه ترجيح كقوله فقال يستحسن كذلك حيث
اشار به لذلك يستعمل الترجيح من القول كمن قال ولم يستعمل **قال**
في كلامه الا للحكاية فقط وقد فعل الشيخ لقوله لم يات بهذا الاعتراض الذي
هو منهم لقوله على كل حال وقد وقع الذي اعرفه بهذا الاعتراض بان معنى فقال
يستحسن اي فقال الاستحسان تركه فالترجيح مستقلا من قال الخ كما كان
على وجه الحسنية يرد لي بقوله يستحسن وبان ما اقتصر عليه هو ترجيح له
باقتصاره عليه قاله ـ وقوله لم يات بهذا الاعتراض قد يقال بل هو منهم
ايضا لعموم الترجيح وقوله كذلك كما هو كما هو ما لذي فيه الشيخ هو الموافق
لقول المصنف كذلك حال كون المقول كذلك في التفصيل المذكور وهو مسلم

ان يشير

في الاسم وأمّا الفعل فلم يتعرض له أصلا قد علمت مما مرّ يحتمل أن يكون ضميرا منونا
وأن يكون منونا والمعنى على معنى رجحه المازري بل أراد به مجرد
الحكاية نقلا في الفعل لأحد الأشياخ الثلاثة قبله وأن ترجيح القول إن كان
إذ وجد فإنما هو مما اشتمل عليه كقوله قال وهو الأشبه وفيه بحث
إذ ما جاء بلفظ المصنف إذ يشمل بفاعلها الفتوى من عند نفسه وإن لم يعم علمه
المازري بالصواب والرجح ونحوهما وقد وقع في كلامه كذلك ونحو مجزوم حكما
يفيد ترجيحه له واختياره بقوله فالحق كذا ونحوه وقوله قال وإن قال الفرعي
بأنه [illegible] يستفاد منه ترجيح ما ذكره لكونه جزم به حكما ما ذكره الفاضل
عجيب فإن المصنف قد بيّن أن المراد بالفعل للمازري أن يشير لمقول الأشياخ
الترجيح وليس المراد بهما الحكاية المجردة فليس [illegible] مما لا يصح ما ذكره الإمام
له عج ويجري مثل ذلك في قوله [illegible] لم يستظهر **قال**
في كلامه إلا للحكاية فقط [illegible] فإن قال [illegible] وبما قررنا
ظهر أن اللام الداخلة على اللخمي ومن بعده بمعنى [illegible] لقوله
الجوهري [illegible] أشار إليه بالبيان وما وأشار عليه بالرأي انتهى [illegible] ذكر اللام تعني
للانتهاء **قال** عج عند قوله لتردد المتأخرين **وقال**
عج عن بعض شيوخه ويحتمل أن تكون اللام الداخلة على التردد [illegible] لكن
إن مثّل [illegible] الى قول المدونة إذ المعقول فيهما انتهى وإنما قال الشيخ فيما قررنا
ظهر أن [illegible] ولم يقل علمت لعدم تقدم [illegible] بأنها بمعنى إلى ولعل ظهوره من المصدر
المقابل المحذوف إذ لو كانت للتعليل لزم اتحاد العلة والمعلول فيما يظهر
داخلة في الحقيقة على محذوف متعلقة بشيء [illegible] ومما ينبغي أن يعلم أن التخصيص
الواقع في [illegible] منزلة [illegible] إذ تخصيص اللخمي بالاختيار وابن يونس
بالترجيح وابن رشد بالظهور والمازري بالقول [illegible] اصطلاح لفصل التمييز
إلا من نسب إليه بعضها رجع بذلك للعقد إذ كثيرا ما يعبر بالظهور لقوله
ابن رشد [illegible] بعلم ذلك بتصفح مسائلهم **قال** واعلم أنه
يذكر اختيار [illegible] للأشياخ تارة لكونه [illegible] وتارة لكونه هو الراجح
وذلك حيث لم يذكر غيره وكذا [illegible] اختيار غيره من المختار إليه [illegible] وأصح
واستحسن **و**قال ابن غازي خص [illegible] بالتغيير لكثرة تصرفه في الاختيار
وبدأ باللخمي لأنه أجرأهم على ذلك ولذا اختصه بمادة الاختيار وخص ابن يونس

بالترجيح

بالترجيح لأنه أكثر اجتهاده في الترجيح بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه قليل
وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول يأتي على رواية
كذا كذا وظاهر ما في سماع كذا كذا وخص المازري بالقول لأنه لما قويت عارضته
في العلوم وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه انتهى قال
حزام [illegible] قوله فإن القول ما قالت حذام [illegible] اصطلاح والتسمية انتهى
هذا ولم يذكرهم المصنف على ترتيبهم في الوجود إذ أولهم ابن يونس ثم اللخمي ثم ابن
رشد ثم المازري **قال** الشيخ [illegible] ابن القاسم شارح الشامل
وعمدة تت وتلميذ شيخه على الشمهوري عرض المصنف [illegible] ذكر [illegible]
[illegible] الأشياخ [illegible] رتبتها قريبة من رتبة المشهور [illegible]
كما يجزم بتضعيفها انتهى وما ينبغي أن يعلم أن المراد [illegible]
الترجيح وليس المراد [illegible] شيئا [illegible]
[illegible] لهم كثير [illegible] أيها وحيث [illegible]
أي لفعل [illegible] زمانا أو مكانا [illegible]
قلت [illegible] ذكرت [illegible] ما يقرره [illegible] أي إنما وجد شيء حيث
قلت أي [illegible] بحذف الشرط [illegible] دخول الفاء في جوابه
والعامل [illegible] المعمول [illegible] عليه لأن المعمول لا [illegible]
به ولأنه [illegible] قوله المذكور وأما على كونه ظرف مكان
فيكون للتقديم [illegible] خلافا وأما [illegible] بوجد مكانا قوله
خلاف [illegible] كونه ظرف زمان **قال** [illegible] وهو لا يناسب
قوله حيث ظرف مكان اتفاقا وقد ترد للزمان على خلاف موضوعها [illegible]
[illegible] أو مراد [illegible] بقوله الظاهر [illegible] دليل قولهم [illegible]
هو ظرف زمان أو مكان [illegible] كلام المصنف وحمله فيه على المكان بعيد إذ لا مكان هنا
هنا على إعراب الشيخ [illegible] لا يجوز [illegible] كانت من الظروف
اللازمة انتهى [illegible] نظرا إلى المعنى [illegible] والمعنى المراد كل موضع
قلت فيه خلاف [illegible] المبتدأ [illegible] من العموم وقول الشيخ
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible]
عند قوله [illegible] **تتميم** [illegible] ما تقدم من

ان المعنى مهما وجد شيء زمن فوت خلاف فذلك بعيد عن المراد من كلام المصنف انه مراده
متى قلتا خلاف فذلك وجوابه ان المراد بشيء المقدر من لفظ خلاف وان كان هذا
بعيدا من قوله: ولا بد من وجود شيء في الدنيا زمن قوله المذكور وعبّر المصنف
بما ذكر ولم يعطفه على مثل ما قبله نحو وخلاف للاختلاف في التشهير مع انه اخص
لانه يصير محتملا لان يريد معنى اللفظ كما هو المتبادر منه ولان يريد الاختلاف
في اقوال وليس معنى الشاذ مرادا وهو مشهور عن الورع وخلاف مرفوع على الحكاية
انه معرف بكلامه في هذه الكتب لا هنا مبتدا خبره محذوف وعاملا وقد يذكر نحو
في وجوب غسل الميت الى آخره قال الخلاف ولو نصبه لاقتضى انه متى ذكر اقوالا
مختلفة في مسألة كقوله اعتبر بعشر ملكه الا عند عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن
مناد ومولى زبير بن الحارث العتق كانت مختلفة في التشهير ومساواة لخلاف
واذا خلنا الكاف في قوله وتحج من الحج محمول على الاجازة عند مالك لا ابن
القاسم ما صل فيه شهر كل ما خذ بين من القولين بجواب ان المصنف لم يطلع على ذلك
كما يدل على ذلك قوله هنا فذلك لعدم اطلاعه في الفرع وان كان مراده ان حجية تفيد
فيجاب بان هذه الحجية لم يعتبرها **قال** وحاصل ما اشار اليه الشيخ ان فرع خلاف
يبيط فقطعا ان الى اللفظ وهو المقصود ونصبه يوهم ان المراد معناه وليس
بمراد جموما سد **فان قلت** يمكن ان ينصب ويذكر منصوبا دائما مع انه
يذكره مرفوعا فذلك الجواب الشهاب المقري ان مادة النكتة معرفة يقتضي انهما
عينها وليس الامر كذلك هنا والجواب ان معنا هذه مضاف اي جواب انما ان
التشهير في المذكور اي فذلك الاختلاف القول الحاصل للاختلاف في التشهير
بلفظ المشهور في كلام اهل المذهب او غير ما كالظاهر المذهب او الصواب
كذا او الظاهر كذا او الراجح كذا او المعتمد به كذا او الذي عليه العمل او نحو
ذلك قاله **قال** وقد يقع للمصنف الاشارة للاختلاف في التشهير بغير لفظ
خلاف كقوله في الزكاة وشهر الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين وقوله في الطهارة
وشهر ايضا القطع بالنسيان وقد يقع الاقتصار على احد المشهورين لقوته عنده
باعتبار كون مقولا بموجب المذهب معرضا عن التشهير الاخر كتشهير ابن يونس
وجوب فرض النفقة لزاما فقد اقتصر على مقابله حيث قال ان الواجب قوت
وادام الخ وقد يقع له عكس ذلك كبطلان الصلاة خلف الفاسق بالجارحة فانه
اقتصر على تشهير ابن يونس مع ان المعتمد تشهير ابن رشد الصحة وحينئذ كانت قولين.

او اقوال

او اقوال لا لم يقل قولان او اقوال بالرفع على الحكاية كقوله خلاف لبيتنا وانحو اعتقد
في التقدم الي انقا ونحو على الاجازة عند مالك لا ابن القاسم ونحو ثالثها يتيمم ورابعها
يجمعهما ونحو وندب بالمدونة زيادة ثلثه او نصفه ونحو اربعة اميال او خمسة
للشعير بحلفة بائنة او اثنين ونحو البر بتناوله اما قبل به وثالثها عزرته
عقبه بلفظه بان قوله في المستثنى هو المشهور لا ابن القاسم **قال**
والتعبير ان المصنف لم يتعرض لمصطلحه في مآخذ بين الشهر وغير خلاف الذي هو
جملة ثم ان المقدر معه فقلت لان القول لا يطلع الا على جملة او ما هو في معناها
كقلت قصيدة ما واقع على كلمة والضمير المنفصل عائد على كلمة اي وذكره
باعتبار اللفظ والضمير المجرور عائد على ما اي او كلمة الكلمة معنى ثالث
الجملة **قال** وقوله عائد على ما لعله على جملة بدليل
قوله اي الخ واعترض قول الشارح لان القول الخ بان مراده انه لا يقع الا
على ما ذكر من الشيئين وليس كذلك بل يقع على امور اخر ذكرها الرضي ومنها
المفرد الذي اريد به لفظه مثل يقال له ابراهيم وحينئذ ليست النكتة في ذكر
ذلك له **قلت** في الاول وقد كرر في الثاني الجملة ولا مراد بل تاتي
الحكاية مع ليس مرادا واتما اشهر وعبر مع قولين او اقوال الذي هو مبهم
لكونه غير محكي وقد كرت الصالح لوقوعه على المفرد فذلك المذكور من القولين
او الاقوال لعدم الاطلاع في الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل
قلبي كالنية او غيره قلبي كالوضوء على ارجحيته هو مصدر معكوس لرجح مخففا
ما ضربنا زيادة الياء النسب على لفظ ارجح مختوما بتاء التانيث فيه نظر
اذ الصفة اذا الحقتها ياء النسب ابادت ما يفيده المصدر لانها تصير مصدر
ويدل لذلك العصبية وغيرها قاله **قال** والزيادة المذكورة
لا تفيد بالمستوفيات معنا بل هي جارية في الجامد ايضا كالزيدية لا كرهذا
المصدر ليس له فعل بخلاف لا قول اي كون احد منهما او احد منهما ارجح من غيره
حقيقة ايقول اي كون في احدهما او احد منهما راجحا نية او ثم هم على غيره
قال والتعبير برجحانية وبعد كونه اخصر اتما الخبر لا تعبيره
باسم التفضيل يقتضي انه اذا اطلع على قول ارجح انما يقتصر عليه حيث
كان مقابله رادا الا ان كان ضعيفا مع انه يقتصر على الراجح وان كان مقابله
ضعيفا فلو عبر برجحانية لشمل مفهومه مقد الشاذ وقال الخبر فقط لانه.

قد يستعمل اسم التفضيل في غير معناه الحقيقي نحو الله اكبر بمعنى قوله هنا ارجحية
رجحانية و **قال** ح قد يجيء في كلامه بان ارجحية مصدر كما ان الرجحة
اذا زيد فيهما ياء النسب تعين ما يعطي له المصدر كتمام بعد على ما يدل عليه
رجحانية من اطلاق الحرف لا على المشاركة وزيادة وجواب بانه يتوهم في ارجحية
من اعتبار معناها معنا داخلي الذي هو اسم التفضيل انتهى ح منصوصة بخلاف تفسيره
بلفظ خلافه كما عبر بالاطلاع في البرهي على رجحان كل من القولين او تشهيره
او نحوه كما مر يندرج فيها اذ المصنف لا يطلع على ما يستنبط من التي احيى **فيل**
هذا خارج بقوله لعدم اطلاعي وما استنبطه هو غيره مطلع عليه فلا ينافي
اخراجه بقوله منصوصة و الجواب ان المراد بالاطلاع العلم اي لعدم علمي
في الترجيح ارجحية وهذا شامل لما اشتبهت فيه يغفل عنه فاخرج ما اشتبهت
بقوله منصوصة مع انها اشتبهت عليه خارج بقوله منصوصة فلو
اسقطه انها من اشتبهت لشمل الشيئين فانه ح و اعتبر لزوما سيأتي معنى زه
من المعاجيم العشر لكن ياتي جمع مفهوم على غير قياس اذ القياس فيه وزن مفعول
ان لا يجمع جمع تكسير استغناء عن تكسيره بجمعه جمع تصحيح ان كان صفة
مذكر عاقل كمعتقون في معتوق وان لا بان لا كان صفة مؤنث عاقل او صفة لما
لا يعقل كما هنا فبالالف والتاء كمعتقلات جمع معتقلة ومفهومات جمع مفهوم
وشذ من تكسير هذا النوع مياشيم وملاقيح ومكاسير ومسابيح **قاله**
ابن مرزوق و قال ايضا اعلم ان تعريف المفهوم يشعر بتوقف معرفته على
معرفة المنطوق وهو كذا اذ معنى دل عليه اللفظ في محل النطق وهذا التعريف
مساعد لما يوهم من الدور واشعر وسواء كان ذلك المعنى حكما او ذاتا كزيد
فانه دال على الذات بالمنطوق كما ارتضاه ابن السبكي وحاصله ان المنطوق
هو الحكم او الذات الثابت لمعنى لفظ مركب مذكور سواء كان ذلك اللفظ
الموضوع للحكم مذكورا او غير مذكور لا كذكر ما يدل عليه ويسمى
ان قال صريحا نحو فلا تقل لهما اف فان النهي عن التافيف منطوق وبه يتجه
اللفظ ومثل الثاني **قوله** صلى الله عليه وسلم تمكث احداكن
شطر دهرها لا تصلي فالمنطوق هو الحكم على النساء الدال عليه تمكث
احداكن وان اكثر الحيض خمسة عشر يوما فاول الطهر المحكوم عليه
ذكر ما دل عليه وضعا والحكم لم يذكر ما يدل عليه كذلك فقوله ما دل

عليه اللفظ

عليه اللفظ وهذا اطلق وبان يكون دلالة اللفظ عليه بطريق الوضع له ام لا
فيشمل قسمي المنطوق من الصريح وغيره و **قوله** في غير التلفظ اعني
الفعل اي التلفظ ومحله هو الملفوظ به ولا بد من تقدير مضاف ويجري
بالنطق الملفوظ ومحله هو فقد لوله وهو ما بين الضمير في عليه على الحال
فحاصل المعنى المنطوق حكم دل عليه اللفظ ولو بغير طريق الوضع حال
كون ذلك الحكم ثابتا لذات الملفوظ به اذ مفعلها ان ثابت معنى الملفوظ به
فان قلت هلا جعلت دلالة الخبر المتقدم على اكثر الحيض واقل
الطهر من المفهوم وما الفرق بين دلالة المفهوم وبين دلالة مثل هذا بالمنطوق
على ما ذكر كما استشعره اي عموم الفرق الشغد **قلت** في الخبر
دلالة لفظية على اكثر الحيض واقل الطهر وهي تمكث وشطر دهرها ولفظ
لا تصلي فان الحكم بانها لا تصلي شطر الدهر وقوله شيئين ذكر الشطر
وطاتها اشطر الثاني للحصر بخلاف حرمة الضرب المفهومة من قوله
فلا تقل لهما اف فانه ليس فيه لفظ دال على تحريم الضرب بالفرق كما في الخبر كذا عرف
به شيخنا العلامة حسن الخناني **قال** ح لكن الحديث المذكور باطل
لا اصل له كما في المقاصد ثم ذكر تعريف المفهوم بقوله وهو ما دل عليه
اللفظ لا في محل النطق فان وافق المنطوق بموافقة اي يسمى مفهوم موافقة
وهو قسمان **احدهما** مفهوم موافقة مساو وهو ان يكون المسكوت عنه المدلول
عليه بمفهوم اللفظ مساويا للمنطوق في المعنى الموجب لحكمه كحرمة احراق
مال اليتيم المفهوم بالمساواة من حرمة اكله المدلول عليه بالاية ان الذين
ياكلون بجامع الاتلاف فيهما ويسمى هذا المفهوم لحن الخطاب **وثانيهما**
مفهوم اولى وهو ان ما له يكون المسكوت عنه المدلول عليه بمفهوم اللفظ
اولى من الملفوظ به بحكم كحرمة الضرب فانها اولى من فلا تقل لهما اف لقوة الايذاء
فيه اقوى من التافيف ويسمى هذا المفهوم فحوى الخطاب **قال**
شيخ الاسلام سكت عن مفهوم لعدم وجوده في كلامهم انتهى اي ومثاله من غير
كلامهم الى التطير فانه يعم بالادنى النهي عن التافيف وان خالفه
اي خالف المفهوم المنطوق في حكمه فمخالفة اي يسمى بذلك ويسمى ايضا دليل
الخطاب وقوله مفهوم المخالفة اقسام عشرة مفهوم الشرط نحو وان كن
اولات حمل فانفقوا عليهن والغاية نحو فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره

وانما نحو انما الحكم لله وغير ليس بالله وما والا الاستثنائية من النفي نحو ما قام الا
زيد منطوقه نفي القيام عن غير زيد ومفهومه اثبات القيام له عند من اخرجه
ابن السبكي **وقيل** ان ثبات القيام له منطوق ورجحه القرافي وقيل
الا الله كلمة توحيد اجماعا كما للسنوسي وغيره ولا كونها تفيد نفي الالهية
عن غيره او ثبت منطوقا واثبات الالهية مفهوما على ما للسبكي ومنطوقا على
ما رجحه القرافي ودلالة الحصر لدلالة اللفظ عليه بالوضع لذلك والاستعمال فيه
وقول الناصر فيما ياتي لا اعلم ما الذي يوافق ما رجحه القرافي والصفة والمراد
بها اللفظ المقيد لاخر مقلل للشيوع اي النعت فقط ليس بشرط ولا استثناء
ولا غاية لا تعد له الثلاثة تحتاج لالة بخلاف الصفة والحوانه لا حاجة
بل لا عندي تستثنى بهما لا كلا منهما انما يحصل بها لانه فهو لفظ مفيد وكذا
قال امام الحرمين او غيره معبر عن جميع المفاهيم بالصفة لكان منفرجا الا
الحدود والعدد وهو موصوف بعدده وعدا **قاله** شيخ الاسلام
الانصاري ورده ابن قاسم بان تعبيرهما بالذكر واستثناء هذه الثلاثة
من تعبيرهما اصطلاح للاصوليين ولكل احد ان يصطلح على ما شاء وتوقف
فيه تلميذه عج بان الاصطلاح الخارج عن القواعد لا يشتغل الا لضرورة فيتناول
تعريف الصفة بما ذكر النعت النحوي لا المجرد لمدح او ذم او تاكيد نحو
في الغنم السائمة الزكاة واما لمدح او ذم او تاكيد فليس من التخصيص بالصفة
في شيء كما علمت من ان المراد بالقيد المقلل للشيوع والعلة نحو اعطه السائل
لحاجته اي المحتاج دون غيره والظرف زمانا او مكانا نحو سافر يوم
الجمعة لا غيره واجلس امام فلان لا وراءه والحال نحو احسن الى العبد مطيعا
اي لا عاصيا والعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اي لا اكثر ولا اقل وزاد بعضهم
في مفهوم المخالفة مفهوم ضمير الفصل نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله
هو الولي فغيره ليس بولي اي ناصر وتقديم المعمول نحو اياك نعبد اي غيرك
لا الى الله تحشرون اي لا الى غيره وزاد بعضهم مفهوم اللقب وهو تعليق
الحكم على اسماء الذوات نحو في الغنم الزكاة مفهومه لا تجب في غيرها عند
هذا البعض القائل بهذا المفهوم والمراد باللقب عند الاصوليين ما يشمل
اقسام العلم الثلاثة عند النحويين نحو اعط محمدا وابا بكر وزين العابدين
ويشمل ايضا اسم الجنس الافرادي كرجل وماء والجمعي كتمر وكلم وزاد بعضهم

مفهوم المانع

مفهوم المانع نحو لا يسقط الزكاة الا الدين بمفهومه من لا دين عليه لا تسقط الزكاة
عنه وانكر اي معا جميع المخالفة حتى مفهوم العدد على الراجح معتبرة الحجية عند
الجمهور الا اللقب فانما احتج به الدقاق والصيرفي من الشافعية وابن خويزمنداد
من المالكية وبعض الحنابلة وانكر ابو حنيفة الكل مطلقا والمصنف اعتبر
مفهوم الشرط فقط اي لا غيره من المفاهيم التي للمخالفة واما مفهوم الموافقة
فاتفقوا على حجيته **قاله** المحلي والفاء اذا دخلت على مفهوم التي هو
اسم فعل مرفوع محلا على انه مبتدا وفاعله مستتر فيه تقديره انا اثاما بالخبر
والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جواب شرط غير جازم
قاله بعضهم لتزيين اللفظ لا غير فهو زائدة وكانها جواب شرط غير جازم
اي من حيث المعنى فلا يقال قد جمع بين قولين وفيها زيادتها المشار لها بقوله لتزيين
ومضى عليه ابن هشام **والثاني** انها جواب شرط مقدر وعليه مضى
التفتزاني اي مهما جواب شرط لا انها في جواب شرط كما يتوهم **وقيل**
عاطفة نقله الدماميني **واجيب** ايضا على صورة الجمع بين قولين
بانه لم يقل انها جواب وانما قال كانها والواو بمعنى او اي اذا اعتبرت بضم
التاء للمتكلم وفتحها للمخاطب مفهوم الشرط فالثاني اثنا بالمخالفة عن اعتبار
غيره من مفاهيم المخالفة ويرد عليه مفهوم انما وما والا فانه اعتبر مفهومهما
بشهادة استقرائه كلامه نحو انما يجب الغسل للزوجات وانما يعرض التمر والعنب
وفيه مسامحة في ما والا فانه لم يذكرهما في كتابه بشهادة استقراء كلامه
واجيب بان المراد من اعتباره مفهوم الشرط اي نصه عليه
كالمنصوص في العطف عليه والاستثناء منه ولا كذلك مفهوم انما وما والا
فانه قد اعترض في قوله التزم اعتبارها بانه لم ينص على التزام اعتبارها
وانما انبهوا انه اعتبرها ولا يلزم من الاعتبار التزام الاعتبار واعلم ان الشرط
اي معناه اللغوي من حيث هو بقطع النظر عن قوله يطلق اي يستعمل لا انه في مستعمل الا فيه
اللفظ تارة بازاء اي بمقابلة ما اي معنى يتوقف على وجوده وجود شيء اخر
والمراد على وجوده هنا فلا ينافي ما ياتي من انه لا يلزم من وجوده وجود
اي خارجي على ان عدم الشيء هنا من انه الصلاة متوقفة على الوضوء وان
كان لا يلزم من وجوده وجودها فلا يرد على ما به الجواب على ما هنا ومن اين
الشرط من حيث هو بقطع النظر عن قوله وينقسم الخ ما يلزم اه قبل هنا رسم اه التعريف

بالتلازم رسم عند المناطقة وكان المناسب ان يقولوا ونحو بعد **فالجواب** ان نقلنا
الاصوليين وغيرهم كما قال الجلال المحلي ان الحد ما يميز الشيء عما عداه كالعرف
عند المناطقة فالمراد من عدمه العدم كمرور الحول بالنسبة لوجوب الزكاة
في العين والماشية فانه يلزم من عدم تمام الحول عدم وجوب الزكاة فيما اذا كان
ولا يلزم من وجوده كتمام الحول وجود لوجوب الزكاة لتوقف وجوبها
على ملك النصاب ملكا كاملا ولا عدم لتوقف بقية شروطها لذاته يرجع
للثلاثة قبله اي قوله يلزم من عدمه مع عدم الشرط العدم **وقوله**
ولا يلزم من وجوده وجود **وقوله** ولا عدم فاحترز به على رجوعه
للاول عما اذا وجد المشروط مع عدم الشرط كصلاة فاقد الطهورين على
احد الاقوال عندنا واحترز به على رجوعه للثاني عما اذا اقترن بالشرط سبب
فيلزم الوجود كوجوب الحول الذي هو شرط في وجوب الزكاة مع النصاب الذي
هو سبب الوجوب واحترز به على رجوعه للثالث من مقارنة الشرط الذي هو
الحول مثلا لمانع كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة فيلزم
العدم ولزوم الوجود والعدم فيه لا لوجود السبب والمانع لا لذات
الشرط **قال** الجلال المحلي قال وانما قال فيلزم الوجود ولم يقل
فيلزم من وجوده الوجود كما هو كذا معروف من كلام المصنف لان لزوم الوجود
ليس من وجوده بل انما لزم وجوده مع وجود الشرط جزء السبب ولا يلزم
من وجوده الوجود لغيره لذاته وكذا القول في قوله فيلزم العدم انتهى
فان قلت تعريف الشرط بما ذكر غير مانع لانه يشمل الركن **قلت**
يجوز ان يكون رسما والمقصود تمييز الشرط عما عداه كالسبب والمانع
ومثل هذا جائز كما صرح به طائفة كالسيد ويجوز ان يعبر بما يخرج بقرينة
اشتهار ان الشرط خارج قاله الوالد وانظر تعريف السبب والمانع وما
يتعلق بهما في تنقيح ... من حيث هو الى عقلي كالحياة فانه شرط عقلي
للعلم وعادي كالسلم شرط لصعود السطح مشروط وشرعي كالطهارة
شرط لصحة الصلاة ولغوي كدخول الدار مثلا لوقوع الطلاق في المعلق عليه
واعترض هذا المثال بانه يلزم من وجود الدخول وقوع الطلاق وحينئذ فيقال
انه لا يلزم من وجوده الوجود **واجيب** بان عدم اللزوم باعتبار
اللغة واللزوم باعتبار الشرع والكلام في هذا القسم انما هو باعتبار اللغة

وباعتبار

وباعتبار المذكور لا يلزم من وجود الدخول وقوع الطلاق والله اعلم والسببي
للقرافي ان الشروط اللغوية اسباب **وص** بقولهم الشرط ينقسم الى عقلي ليس
مرادهم الشرط المألوف وانما المراد الشرط من حيث هو الشامل للسبب فالشرط
وتارة تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة اخرى وينبني عليه
قولهم فعل الشرط وجوابه وادواته اي فعل التعليق واداة التعليق ... وانت
الدالة على التعليق والاضافة كما تقرر اضافة الدال للمدلول والعرف يشترط
مضمون الجملة ومفهومها ان مضمونها مصدر منتسب منها كقيام زيد وعدمه
في قام او ما قام زيد ومفهومها ثبوت القيام له او نفيه عنه في المثالين المذكورين
وتارة بازاء الجملة الاولى من الجملتين المذكورتين وعليه قول النحويين الشرط
والجزاء يكونان تارة ماضيين وتارة مضارعين او مختلفين اعترض هذا بان الشرط
والجزاء الواقعين في كلام النحويين انما هو الفعل فقط لا الجملة كما يدل عليه
قولهم ماضيين او مضارعين ومفهومه ان لا ... بازاء الجملة قاله ... وقد يجاب عنه
بانه اطلق عليه جملة لتضمن الفعل للفاعل ومعنى الثالث مفهوم المصنف
بالشرط في قوله مفهوم الشرط دون الاول وان كان لا معنى للثاني هنا ولعدم
الجزاء لا في ... ولذا قال فعل ما قلت لما الشرط في تخصيص معنى النوع
من المفاهيم باعتبار لزوم ما قلت لان السر ان الشرط المذكور في قول المصنف
مفهوم الشرط باعتبار مدلوله يلزم من عدمه العدم انما لم يقل ويلزم من
وجوده الوجود لان الموصوف قد استعمر بالمنطوق وكلامنا انما هو
في المفهوم وغيره من المفاهيم لا يلزم ذلك فيه لان اعلا مفهوم ما ورد انه
قد قيل انه منطوق اي قد قيل ان المستفاد من المفهوم في قولك ما قام الا زيد مثلا
وهو ثبوت القيام لزيد منطوق والصحيح انه مفهوم والمنطوق هو نفي القيام
عن غير زيد اذ التقدير ما قام احد غير زيد وقد يقال ان الجلال المحلي
وانتفاء الحكم فيه عن المذكور مقتضى كلامه ان المفهوم هو الاشياء فيكون
المنطوق الثبوت وليس كذلك كما تقدم **والجواب** ان هذا مبني على
القول الضعيف وهو ان نفي المفهوم على القول الصحيح منطوق ... المنطوق
مفهوم قاله بعض شيوخنا ... لا حتمال ثبوته فيه نافيا ونفي عنه
ثم يلا للنافي منزلة المعدوم اذ الموجود قد ينزل منزلة المعدوم لاعتبار
مناسب نحو وما رميت اذ رميت وما به البليد عالم لا زيد اذ عالم ...

بازاء

فلا يدل على نفيه يعلم ذلك التنزيل باعتبار مذاهب لا عموم لزوم الاشتباه ولزوم ما...
من لغو ولا عقلي بشهادة الذوق السليم واعلم ايضا ان تعطيل غير الشرع عن معمومه
لغير ما ذكره الاصوليون من موافقة الغالب فيما ذكره الاصوليون نحو وسايمة
الغنم الزكاة فان الغالب انما تسوم اي ترعى ومافعها ابدا مع موافقة الغالب من كونه
خرج على جواب سوال السايل خروج عن سنن الطريقة العربية التي اورد الامة على
اسلوبها وليس هذا من باب الاصطلاح الذي لا مشاحة فيه لا كروهما يوافقه انكار
الشبكي المفاهيم كلها باعتبار المصنفين والموافقين وغيرهما ولم يعتبر كونه فيه
خروج عن سنن العربية التي اورد والكلام عليها وقد يقال الذي انكر هو الاحتجاج
بها وهذا غير تعطيلهم لها فتامله مع واشير بضيع او استيس بالبناء للمفعول
فيهما ومعنى ان وقع من كلامه وان ذلك كذلك اومن عند الذي استنظر وهذا
من الظاهر **قاله** ابن مرزوق وقال الكثر كونه من الخلاف فيهما كقوله
في الجهاد ولا حسبه الجمهور من نص فانه من قول كتاب الشي لا ولي بالواو
لا بان لانه الحكم في الدلالة على انه اشار بهما من دلالة او على ذلك **قاله**
عج **و** قال لا معنى مقام تقسيم والواو فيه اجود من او كما قال ابن مالك انتهى
وقد يقال ليس هنا تقسيم لمقسم وقد يجاب عن المصنف بان او لمنع الخلو فيفيد انه
تارة ياتي بالشيئين معا بحكم واحد وتارة يقتصر على احدهما فهو اولى من الواو
المفيدة انه يجمع بينهما دايما ولا يقتصر على احدهما مع ان الواقع فيه خلافه
وان يقول بالتصحيح والتشهير لانه يشير بان لا وجه و لا احسن شيئا لم يقتصر على ما ذكره
حتى يحكي لعضه وقد يقال هذا اشار به اوله والمراد بما في صح واستشهير كما
قيل او **قاله** بعض شيوخنا ولا شك انه مثله ولا كراهة ولي هنا ان ايضا
ان يقول بالتاويل لانه موهم والتعريج التفريع صحيح فلا ينافي قوله لا ولي بغيره
بما لا يوهم **فيل** او وهم بالتصحيح والتشهير لو بهما او هم ايضا ان المراد
بالاحج الواقع في كلام المصنف اسم التفضيل الى اذا مقابله صحيح لان المفهوم من
بالاهم ان مقابله غير صحيح **فان قلت** هل يتصور في الاحكام ذلك
قلت قال بعض شيوخه شراح المنهاج انه مستحيل ثم ذكر انه يتصور **فقال**
استعمال المصنف الاصح يستدعي صحة مقابله مع انه يستحيل في الاحكام **و** اجيب
بان المشاركة تكون في اصل الوجود او التخيل ولا شك ان مقابل الاصح قد يتخيل صحته
واورد ايضا ان الصحة شيء واحد لا يتفاوت فكيف يوصف الاصح وصحيح والاقتضاء

التقية

انشعبة لا تجتمع على محل واحد لمضادة الوجوب بالحمد ونحوه **واجيب**
بان معناه انه يدل على ان كل مجتهد مصيب وان حكم الله ما اداه اليه اجتهاد المجتهد
كما يقال الاصح ان الوتر سنة انه مقابله وهو الوجوب صحيح عند ابي حنيفة ويصح على
ان حكم الله واحد باعتبار ان كل مجتهد يجب عليه اتباع ظنه لا فوت اجماعا في ا
فوق مجتهد بشيء ويكن ان يقال مقابل الاصح قوله الاصح وان قول الاصح صحيح
الا انه لا يجوز ان يقول انه اشهر فالاصح وبعد الجواب يصح ان يكون جوابا عن
سؤاله الاول ايضا الى ان شيخنا غير الكبير فقد جمع منهم والمصنف من ذلك الغير
اي فقدمت ذكرهم لانه واثم بما مثلنا من الحكم على اسم فقط الدليل كما في كتبت
زيدا كما في القاعدة المعروفة وهي كل حكم ورد على اسم فهو على مسماه لا الوليد
فما قيل لا يستثنى كقام زيد اي الذات المسماة بذلك والدليل اما ان يقتضي للاسم
فقط كما هنا وكتبت زيدا والمسمى كضربت زيدا وقد يقال معناه ايضا ضربت
الذات المسماة بزيد ومنهم اللخمي والمازري وانما نكون قوله ومن بينهما اسلم
لانه اخص من وابن يونس وابن رشد او تقيدنا صح بالبناء للفاعل معناه الحكم فان قلت
اي الحكم حتى يشار اليه قلت هو مقدر بعد استشهر انه تقديره اشير بتصحيح
او استشهير في حكم او استظهر ولم يقل واستشهد ليطابق علة للمنع قاله
وقوله قبل استشهير اشارة علة للمنع اي تتبع قوله او استشهد اشارة الى
ما قد مثاله من ان الترجيح الظاهر من الترجيح بلفظ مخصوص لا بي ان يشار اليه
بما ذكر لاجل اللفظ واشير بالتصحيح لو قال ابن رشد بالرجوع على الحكاية كقوله
خلاف ذلك او وجه فيه امران احدهما منعه ومعوان ما عنى به المصنف او جد لقوله
نحو نظره فوله وجعل المخالف المواقف كالمخالف نظر بخلاف ترجيح قابلته
لا يشمله وان كان لم يشر المصنف للترجيح فعرفنا اصلا ان المراد به الترجيح
ولا خلاف للمتاخرين اصلا عليه اما ترجيح او نظر ثانيهما ما ذكره من قوله
في قوله ولو قال ابن رشد بالرجوع على الحكاية الخ شيء وذلك انه لو عبر بذلك للزم
الحكاية بغير القول وهو شاذ فقاله بعض شيوخنا **واجيب** عنه بان
القول معناه اذا انتقل واشير بقوله كذا فالحكاية انما هي بالقول لا كذلك الخ
على معنى التعريف على المصدر محذوف وما ثم يقال تعبير المصنف التي هي هو الاختلاف
فلا يخلوا اما ان يدل بقوله الترجيح معناه اللفظ او معناه الذي هو الاختلاف
فان اراد الاول ورد انه لم يشر به معه وان اراد الثاني ورد عليه ان الاختلاف

شامل للقولين و الاقوال مثلا قال الجواب انه يجوز ان يكون كل منهما لا كرها قول على
تجويز ان الشيخ بلغه تردد من اتى بعد وأما الثاني فلانه تقدم ما يخص
لا اختلاف معنا يختص بما سبق انتهى لتردد المتاخرين اي جنسهم فيشمل التردد
لواحد من المتاخرين كقوله وان تكلم رشيد واب فسخ ولا مهر وهل ان حلفا وان
لزم الناكل تردد فانه لابن بشير فقط ونحوه في بيع الثمار الطائع تردد فانه
للمازري فقط اي اختلافهم لا تحقيق معنى الذي هو معنى التردد لغة كما قال ابن
مرزوق ويدل على تفسير الشيخ قوله اما لاشكال النقل عن المتقدمين او في الحكم
نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم المسألة وفي ايضاح النقل والنيران
يكون كل منهما بمعنى المنقول او المنصوص وبها فسرنا من قولنا في الحكم
كمراد المعطوف بأو ومفرد لا قوله لعدم وان المعطوف عليه في قوله في النقل
لا قوله لتردد لانه لما ان المصنف يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين على حكم
وان اتفق راي المتاخرين عليه وهو غير وافق للمصنف وما قاله المتاخرون
عمدة في الدين كالمتقدمين بالصواب كما اشار له رحمه الله ان معنى المصنف انه
يشير بالتردد لاحد امرين اما لتردد المتاخرين اي اختلافهم في المنقول عن
المتقدمين بان ينقل ابن ابي زيد مثلا الكراهة عن ابن القاسم وينقل عنه الجواز
ابن اللباد مثلا واما لتردد المتاخرين في الحكم نفسه فيقول واحد الجواز واخر
الكراهة وسبب اختلافهم عدم نص المتقدمين كما هو الذي في رنال كما مر
فيهما اي في التعبير ويحتمل ان المعنى كما المصنف كما مر في التعبير الثاني غير مراد
والاول الظهر واعلم ان المصنف لو قدم قوله واشير الى قوله المتقدمين
بالاحتمال الغاية وجعله تاليا لقوله او بالقول للمازري كذلك فيقول عقبه
وبحمم واستحسن الى ان شيخنا غير مم واستغنى عن قوله واشير وقوله الذين
فرمت لكان اخص واظهر وعلة كونه اخص لخصوص ما وعلة كونه
اظهر بقوله لكون الضمير فيه تلا مرجعه وكان فيه اشارة لجملة الرجال الذين
مر اسمهم صريحا وغير له قبله كرمصلحه فيما يعتمد من المفاهيم وثبت في لكنه
في بعض نسخ المصنف مقام ما نصه واشير بالاوراغيانية المقرونة بواو
الكناية المكتفى عن جوابها فيها قبلها الى خلاف منه مقيد منسوب لمذهب
مالك اي انها تفيد ان في مذهب مالك قولا آخر في المسألة ضعيف وخلاف بمعنى
اختلاف لا بمعنى خلاف وهو ظاهر ومذهب مضاف اليه بياء الاضافة في اخره

ومعنى تعبيرا ان المراد بمذهب مالك تمامه وشيء من خلاف واضافة مذهب الى مالك كان
وليس مرادا لما ان يدعي ان المقام وقرينة تقليد المصنف تهدي مذهب مالك خاصة
وشاملة لما اشتهر او بقصر بحسب منزلة النسخة وان لم يثبت في بعض النسخ كما قال لانه
لا يشير بها لاحد الخلاف فوقه كما يكون في الحج وان مع انه يشير وقوعها في كل مما كتبا
قال ابن غازي تبعا لابن مرزوق وهو يشير بها تارة للخلاف في المذهب
وتارة للخلاف خارجه كقوله وان تعليقا وتارة لدفع التوهم والله بالنصب عطف
على ما مثل لافادة التخصيص عند البيانيين والحصر عند النحويين او والله تعالى
لا غيره لان الله تعالى هو القادر على كل شيء ولا يسأل عن شيء متفائل ندرة اصل
ان ينفع به من كتبه او قراه او حصله وفيه محض الخلاص بتاليفه وانه لم يترتب عليه
منفعة من مخلوق ولا قصد بتاليفه التوصل الى الغرض منهم كعادة كثير من المصنفين
فلا جرم ان الله بلغه مراده بحسن النية قاله ابن مرزوق تبعهم راجع لقراءه فقط
فيما يظهر ويصح رجوعه لما بعده او شيء اي راجع لحصله فقط وكذا مر وله ولو للتجارة
وكذا مر قوله كتبه ولو باجر وكذا مر وله وان لم يقصر به ما يوجب له الثواب وانظر
ما المراد بالنفع الحاصل لمن كتبه لغيره على وجه لا يحصل فيه ثواب واقامه
حصول كتبه بنية فتامل ما انتفع كذا مر قال رحمه الله وهو توقفه مس
او غيره مما اي غير التعلم والشيء ككاستعارته وحفظه والضمائر البارزة
للمختصر والمستتر لمن او سعى بكتابة او قراءة او تحصيل في شيء منه يشفع به
عاجلا سعيد في نحو او هو غير زائد منزلة الجملة المعطوفة بتحصيل والدعاء
من انجح بما بين لا ولي لوقوعها على ضمير المختصر بتمامه لا يحقنا ولذا لا يكن
يكون التفريع حرج والله اسال ان ينفع به بتمامه من سعى في شيء منه فينتقض
انه سال ان ينفع بالكتاب بتمامه من سعى في شيء منه ولا مانع من الدعاء له
بذلك لما لا يلزم من اجابته ان يوفقه بعد نفعه بقدر ما سعى منه فيما ان يسعى
في بقيته وقال ابن غازي بعضه منه ويحتمل ما ذكرناه من الكتاب انتهى والاول
ابلغ كما قال ابن مرزوق ونصه يحتمل الضمير منه ان يعود على جملة المختصر
الدعاء فيما قبل هذا متعلق به كله وهذا يتعلق ببعضه وواحد من الامور
المذكورة وعملتها ويحتمل ان يعود الضمير على واحد من الامور المذكورة
وهذا ابلغ ومن للتبعيض على كل حال وسلك المصنف سنن الائمة في الدعاء
بالانتفاع بتاليفه لتحصل الثمرة به عاجلا بالانتفاع به في الدنيا واجلا

بانقواب الجن بل بفضل الله سبحانه انه في الاخرى ليلانه معه عنا وعنهم بالعصمة
والضر بجميع صنع الله تعالى فقول دعوته فيا ان الله تعالى نشهد كرله في الدنيا في
وميل قلوب كثير من الخلق لمحبته على والاشتغال به ومعو من علامات القبول وتعجيل
بشرى المؤمن ودام فكم من تاليف حسن كونه كرلهم يشتغل به والرجاء به تعالى
ان يتم الانعام بالاجتماع الحاضرون انتهى تقييد خاص من قوله كتبه
وضع الكتاب قبل الخطبة وسيذكر الشيخ نحوه عند قوله في معظم الكتاب
وقيل يحتمل ان يكون وضع الخطبة اولا واستعمل في محله وعلى هذا
الوجه افتعل نفس رجاء لوقوعه في المستقبل ومعنى كتبه يكتبه والله
يعصمنا اي يمنعنا وفي الابي بضم العين لا نسبة الى ابنة من قرا تونس
كما ضبطه الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه في تحرير المشتبه والسيوطي
في تحرير الانساب والبدر القرافي بذيل الديباج العصمة بكسر العين
عدم خلق القدرة على المعصية والتعبير الاول للغوية كما في الصحاح وعرفت
في الاصطلاح ايضا بانه ملكة نفسانية تمنع من الفجور والمخالفة وبانها
صفة توجب امتناع عصيان موصوفها ويجوز الدعاء بها مقيدة لا مطلقة
لان المطلقة انما تكون لنبي او ملك ولذا قال من انزل الفضل الشامل
ايضا من جمع لا منع في الدعاء بالعصمة من كل شيء واللهم الا ان يراد بالزلل
الكبائر او في تاليف المختص المذكور والمقام قرينة عليه فقال
الشامي وذهب بعضهم الى الجواز اي جواز الدعاء بها مطلقة وقد استعمله
الامام مالك فقال ونسال الله العصمة وكذا الشافعي في الرسالة والشاذلي
في حزب البحر ويشهد له خبر النساء عن ابي هريرة مرفوعا اذا دخل احدكم المسجد
فليسلم على وليقل اللهم اعصمني من الشيطان وروي الواحدي في قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله عن ابن عباس رضي الله عنهما فقال اسالوا الله العصمة
والحق انه ان قصد بالعصمة التوقي من المعاصي والرذائل في جميع الحالات فهذا
ممتنع لانه سؤال مقام النبوة وان قصد التحفظ من الشيطان والتحرز من
افعال الشر فهذا لا باس به انتهى فايل يقصد واحد منهما فالمتجه عند الجواز
لعدم تعينه للمحذور واحتماله الوجه الجائز قاله ابن قاسم وقوله
والحق مخالف للقرافي ونقله الشامي ايضا وقال فقال الحافظ ابو الفضل العراقي
في شرح الترمذي في قوله صلى الله عليه وسلم اسالك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك

والسلامة

والسلامة من كل اثم فيه جواز سؤال العصمة من كل الذنوب وقد انكر بعضهم جواز ذلك
اذ العصمة انما هي للانبياء والملائكة والجواب انها للانبياء والملائكة واجبة وفي
غيرهم جائزة وسؤال الجائز جائز الا ان الادب سؤال الحفظ والحفظ في حقنا
العصمة وقد يكون هذا هو المراد الى الدعاء هنا انتهى وذكر القرافي في قواعده انه محرم
الدعاء الماثور المتقدم مراجعه بفتح اللام مصدر زللت بكسر اللام ازل بالفتح
اذا زل في طين او منطق قاله في الصحاح فهو مشترك بين الحسي والمعنوي والمراد هنا
الثاني لان الكتابة وان كانت حسية فالمراد الخطا فيها والجملة عادية جيء انشائية
معنى خبرية لفظا وقرنت بالنون في جمعه غير ان معنى الدعاء بخلاف الذي قبله
لكونه تاليف نفسه فقدم فيها المسند اليه لتقوية الحكم لتكرر الاسناد مرة الى
الضمير ومرة الى الظاهر لان الفعل مسند الى الظاهر ومسند الى الضمير وفي كلام
الرضي ان المسند الى الظاهر هو الفعل لا الجملة وهو هنا من ان المحكوم به في قولك
زيد يقوم هو الفعل المشترك فيه بالاضافة بخلاف الاسناد لفاعل معين بالاضافة
شرط لا جزء قاله في واتى بالمسند فعلا مضارعا مع كون المسند اليه اسما
لافادة ان لك الفعل استمرار العصمة وقتا بعد وقت ولاستمرار مستفاد من الجملة
الاسمية وكون ذلك وقتا بعد وقت مستفاد من الفعل المضارع والغالب في كل الماضي
كالمضارع لانه يدل على ما وقع وانقطع بخلاف المضارع فان معناه الحدث
المستقبل فان قيل قل التجدد متصل بعضه ببعض او منقطع
فالجواب متصل بعضه ببعض لا منقطع قاله بعض شيوخنا قاله
في كما قالوا في نحو الله يستهزئ بهم اي وقولهم ان المسند فعل لتقوية الحكم بالتكرار في
انه اتى بالمسند فعلا مضارعا مثل قولهم الله يستهزئ بهم وهو مفتاح
التوفيق وهو خلق القدرة والداعية ومعنى العزم والتصميم على الفعل الى الطاعة
وتقوم بل وتقدم في وتسلك اللطف عن شيخ الاسلام انه لا حاجة لقوله والداعية
في القول والعمل فان القول بالعمل نظر للعرف الشائع وعليه جرى قوله صلى الله
عليه وسلم اني اعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل وكان العمل قد يطلق
على ما يتناوله لقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات ثم اعتقد رجهة
استثنائية ايضا لا يجوز على الصحيح عند النحويين اخذا من عند وابن عصفور
للاكثرين ومن منع ابن مالك في شرح التسهيل كما في المغني وبانه نص وهو قول
اهل البلاغة لا يجوز عطف الخبر على الانشاء ولا عكسه واجازه الصفار وجماعة

قال القسطلاني في شرح البخاري في حديث ورقة وهو الصحيح عند اهل العربية.
انتهى ولا كرم في المغني ما نصه عطف الخبر على الانشاء وعكسه منعه البيانيون وابن
مالك في باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن
الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى وذكر السيد في الجمل والمطول صحة عطف
الانشاء على الخبر في الجملة التي لها محل من الاعراب كالواقعة مفعول القول نحو
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل الخ وقال والاولى نعم الوكيل معطوف على كلام المحكي
لانه مفعول يقول العظيم وكذا اذا جعلت جملة ثم اعتبر خبرية لفظا انشائية
معنى متوافق القية فيلعاب الانشاء ومنع العطف مبني على انها خبرية لفظا ومعنى
للباب اي العقول الكاملة تفسير مراد معنا والالباب اللب العقل ويقع في بعض نسخ
الشيخ يعني الكاملة بعد قوله اي العقول وهي اولى واتى المصنف بذوي دون
اولي لانه يدل على عظم فضل موجود قال الزمخشري في قوله تعالى ان الله لذو فضل
على الناس ان الله الخ ويدل على فضل عظم فضله وكثرته ونحوه لابن الخطيب
في سورة الروم في قوله تعالى فآت ذا القربى حقه وكذا العياض في الاكمال في قصة
سعد بن ابي وقاص في الوصية حيث قال قد بلغ مني الوجع يا رسول الله وانا
ذو مال ولا ترثني الا ابنة قال ابن مرزوق وخص ذوي الالباب لانهم اهل الشفقة
والرحمة العاملون ان المواهب والمزايا من الله وان مقام العبد حيث اقامه
فيلتمسون الاعذار ولا يتبعون العورات انتهى من التفصيل الواقع في معنى الكتاب
ومعناه اي الكلام كما مر في وضع الخطبة بعد تمام الكتاب وكذا قوله من كتبته الخ كما مر
فيلزم على هذا عدم الكتاب عن البدء بالبسملة والحمدلة بخلاف وضعها قبله
مستحضرا في ذهنه ورد باحتمال المتاخر عن الكتاب ما بعد البسملة
والحمدلة ويدل له لفظا والمتاخر لتمام الكتاب كتبها وانما قال الشيخ كما مر
لجواز كون الخطبة قبله ويكون الاشارة الى ما استحضر في ذهنه واختار الاول
لظهوره كما قال اولا الاشارة انما تقع وضعا على محسوس لا الموجود الذهني
انما اثبته الحكماء وبعض المتاخرين واكثرهم على نفيه واسل عزمه المفعول لاجله
تعميمه من الاختصار وتنزيله منزلة اللازم ليعم من يصلح للسؤال من الناظرين
قاله ابن مرزوق اي كل احد كقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام
اي جميع عباده والظاهر ان المحذوف خصيص بذوي الالباب لانهم الماشون لا ن
الضمير المحذوف له مرجع في العليه قاله ت وحذفه اقتصارا او اختصارا

لغيره

لغيرنه تعظم كرمه وداخل اسماله قاله ابن مرزوق وبلسان التضرع في النهاية
التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة يقال ضرع يضرع والكسر والفتح في الماضي
وحده في القاموس ما نصه مثلث واما المضارع فليس الا الفتح ونص القاموس ضرع اليه
مثلثه خضع وذل واستكان وكجرح ومنع تذلل وخضع انتهى والتضرع اذا ذل وخضع
افيل ان كان معنى التضرع ما سبق فكان ينبغي ان يكون ذلك بمعنى تضرعهم بلا
شيء كان معنى تضرع الخضوع والذلة فقط فالجواب ان معنا معنى
تلي ولذلك قال بينا قاله ت واللسان مذكر قال الجوهري جار هذا الكلام
وقد يكنى به عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ فمن ذكره قال في الجمع مثل حمار
واحمرة ومن انثه قال في الجمع مثل ذراع واذرع لان ذلك قياس ما جاء على فعال
من المذكر والمؤنث انتهى والخشوع في النهاية الخضوع في الصوت ومنه وخشعت
الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا اي صوتا خفيا والبصر ومنه خاشعة ابصارهم
وظاهره انه لا يتعلق بغيرهما وفي الخبر ارفع بصرك انما الخشوع في القلب كالخضوع
في البدن جميعه الا ما عدى البصر انتهى قاله ع وظهر من كلام النهاية معنا وهما
سواء من معنا فقط كما توهمه بعضهم فانه لم يظهر لي منه ان الخشوع غير
التضرع لاختلاف ما يتعلقان به فيتعلق الخشوع بالصوت والبصر وتعلق
التضرع بالجسد كتعميم الصحاح التضرع بدل وخضع وقس معنا الخضوع بما
يتعلق بالبدن وقال الجوهري لان متعلق التضرع اعم ومتعلق الخشوع اخص والاعم غير
الاخص هذا على المعنى الاول وقال بعض شيوخنا لان متعلق التضرع البدن
ومتعلق الخشوع البصر والصوت وبحث معه في ذلك ولا كذا هنا على المعنى
الثاني انتهى واضافة اللسان الى التضرع واما على معنى مضاف اي بلسان
التضرع والخشوع فكل من الثلاثة اللسان والتضرع والخشوع مستعمل في حقيقته
ولا تجوز الا بالحذف فقط واما ان كلا من التضرع والخشوع شبه بانسان
محذوف تشبيها مضمرا في النفس واضيف اليه اللسان الذي هو من لوازم المشبه
به تخييلا دلالة على التشبيه المذكور وكل من الثلاثة مستعمل في حقيقته ايضا
والتجوز انما هو في اثبات اللسان للمشبه اي ان الاثبات المذكور مجاز عقلي قاله
ع ولا يخفى انه يتوهم من قول الشيخ واما بعد قوله مستعمل في حقيقته ان الثلاثة
مستعملة في غير حقيقتها على الوجه الثاني وهو الاستعارة بالكناية مع انه قد
علمت ان التجوز في الاسناد فقط والوجهان المذكوران جاريان في قوله وخطاب

حد روحنا هنا بالكلام مخاصمة وخطاب وهو عند أهل أصول الفقه الكلام الذي
يقصد به الإفهام وقيل الذي يصلح للإفهام وعليهما الخلاف في تسمية
الكلام في الأزل خطابا فعلى الأول لا يسمى به لأنه ليس ثمة مخلوق يقصد إفهامه
وعلى الثاني يسمى به لصلاحيته للإفهام بتقدير الوجود قال ابن مرزوق
أي وأشار بخطاب التذلل إلى أن التذلل المعجمة من الذل بالكسر وهو اللين ضد
الصعوبة أو من الذل بالضم ضد العز قال الجوهري والخضوع وقد
علم تفسير معناهما في أنها لا يخفى أنه علم تفسير الخضوع من قول النهاية الخشوع
في الصوت والبصر كالخضوع في البدن وأما التذلل فلا يفهم من كلامه معنا وما نقله
تت من قول الجوهري وتذلل أي خضع يقتضي ترادفهما قاله عج وقال
قوله وقد علم تفسير معناهما في أنها أي لأنه قد علم أن التذلل أي هو الخضوع والخضوع
والتذلل لغة التضرع لأنه قد فسر بهما فيكون هو أيضا معناهما انتهى وهو كلام
وبه يعلم أن قوله وقد علم الخ أي بما يقتضي أن التي في كتاب تت لا بما يقتضي
التغاير كما يتوهم هنا وعليه يحمل عج وفي نظره على عبارة النهاية لا خفاء
ولم ينظر لقولها السابق وتضرع أي أذل أو خضع فإن قولها وخضع عقب تفسير
على ذل وجاز أن الخبط في قوله أن ينظر بالبناء للمجهول كما في تت قال ابن مرزوق
معنا الكتاب نائب الفاعل وليس بالبناء للفاعل عائد على ذي الباب لا رسم
ينظر بغير وإن بعد من القابلية بأن لا يعتبر أيضا والوجهان التنقيل ما رباتي معنا
ومعا أما تقدم في الرضى وأما أنه شبه الرضى بشخص وأثبت له شيئا من خواص
المشبه به وهو التغير تخييلا لا السخط الذي يصور الحق بصورة الباطل وسالهم
النظر على الوجه المذكور شفقة عليهم لئلا يدخلوا في قوله صلى الله عليه وسلم
من طلب عثرة أخيه يهتكه طلب الله عثرته فيهتكه نقله ح ولما كان غير الرضا
وإن كانت لا تخلو عيوبا ليست موجودة لكنها عن كل عيب موجود كليلة
وقوله متعامية عنه عقبه بأن قال الخ بما كان الرضى مجزوء في أعلمه
قوله كليلة متعامية ومثل معنا التركيب قولك زيد وإن كان غنيا لكنه
بخيل وقد سأل عن ذلك بعض شيوخنا بعض من هو مشهور بالعربية فقال
أي غير المعتقد أما أن قيل أنه وإن كان غنيا الخ لا يفتقر بالواو وإن قيل لكنه بخيل
فهو لا يفتقر لها لا يستدرك والجواب أن الخبر بخيل وهو لا يحمل على غنى لكن
انتهى وغيب جواب لما ابتدأ للنصر إن يجمع معها أي مع غير الرضا لأنها [illegible]

الخطا

الخطأ مثال وغير الصواب ثم فرع على النظر بعين الصواب ما هو نتيجة بما كان
أي وجد وما شيء هيئة وشق لما كانت تامة وفرع عليها قوله من نقص بيان لما
أي نقص فيه أو فيها لمسألة تذكر منها لا نقص لأحكام تركها مع تعلقها بالباب إذ لا يلزم
من لي ذكر جميع الأحكام المتعلقة بباب وجوابها قوله كما لو وهو هنا مضى كلامه
والمراد به المضارع فاعله ضمير يعود لذا الباب ومفعوله ضمير ما الزيد هو في المعنى
نقص فإن قلت النقص هو التام والتكميل إنما يكون الموجود فجمعه بينهما تناقض
بحسب الظاهر قلت النقص يطلق تارة على المعنى المصدري وهو ما ذكرته
أنه لا يكون تارة على المحذوف منه وهذا الثاني هو المراد هنا وإطلاق النقص
عليه من إطلاق المصدر على المفعول أي المنقوص أو الفاعل أي الناقص والكامل
هو التام لغة كما في الصحاح والقاموس وغيرهما وفي الزركشي قول المنهاج أبلغ منه
والكمال من صبره بالتمام فقط اختاره إليه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتي وقد يفرق بينهما الشيخ عبد القادر بأن الإتمام لإزالة نقصان
الأصل والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل ومن ثم جاء قوله تعالى تلك
عشرة كاملة دون تامة لأن التمام في العدد قد علم أي من قوله عشرة لا أن العرض
نصه من قوله وإنما نفى احتمال نقص في صفاتها وأيضا التمام يشعر بحصول نقص
قبله والكمال لا يشعر به انتهى ورده ابن حجر فقال عقب قوله في صفاتها
ما نصه ويرد بأن هذا إنما يتصور في الماهيات الحسية لا الاعتبارية كهيئة الحج
وبأن الكمال في رواية البخاري والتمام للنعمة التي من جملتها ذلك الكمال والنقص
العام على كل حال وهما فرضا يتعاوران على شيء واحد فالحق أنهما فيه بمعنى واحد
وقوله وبأن التمام يشعر بسبق نقص خلاف الكمال يرد بمنع تسليمه نحو
ما قبله فإن قلت ما قاله الزركشي من تخطئة من فسره بالتمام يخالف ما قاله
أهل اللغة من ترادفهما قلت وخطئه اللغوي باعتبار أهل اللغة وأهل التفسير والمعاني
والبيان ينظرون إلى كل مقام بحسبه ولو معنى مجازيا فقط أو على تسليم قول المصنف كما لو
أي أقول إن التمام هنا يذكر أي ما حذف منه فيه مثلا كما يفيده المعنى الثاني فقال
الشيخ أنه المراد معنا وأما الكمال بمعنى ما ذكرنا فصاحبه مثلا على ما أشار إليه
في قوله تعالى تلك عشرة كاملة وسيأتي الصحو والمرتضى عنده هو في إصلاح ما يقف
عليه الناظر في كلام غيره أن التنبيه على ذلك بالكتابة في حاشية أو غيرها هذا المحو
إلا تبادر من الإصلاح لعل الصواب كذا والتخطئة خطأ ما لم يكن محض نحو أو خطأ

فيه في الحديث بالتراجم اصطلاحه كما في الفية اذ قال وان اتى في الاصطلاح لو قضاه
فقيل بر وفي تيفي عبا غلطاه ومذ ذهب المخلصين بصلحه وبفرقوا الصواب وسوى الجميع
وبه يعلم سقوطها ما في حاشية اليقيشي وانه غفلة او مصرية
لا كاتبه ورد دار الا عتما لا في المصنف فولا فيهما وبهذا الثاني صدر السعد وحكي الاول
بعده بقيل وكذا او كذا مقتضى الرضاة جيع المصرية والفاعل المصدر الماول منها وسى
الفعل بعدهما وهو خلام مصنف اي اخلام مصنف اي فيما ته من الفعوات بفتح الفاء جمع
فعوة بسكونها اي زلة او بحوا موله اي مصنف من العثرات جمع عثرة اي زلة وقد
علم ان معناه الالفاظ الاربعة الفعوة والعثرة ومؤلف ومصنف متحدة وهو سيل
في الفعوة والعثرة دون داخل بي كما اشار لمغاير التي الحدث فيهما بقوله وقيل
التاليف التركيب مع ايقاع الالفة بين الاجزاء المركبة كالحكم بطهارة الشيء وحذ بيعه
وابتياعه والتصنيف جعل الشيء اصنافا وان لم يكن بينهما الفة كجعل باب ثلاثة
اصناف طهارة وشركة ومسافات قيل ما او اخص خصوصا مطلقا او وجهيا
وفيه اي في هذا القول مشار له بقوله وقيل التاليف قاله عج اي لا قيل الاخير لانه
مفرع على قيل هذا ول نظر انه لو سلمناه اي ما ذكر من تعريف كل منهما بذلك لا ...
تصادقهما فيما جعل اصنافا مع وقوع الفة وانفراد كل منهما فينفرد التصنيف
فيما جعل اصنافا من غير الفة بين ذلك وينفرد التاليف في تاليفه فيه الفة وهو
صنف واحد فيكون كل منهما اعم من الاخر من وجه اي يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه والله اعلم بالصواب فيه تصريح بجواز استعمال هذا اللفظ قيل مطلقا
وقيل للاعلام بختم الدرس وزعم بعض الحنفية انه لا ينبغي استعماله لايهامه
الشك في الحكم الذي قبله ورد بانه لا ايهام فيه بل فيه غاية التعظيم المطلوب بل
في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر ما يدل له وهو قوله فيه فعتب
الله على موسى اي حيث سئل عن اعلم الناس فقال انا اعلم اذ لم يرد العلم لله اذ رده اي
صاحبه بان يقول الله اعلم بل الفروا رده عليه وهو قوله الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وقد قال علي كرم الله وجهه وابردها على كبدي اذا سئلت عما
لا اعلم ان اقول الله اعلم ولا ينافيه ما في البخاري ان عمر سال الصحابة رضي الله
عنهم جميعهم عن سورة النصر فقالوا الله اعلم فغضب وقال قولوا نعلم او لا نعلم وفي رواية
انه قال لهم فقالوا له مرة قد تيقنا انا كنا نعلم ان الله يعلم لنتعبو حمله على انه فهم جعل
الجواب في ربقة التي عدم الاخبار عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الايمة في الله اكـ

واعلم ما يبهم

واعلم ما يبهم بحسب ما فعله المصنف ويؤيده ايضا قوله يحسن لمن سئل عما لا يعلم
ان يقول الله ورسوله اعلم ومنعه بنحو منع ما احكم نظمي لتفريق اللغات في التعجب شيئا
فيه كذا مردود بان فيه غاية الاجلال ونحو قل الله اعلم بما لبثوا له غيب السماوات
والارض ابصر به واسمع اي ما ابصره واسمعه قاله ابن عطية وفيه ان لقول
فنائه لا احد ابصر من الله ولا اسمع وتفريق اللغات المذكور غير لازم ولا يظهر له لانه
كل مقام بما يناسبه وايضا فتغاير اللغات بما لمعناه في الاصل ثم نقل الى انشاء
التعجب وانما منه من الجعل مجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه
يجعل جاعل نحو ما افقر وما اعلمه انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى